د. غالب الفريجات

التربية وتنمية المجتمع







التربيــة
وتنميــة المجتمــع



دراسـات

د. غالب عبدالمعطي فريجات

التربيـة
وتنمية المجتمع





د. غالب عبدالمعطي فريجات

- باحث وكاتب وأستاذ جامعة
- ولد في مدينة الطفيلة/جنوب الأردن ١٩٤٥
- أنهى دراسته الثانوية في مدارس الطفيلة ١٩٦٤
- بكالوريوس لغة عربي/جامعة بيروت العربية ١٩٧١
- دبلوم تربية/الجامعة الأردنية ١٩٧٤
- ماجستير/إدارة التعليم العالي/جامعة بتسبرغ/أمريكا ١٩٨٣
- دكتوراه إدارة وتخطيط تربوي/جامعة بتسبرغ/أمريكا ١٩٨٦

صدر له:

- التخطيط التربوي في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩
- التربية والتعليم في الأردن. واقع ومؤشرات مع آخرين ١٩٩٢
- تدريب المعلمين في الأردن مع آخرين ١٩٩٢
- التعليم والتدريب المهني في الأردن ١٩٩٣
- الإدارة والتخطيط التربوي، تجارب عربية متنوّعة ٢٠٠٠
- آفاق وتطلعات نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان ٢٠٠٢
- التعليم الأساسي وكفاياته التعليمية ٢٠٠٢
- التربية القومية سياج الأمة وعنوان وحدتها ٢٠٠٣
- على طريق التنمية السياسية ٢٠٠٥
- أبحاث ودراسات ومقالات عديدة منشورة في الصحافة والمجلات الأردنية والعربية

مخطوطات في طريقها للنشر

- قضايا تربوية
- أمريكا في غزوها والعراق في مقاومته
- التخطيط التربوي وتنمية الموارد البشرية



الفهرس



اهــداء

الى كل مواطن عربي

يسعى نحو ارتقاء الأمـة

إلى درجات التطور والتقدم والتنمية

المؤلف





مقدمة

التربية هي أحد وسائل التنمية وهي الوقت ذاته نتيجة من نتائج التنمية وبهذا هي سبب ونتيجة لعملية التنمية في الوقت نفسه ، حيث إن مفهوم التنمية في أنسب صوره ومعانيه هو إشباع الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع ، وهي عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى لتحقيق المتطلبات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره . إن التربية من بين أبرز المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بدور فاعل ومؤثر في إحداث التنمية ، بالإضافة إلى اعتبارها أحد مؤشرات التنمية ذاتها .

يشتمل هذا الكتاب على اثني عشر بحثاً تتناول موضوعاتها ما يلي :

الفصل الأول : النظم الاجتماعية التربوية/تعريف النظام الاجتماعي ، عناصر النظام الاجتماعي ، وظائف النظام الاجتماعي ، أشكال النظم الاجتماعية ، تصنيف النظم .

الفصل الثاني : التربية والأسرة/الأسرة ، التربية البيئية ، التربية العائلية ، التربية المنزلية في مختلف أطوارها، الأسرة وأثرها في التربية، موازنة بين التربية المنزلية والتربية المدرسية، الأسس التربوية للتكامل بين البيت والمدرسة، مجالات التعاون بين البيت والمدرسة .

الفصل الثالث : التربية والمجتمع/أهداف التربية الفردية والاجتماعية ، ضرورة التربية وأهميتها للفرد ، ضرورة التربية وأهميتها للمجتمع ، المضمون الاجتماعي للتربية ، التربية والتغير الاجتماعي، المدرسة والأسرة ، المدرسة والمجتمع ، المدرسة والتقدم الاجتماعي ، المدرسة كنظام اجتماعي .

الفصل الرابع : التربية والتنمية/المدخل ، مؤشرات كفاءة التعليم وعدالة التوزيع ، التربية والتنمية في الأردن .

الفصل الخامس : الديمقراطية والتنمية الاجتماعية/التنمية والديمقراطية ، الثوابت الوطنية، المؤشرات ، المجال الاقتصادي ، التربية وتنمية القوى البشرية .

الفصل السادس : التنمية الريفية ودور المجالس المحلية/لمحة تاريخية ، سمات أهل الريف، الأهداف والأولويات ، العوامل المؤثرة على التنمية ، المشاكل والعقبات ، ما الحل ؟

الفصل السابع : العمل التطوعي في خدمة المجتمع المحلي/تاريخ العمل التطوعي ،

الأهداف، المجالات ، التنسيق بين البرامج ، الأساليب ، المشاكل .

الفصل الثامن : محو الأمية وتعليم الكبار/المفاهيم ، الإطار النظري ، الأمية الأبجدية وأسس التعليم المستمر ، الجهود المبذولة ، أزمة مكافحة الأمية ، محو الأمية والتنمية ، الأمية في الأردن.

الفصل التاسع : التربية وتنمية الموارد البشرية/المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، المؤسسات العاملة في تنمية الموارد البشرية ، المؤشرات السلبية في تنمية وتطوير القوى البشرية .

الفصل العاشر : التربية والديمقراطية/الحرية والتربية ، مشكلة التطبيق الديمقراطي في التربية .

الفصل الحادي عشر : التربية والثقافة/ضرورة التربية ، معنى التربية ، مفهوم الثقافة ، طبيعة الثقافة ، التربية والثقافة ، الواقع الراهن للثقافة العربية ، المثقفون والتغير الاجتماعي .

الفصل الثاني عشر : التربية ووسائل الاتصال والإعلام/وسائل الاتصال والتعليم ، أهمية الوسائل التعليمية ، فوائد وسائل الاتصال وحدودها ، الإمكانات التربوية لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة .

إن التنمية الشاملة تستهدف الاستخدام الرشيد لجميع موارد المجتمع المادية والبشرية ، ولن يكون ذلك إلا من خلال بوابة التربية ، ولإيماننا العميق بدور التربية في النهوض بالمجتمع من كافة جوانبه ولارتباطها الوثيق بأبواب التنمية بدون استثناء ، جاء هذا الكتاب آملين أن يضيف شيئاً إلى توجهات المواطن العربي في السعي نحو الارتقاء إلى درجات أعلى من التطوير والتقدم بمزيد من العلم والمعرفة .

والله من وراء القصد

المؤلف

الفصل الأول

النظم الاجتماعية التربوية

مقدمة

أولاً : تعريف النظام الاجتماعي

ثانياً: عناصر النظام الاجتماعي

ثالثاً: وظائف النظم الاجتماعية

رابعاً : أشكال النظم الاجتماعية

خامساً: تصنيف النظم

أ ـ المدرسة كنظام اجتماعي

ب ـ الأسرة كنظام اجتماعي

جـ ـ الجماعة الاجتماعية





النظم الاجتماعية التربوية

مقدمة :

يذهب فريق كبير من العلماء والباحثين إلى تعريف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس النظم الاجتماعية . ويتجهون إلى دراسة المجتمع الإنساني بأكمله من خلال دراستهم للنظم والأنساق الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي ، والواقع أن النظم الاجتماعية تشكل دعامة أساسية في بناء المجتمع ، نظراً لما تقوم به من وظائف أساسية هامة تشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية[1].

لقد اتجهت الحضارات الإنسانية المختلفة إلى وضع عدد كبير من نماذج التصرف الجمعية المقننة والمعترف بها ، تتحقق عن طريقها الدوافع الإنسانية الأساسية بطريقة يوافق عليها المجتمع، وهذه النماذج المقننة هي ما اصطلح على تسميته بالنظم الاجتماعية **Social Institutions** .

أولاً ـ تعريف النظام الاجتماعي :

لم يتخذ العلماء تعريفاً واحداً يتفقون عليه ويسلمون به . فكل عالم يحاول تعريف النظام من وجهة نظره الخاصة ، أو بالتركيز على عنصر من عناصر النظام ، أو الوظائف التي يؤديها ، ولذا يجد الباحث نفسه أمام عدد كبير جداً من التعاريف التي يصعب حصرها ومناقشتها وسنكتفي بإيراد بعضها لتوضيح الاتجاهات المختلفة في التعريف بالنظام الاجتماعي ، ومنها نتوصل إلى النقاط المشتركة التي ينبغي أن تتوفر في تعريف النظام .

من أبسط التعريفات ذلك الذي أورده نادل **Nadel** في كتابه «أصول الانثروبولوجيا الاجتماعية» حيث يعتبر النظام الاجتماعي ببساطة: طريقة معينة للسلوك الاجتماعي .

ويضيف آخرون نقطة أخرى إلى التعريف وهي «ضرورة وجود فئة معينة من القيم يدور حولها النظام «نذكر من بينهم رويتر Reuter ، ومالينوفسكي . يعرف رويتر النظام بأنه «ذلك النسق المنظم من الأفعال والأدوار الاجتماعية التي تدور حول قيمة معينة أو حول مجموعة من القيم ، وكذلك الإدارة التي تنظم هذه الأفعال وتشرف على تنفيذ قواعد التعامل» [٢] .

ثانياً ـ عناصر النظام الاجتماعي :

إذا حللنا النظم الاجتماعية الأساسية في المجتمع ، نجد أنها تتألف من النظم الجزئية البسيطة ، والتي بدورها تتألف من عدد كبير من العناصر المتشابكة ، وقد قام بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بمحاولات جادة في هذا المجال ، وحاولوا تحديد مكونات النظام الاجتماعي وعناصره ، نذكر منهم وليام جراهام سمنر ، ومالينوفسكي ، وجورج لندبرج .

أما سمنر فيرى أن النظام الاجتماعي يتألف من مفهوم Concept وبناء Structure . ويتضمن المفهوم مجموعة الأفكار والمبادئ التي تحدد سلوك مختلف الأفراد الذين يدخلون طرفاً في النظام، أما البناء فيتألف من مجموعة الأجهزة التي تدعم المفهوم وتزوده بالوسائل التي تمكنه من تحقيق مصالح الناس ، وهو يتألف من أربعة عناصر هي [٣] :

١ ـ الأشخاص ، أو القوة البشرية المنفذة للنظام Personnel .

٢ ـ المعدات أو الأدوات والأجهزة Equipment ، التي بفضلها يؤدي الأعضاء وظائفهم .

٣ ـ التنظيم Organization، والطرق والكيفيات ومجريات العمل والإدارة وتسمى بقواعد النظام.

٤ ـ الشعائر أو الرسميات Rites، وهي مجموعة القيم والمواثيق وما ينطوي عليه النظام من عادات وتقاليد مرعية وطقوس واحتفالات متواضع عليها .

ثالثاً ـ وظائف النظم الاجتماعية :

تقوم النظم الاجتماعية بوظائف مختلفة في المجتمع [٤] :

١ ـ إنها تيسر العمل بالنسبة للفرد ، إذ تنتظم عدداً كبيراً من المظاهر السلوكية في نمط واحد متكامل ، وفي حدود هذه المظاهر السلوكية المختلفة التي تكوّن كلا معقداً ينتقل الفرد من مستوى إلى آخر متجهاً إلى هدف معين يتطلع إلى تحقيقه .

٢ ـ تعمل المؤسسات الاجتماعية أو النظم كوسيلة للسيطرة الاجتماعية ، فإذا كانت هذه النظم الاجتماعية المختلفة في المجتمع تشكل كلا متسجماً كما هو الحال في بعض المجتمعات الراكدة ، فان حياة الفرد تتعرض لأقل الضغط من النظم الاجتماعية ، فالأسرة تنسجم داخل النظم الاقتصادية مثلا ، والنظم الدينية وغيرها في المجتمع تنسجم أيضاً وتتسق ، وبذلك لا يشعر الفرد بأية ضغوط أو توترات ، ولكن المجتمعات وحتى الراكدة منها يصيبها بعض التغير يجعل الاتزان يختل بين النظم المختلفة ، وفي المجتمعات المتغيرة ، فان الانسجام مهما كان لا بد وان تذهب به هذه التغيرات التي تحدث في النظم المختلفة ، وبذلك تستخدم القوة للحصول على الانسجام وتصبح السيطرة الاجتماعية أمراً شكلياً ومادياً أكثر منها أمراً معنوياً غير مقصود .

٣ ـ تحدد النظم الاجتماعية مركز الفرد الاجتماعي والدور الذي يقوم به ، على إنها من ناحية أخرى تصيبه بالإحباط وخيبة الأمل ، فالأفراد يخلقون النظم ولكنها تبقى بعد أن يكون الأفراد قد ماتوا ، وبذلك تتخذ نمطاً جامداً دائماً غير مرتبط بحياة الأفراد ، وهذا الدوام والاستقرار وهو أساس السيطرة الاجتماعية التي تحدثنا عنها في النقطة السابقة .

٤ ـ تعمل النظم الاجتماعية على انسجام الفرد في الإطار الثقافي العام ، انسجاماً يؤدي إلى تكيفه والى حسن قيامه بمناشطه المختلفة كفرد في مجتمع معين ، وإذا تطور الزمن وزاد الجمود ، فان هذه النظم تقف عقبة في سبيل التغير والتطور .

رابعاً ـ أشكال النظم الاجتماعية :

تتخذ النظم الاجتماعية أشكالا مختلفة نذكر منها ما يأتي (٥) :

١ ـ نظم تلقائية ونظم مقننة ، والأولى هي تلك التي تنشأ دون قصد أو وعي استجابة للقيم الخلقية السائدة ، ويمكن أن نمثل لهذا النوع بنظم الزواج والدين والملكية . أما النظم المقننة فتتميز بأنها جاءت نتيجة تنظيم واع ومقصود لتحقيق أهداف معينة كنظام التعليم ، وأغلب النظم الاقتصادية .

٢ ـ نظم أساسية ونظم مساعدة أو فرعية ، والأولى هي التي تنشأ لتحقيق الضبط في المجتمع، كالملكية الفردية والدولة والدين ، بحيث لا يستطيع الاستغناء عنها ، وأما النظم المساعدة أو الفرعية فتقل أهميتها للمجتمع الأولى كالنظم الترفيهية بأنواعها ، ويتوقف اعتبار النظام أساسياً أو فرعياً على الحضارة السائدة .

٣ ـ نظم مشروعة ونظم غير مشروعة ، فالنظم التي تتعلق بطرق العمل المختلفة صناعية أو

زراعية أو تجارية تعتبر نظماً مشروعة ، أما غير المشروعة فهي التي تتميز بعدم شرعيتها كنظام التهريب والرشوة والقمار .

٤ ـ نظم عامة الانتشار ونظم محدودة الانتشار ، ويمكننا أن نميز بينهما بمدى انتشار كل منهما في المجتمع ، فالدين في مجتمعنا مثلا والمجتمعات الإنسانية يعتبر نظاماً عاماً لارتفاع نسبة الأشخاص الذين يدخلون فيه ، بينما يعتبر نظام الكشافة والمرشدات نظاماً محدوداً لا ينتسب إليه سوى فئة ضئيلة من السكان .

٥ ـ نظم عاملة ونظم ضابطة ، وتتميز النظم العاملة بأن وظيفتها الأساسية هي تنظيم نماذج التصرف التي تعتبر ممارستها ضرورية لتحقيق ما يسعى إليه النظام من أهداف ، بل لبقائه أيضا ، كالنظم الصناعية مثلا ، بينما تتميز النظم الضابطة بأنها وجدت لضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التي لا تعتبر في حد ذاتها جزءاً من النظام نفسه كما هو الحال في النظم القانونية ، وحيث لا تحتل الجرائم والمخالفات جزءاً من النظام القانوني ، وذلك بعكس العمليات الصناعية التي تنظمها الصناعة التي هي في الوقت نفسه جزء من النظام .

خامسا ـ تصنيف النظم :

يواجه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مشكلة كبيرة في تصنيف النظم التي يتألف منها البناء الاجتماعي ، ويرجع ذلك إلى اختلاف تصوراتهم عن العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات المختلفة ، فضلا أن المدخل الوظيفي الذي يتبناه العلماء يجعل الظاهرة الواحدة عنصراً في أكثر من نظام مما يصعب وضع تصنيفات متمايزة للنظم الاجتماعية ، الذي لا بد منه لإحراز تقدم حقيقي نحو فهم المجتمع البشري ، ومن أشهر هذه التصنيفات [٦] تصنيف هربرت سبنسر وتتألف من ستة أنواع هي : النظام العائلي ، والنظام الطقوسي أو الشعائري ، والنظام السياسي، والنظام الديني ، والنظام المهني ، والنظام الصناعي ، أما هرتزلر فيصنفها في تسعة أنواع : النظام الاقتصادي والصناعي ، النظام الزواجي والعائلي ، النظام السياسي ، النظام الديني ، النظام الأخلاقي ، النظام التعليمي والعلمي ، نظام الاتصال ، النظام الجمالي والتعبيري، والنظام الصحي والترويحي ، ويرى سملزر **Smelser** أن النظم الرئيسية أربعة هي : النظام السياسي ، والنظام الاقتصادي ، والنظام العائلي ، والنظام التربوي أما النظام الديني فهو يتداخل مع غيره من النظم ، وهذه هي النظم البارزة في المجتمع والتي لا يستغني عنها أي مجتمع مهما كانت طبيعته .

أ - المدرسة كنظام اجتماعي :

تعتبر المدرسة من المؤسسات القيمة على الحضارة العالمية ، وقد أشار أحد المربين إلى ذلك بقوله: «هناك مؤسسات رئيسية خمس تتولى أمر الحضارة ، محتفظة بماضيها وصائنة حاضرها ومؤمنة مستقبلها التقدمي ، وهذه المؤسسات هي البيت والمدرسة والدولة ومؤسسة العمل ومؤسسة الدين ، وتقوم كل منها على فكرة جوهرية تبرر وجود المؤسسة وتبين الخدمة التي تؤديها إلى الحضارة ، أما الفكرة التي تقوم عليها المدرسة فهي التنشئة ، تنشئة الجسم والعقل معاً ، وعلى هذا تكون المدرسة قد أسدت إلى الولد ما أسدته الدهور إلى الجنس البشري بأسره» (٧) .

١. مميزات المدرسة :

تتميز المدرسة بمميزات خاصة ، يمكن على أساسها أن ندرسها كوحدات اجتماعية مستقلة ، هذه المميزات هي (٨) :-

(١) أن المدرسة تضم أفراداً معينين هم المدرسون والتلاميذ ، فالمدرسون يقومون بعملية التعلم، وهم فئة معينة لها تاريخها ومقوماتها الأكاديمية ولها نقابتها الخاصة ، أما التلاميذ فهم الفئة التي تتلقى التعليم ، ويخضعون إلى عملية انتقاء وغربلة في بعض المدارس الخاصة ، أما المدارس العامة فهي تنتقي تلاميذها على أساس السن دون اعتبار للمستوى الاقتصادي والاجتماعي .

(٢) أن المدرسة لها تكوينها السياسي الواضح الجيد ، فطريقة التفاعل الاجتماعي التي نجدها في المدرسة ، والتي تتمركز حول القيام بالتعليم واستقباله ، تحدد النظام السياسي للمدرسة والعملية التعليمية داخل المدرسة تتكون من حقائق ومهارات واتجاهات وقيم أخلاقية ، ومع هذا فالمدرسون يرغبون دائماً في أن يسيطر تلاميذهم على المواد الدراسية سيطرة إجبارية ، لو خيروا لما أرادوها .

(٣) أنها تمثل مركزاً للعلاقات الاجتماعية ، المتداخلة والمعقدة ، وهذه العلاقات الاجتماعية هي المسالك التي يتخذها التفاعل الاجتماعي ، والقنوات التي يجري فيها التأثير الاجتماعي .. والعلاقات الاجتماعية المركزة في المدرسة يمكن تحليلها على أساس الجماعات المتفاعلة فيها ، وأهمها التلاميذ والمدرسون ، ولكل منها دستورها الأخلاقي وعاداتها نحو المجموعة الأخرى . انه يسودها الشعور بالانتماء ، أي الشعور «بالنحن» ، فالذين يتعلمون في المدرسة ، يرتبطون فيها ويشعرون بأنهم جزء منها ، وأنها تمثل في حياتهم فترة هامة ، وتبرز هذه الروح بوضوح في الاحتفالات العامة وفي المباريات التنافسية مع الآخرين ، وفي جماعات الخريجين .

(٤) أن لها ثقافتها الخاصة ، هذه الثقافة التي تتكون في جزء منها من خلق التلاميذ المختلفي الأعمار ، وفي الجزء الآخر من خلق المدرسين ، هذه الثقافة الخاصة هي الوسيلة الفعالة في ارتباط الشخصيات المكونة للمدرسة بعضها بالبعض الآخر .

٢. وظائف المدرسة العامة :

تقوم المدرسة كنظام اجتماعي بمجموعة من الوظائف والمسئوليات العامة هي [٣] :

(١) لم تعد مسئولية المدرسة الاهتمام بالجانب العقلي للطفل فحسب ، بل أصبحت تهتم بتنمية شخصيته أيضاً من جميع جوانبها العقلية ، والخلقية ، والاجتماعية ، والجسدية .

(٢) التركيز على حاضر الطفل . فالمدرسة لا تركز على مستقبل الطفل دون اعتبار للحاضر ، وإنما تركز على حاضر التلميذ من جميع جوانبه ، وهي في هذا التركيز على الحاضر إنما تعد للمستقبل كما يقول جون ديوي .

(٣) نقل التراث الثقافي من الأجيال الماضية إلى الأجيال الحاضرة ، وهذا التراث يتجمع في سجلات مكتوبة ، ويتحتم على كل جماعة تريد أن تحتفظ بصلتها بالماضي أن تتخذ المدارس أداة لنقل تراثها إلى الجيل الجديد ، وهذه ميزة خاصة بالنوع الإنساني فقط .

(٤) الاحتفاظ بالتراث والعمل على تسجيل الجديد ، فلو اكتفينا بمعرفة التراث القديم عن طريق القراءة ولم نعلم الكتابة لضاع التراث الجديد وحرمت الأجيال القادمة من الانتفاع به وهذا دور المدرسة .

(٥) تبسيط التراث الثقافي : أن الحضارة الإنسانية معقدة التركيب ، ومن الصعب استغلالها والانتفاع بها كما هي بالنسبة للطفل ، ومن هنا يأتي دور المدرسة في تبسيط هذا التراث وتقديمه بما يتناسب مع مراحل النمو المختلفة التي يمر بها الطفل .

(٦) تطهير التراث الثقافي من الشوائب والعيوب : وبذلك تخلق المدرسة للتلاميذ بيئة مصفاة خالية من عيوب المجتمع الأخلاقية ، ومن مظاهره الشائنة حتى لا تؤثر في أخلاق التلاميذ .

(٧) إقرار التوازن بين مختلف عناصر البيئة الاجتماعية وإتاحة الفرصة لكل فرد حتى يتحرر من قيود الجماعة التي نشأ فيها ، ويتصل ببيئة أوسع منها اتصالا ثقافياً وخلقياً .

ب ـ الأسرة كنظام اجتماعي :

تعتبر الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية ، وأعظمها تأثيراً في حياة الأفراد والجماعات ، فهي

الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات الاجتماعية ، وهي التي تقوم بالدور الرئيسي في بناء صرح المجتمع ، وتدعيم وحدته ، وتنظيم سلوك أفراده بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المحددة ، ووفقاً للنمط الحضاري العام .

كما تعتبر الأسرة النتيجة الطبيعية إن لم تكن الضرورية للزواج ، وهذا ما يلاحظ بين جميع شعوب العالم ، بل إن البعض يرى أن الزواج الذي لا تصاحبه ذرية لا يكون أسره ، ومن القواعد العامة عند الشعوب البدائية ، والمجتمعات المتحضرة أن مثل هذا الزواج العقيم من السهل جداً أن تنفصم عراه ، مما جعل كلا من القانون والعرف أن يميز تمييزاً اجتماعياً هاماً بين الزواج الذي لم ينتج أطفالا وبين ذلك الذي انتج أطفالاً .

وهناك اتجاه قوي في العصر الحاضر يرى أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة ، فنجد أن اجبرن مثلا يعرف الأسرة بأنها «رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال ، أو من زوج بمفرده مع أطفاله ، أو زوجة بمفردها مع أطفالهما»، ويضيف إلى هذا الأسرة قد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراد آخرين كالجدود والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال [١٠] .

ومن التعريفات المشهورة للأسرة التعريف الذي وضعه ميردوك **Murdock** والذي يعرف فيه الأسرة بأنها عبارة عن «جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع ، وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة وطفل سواء كان من نسلهما أو عن طريق التبني»[١١] . والتعريف السابق يحدد بناء الأسرة ووظائفها ، ويرى أن وجود الأبناء ضروري لقيام الأسرة ، ويقصر وظائف الأسرة على وظيفتين أساسيتين إحداهما بيولوجية والأخرى اقتصادية .

ومن التعريفات التي وضعت للأسرة تعريف برجس ولوك **Burgess & Lock** فيعرفانها بأنها : «مجموعة من الأشخاص يرتبطون معاً بروابط الزواج أو الدم أو التبني ، ويعيشون تحت سقف واحد ، ويتفاعلون معاً وفقاً لأدوار اجتماعية محددة ، ويخلقون ويحافظون على نمط ثقافي عام» [١٢] .

ويرى برجس ولوك أن أي تعريف للأسرة ينبغي أن يحيط بالنقاط الآتية :

١ ـ تتكون الأسرة من مجموعة أشخاص يرتبطون معاً بروابط الزواج، أو الدم، أو التبني.

٢ ـ المعيشة تحت سقف واحد مهما كان صغيراً .

٣ ـ تفاعل الأفراد وفقاً لأدوار محددة (دور الزوج والزوجة والأب والأم والابن) .

٤ ـ قيام الأسرة بالمحافظة على نمط ثقافي مستمد من النمط الثقافي العام ومحاولتها تجديد هذا النمط الثقافي .

١ ـ الأسرة نظام اجتماعي :

قد يبدو للبعض أن الأسرة نظام قائم على دوافع الغريزة وصلات الدم ، كالأسرة عند نظائره من الحيوانات ، إلا أن الدراسة الاجتماعية العملية للأسرة ترى غير ذلك حين تعتبر أن نظم الأسرة تقوم على مجرد اصطلاحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات ، وإنها لا تكاد تدين بشيء لدوافع الغريزة ، ويدافع عن هذا الرأي الأستاذ علي عبد الواحد وافي في كتابه «الأسرة والمجتمع» بما يأتي [١٣] :

١ ـ اختلاف النظم العائلية في جميع مظاهرها باختلاف المجتمعات والعصور ، بل إنها تختلف في الأمة الواحدة باختلاف العصور ، وتتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والتربوية التي تسير عليها الأمة .

٢ ـ خصائص الأسرة :

تتميز الأسرة كنظام اجتماعي بالخصائص التالية وهي [١٤] :

١ ـ هي أبسط أشكال التجمع .

٢ ـ توجد في أشكالها المختلفة في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة ، ذلك لأن الطفل حين يولد يكون في حاجة لمن يرعاه .

٣ ـ النظام الذي يؤمن وسائل المعيشة لأفراده .

٤ ـ أول وسط اجتماعي يحيط بالطفل ويمرنه على الحياة ، كما يشكله ليكون عضواً في المجتمع .

٥ ـ الأسرة وحدة إجتماعية تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها .

٦ ـ الأسرة وحدة إحصائية ، أي يمكن أن تتخذ أساساً لإجراء الإحصائيات المختلفة كعدد السكان ، ومستوى المعيشة ، وظواهر الحياة والموت ... الخ .

٣ ـ وظائف الأسرة :

تقوم الأسرة بعدد من الوظائف الهامة ، لا تقل أهمية عما فقدته من وظائف إن لم يكن يفوقها ، ويمكن إجمالها فيما يلي [١٥] :

١ ـ لا تزال الأسرة هي أصلح نظام للتناسل ، يضمن للمجتمع نموه واستمراره عن طريق الإنجاب ، كما أنها تواصل مهمتها نحو الأعضاء الجدد فتتولى تغذيتهم صغاراً وتنشئتهم خلال الطفولة المتأخرة تمهيداً لتقديمهم إلى المجتمع .

٢ ـ الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه، وتقوم الأم بأعمال المنزل ، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون من دخل الأسرة .

٣ ـ الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها .

٤ ـ تعتبر الأسرة المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغته القومية ، وهي المسؤولة عن التنشئة والتوجيه إلى حد كبير تشاركها النظم التعليمية الموجودة .

٥ ـ تعتبر الأسرة بالنسبة للطفل مدرسته الأولى التي يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات .

٦ ـ تعكس الأسرة على المجتمع صفاتها فهي التي تكون الطفل وتعمل على تكامل شخصيته أولا ، ثم إنها ذات عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض ثم تربطهم بالمجتمع .

٧ ـ تنظيم التصريف الجنسي بالطريقة المشروعة اجتماعياً ضمن إطار ثقافة المجتمع .

٨ ـ تقوم الأسرة أخيراً بإعطاء المراكز التي تخلع علينا من اسم وعنصر وجنسية وديانة ومهنة وطبقة ومحل إقامة .

جـ ـ الجماعة الاجتماعية **Social Group**

الجماعات موجودة في كل مكان من العالم ، ويتألف المجتمع الإنساني من عدد كبير منها وتختلف هذه الجماعات فيما بينها من حيث أشكالها وطرق تنظيمها والوظائف التي تقوم بها . فمن الجماعات ما هو صغير الحجم ، ومنها ما هو كبير ، ومنها ما ينشأ بطريقة تلقائية ، ومنها ما ينشأ بطريقة متعمدة ، ومنها ما يؤدي وظيفة واحدة كالوظيفة البيولوجية أو النفسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، ومنها ما يؤدي وظائف متعددة . ويصور كارت رايت وزاندر **Cartwright، Zander** هذه الحقيقة بقولهما : «لو أمكن لإنسان افتراضي من المريخ أن يأخذ فكرة جديدة عن سكان الأرض ، فان أهم ما يلفت نظره هو القدر الكبير من الوقت الذي يقضيه الناس معا في جماعات ، فسوف يلاحظ أن معظم الناس يتجمعون في جماعات صغيرة نسبيا ، مع أفراد يعيشون معهم في نفس المسكن ، يشبعون حاجاتهم البيولوجية الأساسية ، ويعتمدون على مصدر مشترك للدخل ، ويقومون بتربية الأطفال ، يتبادلون العناية بصحة بعضهم البعض» ،

وسيلاحظ أيضا أن التربية والتنشئة الاجتماعية تتم في جماعات أخرى - أكبر حجماً في العادة - تظهر في دور العبادة والمدارس أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية ، كما سيرى أن الجانب الأكبر من عمل أهل الأرض يقوم به أفراد يؤدون نشاطهم معتمدين على بعضهم بعضاً، اعتمادا وثيقا داخل نطاق تجمعات لها صفة الدوام النسبي ، وربما يشعر بخيبة الأمل إذ يرى جماعات من الناس متشبكة في محاربة بعضها بعضاً ، أو ربما يشعر بسعادة إذ يرى جماعات أخرى تستمتع بوسائل الترويح وألوان الرياضة المتنوعة ، قد يحيره أن يرى كثيرا من الأفراد يقضون جانبا كبيرا من الوقت في جماعات صغيرة يتكلمون ويخططون ، ويعقدون المؤتمرات ، ومن المؤكد أنه سوف ينتهي إلى أنه لكي يفهم الشيء الكثير عما يحدث على الأرض ، فإن عليه أن يدرس بعناية طرق تشكيل الجماعات ، ومدى أدائها لوظائفها ، ومظاهر تفككها [١٦] .

١ - تعريف الجماعة :

اختلف العلماء والمفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم الجماعة ، ولهم في ذلك وجهات نظر مختلفة فقد ركز بعض المفكرين على البعد النفسي في تعريف الجماعة ، بينما ركز آخرون على عنصر أو أكثر من العناصر الاجتماعية .

ومن التعريفات التي تركز على البعد النفسي في بناء الجماعة تعريف سميث Smith ، وكرش Krech، كرتشفيلدCrutchfield ، وجيجر Geiger نذكر منها تعريف كرش وكرتشفيلد حيث يعرضان وجهة نظر متشابهة . فيعرفان الجماعة بأنها «شخصان أو أكثر توجد بينهم علاقة سيكولوجية صريحة» [١٧] .

ويرى فريق من المفكرين أن العلاقات الاجتماعية هي الأساس في تكوين الجماعات ، ولذلك يركزون في تعريفهم للجماعة على العلاقات الاجتماعية وحدها ، نذكر من بينهم ماكيفر Maciver، وجينزبرج Ginsberg ، وميرل Merrill ، وجونسون Johnson . ومن هذه التعريفات تعريف جينزبرغ للجماعة بأنها «عبارة عن كتلة أو مجموعة من الناس بينهم اتصال أو ارتباط منظم ، ولهم تركيب معلوم [١٨] .

٢ - خصائص الجماعة :

بناء على ما تقدم من تعريفات ، فإن خصائص الجماعة يمكن تحديدها فيما يأتي [١٩] :

١ - عضوية فردين أو أكثر .

٢ ـ وجود نمط تفاعل منظم وثابت نسبياً يؤدي إلى حدوث علاقات اجتماعية واضحة بين الأعضاء.

٣ ـ اشتراك الأفراد في مجموعة من القيم والمعتقدات المتشابهة.

٤ ـ وجود قواعد تنظيمية يخضع لها الأفراد، وتنظم العلاقات القائمة بينهم.

٥ ـ وجود أهداف مشتركة يسعى الأفراد إلى تحقيقها.

٦ ـ تقنين المعايير أو القيم التي تنظم العلاقات والتفاعل التي لها أثر على الجماعة وتكفل الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد.

٧ ـ وجود طريقة للاتصال، وخاصة اللغة المنطوقة والمكتوبة.

٣ ـ وظائف الجماعة:

تقوم الجماعات بعدة وظائف في المجتمع، وكل جماعة لها وظيفة أساسية مميزة، مثال ذلك أن وظيفة الأسرة هي الإنجاب وضمان الإشباع المادي لأعضائها، ووظيفة النقابة أو الاتحاد حماية المصلحة وتنميتها ... الخ (٢٠) وغالبا ما تقوم الجماعات بعدة وظائف ثانوية مرتبطة بحاجات الأعضاء:

١ ـ تؤدي الجماعة وظائفها ككل، من خلالها تواصل الاتجاهات الثقافية والمطالب الاجتماعية الخاصة للأفراد. وكذلك التوقعات التي تتطلبها المواقف الاجتماعية المختلفة، ولذا فالطفل يكتسب الثقافة أولا من الأسرة.

٢ ـ تعطي الجماعة القوة والنفوذ للفرد فهي تسنده في سلوكه وتؤكد له ملكية أفعاله واتجاهاته.

٣ ـ تهيء الجماعة وسطا اجتماعيا يشبع فيه الفرد حاجاته ويمارس تأثيره الإيجابي، وفي هذا الوسط الاجتماعي يستجيب الأشخاص للاستجابات الشخصية التي تعبر عن العاطفة أو التفوق أو المركز، أي أن الفرد يشبع رغباته في هذا المضمون الاجتماعي للجماعة.

الهوامش

(١) عبد الله الرشدان ، علم الاجتماع التربوي ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ ص ١١١ ـ ١٤٥ .

(٢) عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع ، مكتبة غريب ، القاهرة ،١٩٨٢ ، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٢ .

(٣) Sumner، W.G. : Folkways. New York، Mentor.1960.p.57 .

أيضا : كمال دسوقي : الاجتماع ودراسة المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٤١٦ .

(٤) محمد لبيب النجيحي: الأسس الاجتماعية للتربية ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ،١٩٧٦ ، ص ٦٦ ـ ٦٨ .

(٥) عبد الحميد لطفي : علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٧ ـ ٧٢ .

(٦) عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع ، مكتبة غريب ، القاهرة ،١٩٨٢ ، ص ٢٩١ـ٢٩٢ .

(7) Horne، H.H. : The Philosophy of Education. New York، 1966، pp. 1-2.

(٨) محمد لبيب النجيحي ، مرجع سابق ،ص٣٤ أيضا : صالح عبد العزيز : التربية الحديثة، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص٤٥ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٧٦ أيضا : صالح عبد العزيز : التربية وطرق التدريس ج١، مرجع سابق ، ص٨٠ ـ ٨١ .

(١٠) علي عبد الواحد وافي : الأسرة والمجتمع ، القاهرة ،١٩٨٤ ، ص١١٥ .

(١١) عبد الباسط محمد حسن : علم الإجماع ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(١٢) المرجع السابق نفسه ، ص١١٦ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ١٢٩ ـ ١٣٧ .

(١٤) عبد المجيد لطفي ، مرجع سابق ، ص ١١٧ ـ ١١٨ .

(١٥) المرجع السابق ص ١٢٦، أيضا مصطفى الخشاب : دراسات في الاجتماع العائلي دار النهضة العربية ، ١٩٨١، ص ٤٧ .

(١٦) عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

(١٧) المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(١٨) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(١٩) المصدر السابق ، ص٢٥١ .

(٢٠) محمد عاطف غيث : مقدمة في علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ص ١٣٥ .

الفصل الثاني

التربية والأسرة

أولاً : الأسرة

ثانياً : التربية البيئية

ثالثاً : التربية المنزلية في مختلف أطوارها التاريخية

رابعاً : موازنة بين التربية المنزلية والتربية المدرسية

خامساً : الأسس التربوية للتكامل بين البيت والمدرسة

سادساً : مجالات التعاون بين البيت





التربيـة والأسرة

أولاً : الأسرة

تعتبر الأسرة عاملاً من أهم عوامل التربية ووسائطها ، رغم أنها تخلت عن كثير من مسئولياتها التربوية لمؤسسات اجتماعية أخرى ، نتيجة لما حدث في المجتمع البشري من تغير ، وما ساد العالم من تطور في نواحي الحياة ، فالأسرة ما زالت الوعاء الاجتماعي الذي تنمو فيه بذور الشخصية الإنسانية ، وأهم القوى الاجتماعية في التشكيل والتوجيه الاجتماعي ، وتعد بيئة تربوية من الدرجة الأولى يتم فيها اكتساب الطفل اللغة والقيم وأساليب التعامل الاجتماعية ومعايير السلوك وضبطه ، وكثير من المعلومات والمهارات اللازمة لوجوده وبقائه الاجتماعي .

إن الأسرة لها أكبر الأثر في تشكيل شخصية الفرد تشكيلاً يبقى معه بعد ذلك بشكل من الأشكال ، ويرى علماء النفس والتربية أن مرحلة الطفولة المبكرة من أهم مراحل حياة الإنسان ؛ إذ تعتمد عليها مراحل النمو التالية في حياته ، بل إن بعض المربين يرى أن أثر الأسرة ترجح كفته على أثر عوامل التربية الأخرى في المجتمع ، وأن آثارها تتوقف على الأسرة ، فبصلاح الأسرة وجهودها الرشيدة تصلح آثار العوامل والوسائط التربوية الأخرى ، وبفسادها وانحراف تربيتها تذهب مجهودات المؤسسات الأخرى في المجتمع هباء وتنحرف عن الغاية المرجوة .

إن الطفل يولد في الأسرة ولديه كثير من الصفات والعوامل الوراثية التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد صفاته ، وعن طريق التقليد والمحاكاة لأفراد الأسرة وتوجيههم وإرشادهم له يتعلم آداب السلوك والعلاقات الاجتماعية وتتكون عاداته ، فنزعة التقليد والمحاكاة في سني الطفل الأولى قوية ؛ مما يجعله يتشرب مبادئ وميول واتجاهات والديه والمحيطين به في أسرته ، كما أن الضمير ينمو في تلك الفترة التي يقضيها في المنزل قبل ذهابه إلى المدرسة ، مما يكون له أثر واضح في تثبيت القيم لديه ، وتستمد الأسرة أهميتها التربوية بتأثيرها على مظاهر نمو الطفل من الناحية

الجسمية ، والناحية العقلية والناحية الخلقية ، والناحية الجمالية ، والناحية النفسية ، وهي تعمل على إخراج إمكانيات النمو لدى الفرد واستعداداته من حيز الكون إلى حيز الواقع والتنفيذ ، ولكي تنجح الأسرة في تلك المهام التربوية ، فإن على الوالدين اتخاذ الأساليب التالية منهجاً في معاملة الأطفال ، وهذه الأساليب هي :

١ ـ توفير الطمأنينة والحماية للأبناء وإشباع رغباتهم الاستطلاعية والاستكشافية .

٢ ـ التوجيه والإرشاد للأبناء إذا أخطأوا ، والتشجيع والتقدير للنجاح وعدم تجاهل ما يقومون به من أعمال تستحق الثناء .

٣ ـ جعل الطفل يشعر بالحب ، لأنه في حاجة إلى أن يحب ويحب ، فالحب المتبادل بين أفراد الأسرة يخلق جوا من الأمن والطمأنينة والاستقرار النفسي .

٤ ـ العدل والثبات في المعاملة حتى لا يقع الطفل في حيرة ولا يعرف الصواب من الخطأ ولا يستطيع الحكم على الأشياء والأفعال والقيم ، ويؤدي عدم الثبات في المعاملة إلى الصراع النفسي والاضطراب وعدم الثقة بالنفس والانحراف ، كما يؤدي عدم المساواة والعدل بين الأطفال إلى خلق مشاعر الحقد والكراهية والغيرة الشديدة ، فالطفل يصل إلى إشباع معظم حاجاته من خلال الأسرة ، ويتوقف استقرار شخصيته وارتقاؤها على ما يسودها من علاقات مختلفة ، فهي مصدر الطمأنينة التي تعطيها دلالتها السيكولوجية بالنسبة للطفل .

وتتمثل وظيفة الأسرة التربوية في ناحيتين أساسيتين هما :

١ ـ إنها أداة لنقل الثقافة والإطار الثقافي .

٢ ـ إنها تختار من البيئة والثقافة ما تراه هاماً ثم تقوم بتفسيره وتقويمه وإصدار الأحكام عليه ، ومن هنا تكون القيم التي يؤمن بها الطفل متأثرة بنظرة الأسرة إليها وبتعبيرها عنها ، وعلى ذلك تكون نظرة الطفل إلى الميراث الثقافي من جهة نظر أسرته ، بل اختياره وتقويمه للأشياء يتأثر بنوع اختيار أسرته وتقويمها لها ، «كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»، كما يقول الرسول الكريم ، أي إن الأسرة هي التي تلعب الدور الرئيسي في المفاهيم والمهارات والاتجاهات والميول والقيم وأساليب التفكير ، التي يكتسبها الطفل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها ، ويكون الطفل في دور المستقبل ، فالطفل عن طريق الأسرة يتعلم أن له حقوقاً وعليه واجبات عن طريق الأخذ والعطاء ، ويمارس العلاقات الاجتماعية بما فيها من قيم وقوانين وعادات وتقاليد ، ومن هنا يتعلم الصورة الخاصة للثقافة التي تنقلها له أسرته ، ويأخذ الطابع الذي يلازمه حياته في السنوات الخمس الأولى[1] .

ثانياً : التربية البيتية

إن التثقيف النفسي يتناول تنمية شخصية الولد في المرحلة التأسيسية من حياته ، ولا يخفى أن الاتجاه الذي يتخذه الولد في هذه المرحلة يكون له أثر عظيم في مستقبل الحياة .

لعل أهم ما يعمل على تنمية شخصية الولد وتحقيق ذاتيته مراعاة حاجاته النفسية ونخصّ منها بالذكر الحاجات الأربع التالية :[٢]

(١) الحاجة إلى الطمأنينة .

(٢) الحاجة إلى المغامرة .

(٣) الحاجة إلى تقدير الآخرين .

(٤) الحاجة إلى الحب المتبادل .

١ ـ الحاجة إلى الطمأنينة

يحتاج المرء إلى الطمأنينة والأمن جسمياً ونفسياً . وتظهر هذه الحاجة جليّة عند الولد في ميله الشديد إلى الاستغاثة بوالديه من الخطر والألم والبرد والجوع ، كما تظهر في حبه الانضمام إلى جماعة من أبناء صفه أو من أفراد فرقته الرياضية .

ومما لا شك فيه أن البيت حصن أمين ، يعتصم به جميع أفراد العائلة من متاعب الحياة ومشاكلها ، فيجدون فيه الطمأنينة والسُّلوان . والولد الذي ينشأ في جو بيتي من هذا النوع ، مُرتوياً من الطمأنينة التي يعطش إليها يكون قد أدَّخر لنفسه ما تعاونه على مجابهة مصاعب الحياة ومخاطرها ، أما الولد الذي يُحرم من هذا الجو ، كأن يترعرع وهو بعيد عن الحياة البيتية ، أو يفقد أبويه أو من ينوب منابهما منذ الصغر ، أو يشعره أبواه بان مجيئه إلى العالم لم يكن مرغوباً فيه ، فانه ينشأ حينئذ ذليلاً مُستكيناً ويظل طوال حياته عرضة للتشرد والانحراف والإجرام .[٢]

٢ ـ الحاجة إلى المغامرة

كما يميل الإنسان إلى الطمأنينة والأمن ، كذلك فانه يميل إلى المغامرة أو اكتساب الخبرات الجديدة ، فهو يحتاج من جهة إلى الأحجام والاتكال على الغير ، ومن جهة أخرى إلى الإقدام والاستقلال بنفسه ، وهاتان الحاجتان كلتاهما ضروريتان لكيانه ، فالأولى تعمل على بقائه واستقراره ، والأخرى تعمل على نموّه ونشوئه .

تظهر حاجة الإنسان إلى الخبرات الجديدة في جميع أدوار حياته ، وتختلف مظاهر هذه الحاجة باختلاف الأدوار التي يمرُّ فيها ، وذلك مما يساعده على التعلّم متدرّجاً من السهل إلى الصعب ومن المجهول إلى المعلوم ، وتبدو هذه الحاجة أيضاً في اتصالاته الاجتماعية ، إذ يندفع الولد إلى توسيع دائرة معارفه وأصدقائه ، مبتدئاً بحلقة ضيّقة من رفاقه في اللعب ، حتى يبلغ أقصى ما يُمكنه من هذه الاتصالات .

وما دامت الحاجة إلى المغامرة والاستطلاع تظهر في الولد قبل سنّ الدراسة ، فإن من واجب العائلة أن تتكفّل بإشباعها في مراحلها الأولى على الأقل ، فينبغي للوالدين أن لا يألوا جهداً في الإجابة عن أسئلة أولادهم بكل روية وطول أناة ، وفي تجهيز بيتهم بما يعمل على توسيع خبراتهم الطبيعية والاجتماعية معاً .

وصفوة القول ، إن المغامرة تميل به إلى الابتعاد عن والديه ، كما أن حاجته إلى الطمأنينة تميل به إلى الاقتراب منهما ، والوالدان الحكيمان يأخذان هاتين الحاجتين كليهما بعين الاعتبار ، فلا يحاولان أن يُشبعا إحداهما دون الأخرى ، بل يتدرجان في تربيته من الحياة الاتكالية إلى الحياة الاستقلالية ، وواقع الأمر أن مهارة المربي تظهر ، إلى حد بعيد ، في مقدرته على حفظ التوازن بين هاتين الحاجتين[٣] .

٣ ـ الحاجة إلى تقدير الآخرين

وبالإضافة إلى الطمأنينة والمغامرة يحتاج الإنسان إلى تقدير الآخرين واعترافهم بما يتحلى به من صفات حميدة وما يقوم به من أعمال مجيدة ، وتبدو الحاجة إلى التقدير عند الطفل في شتى الوسائل التي يستخدمها استرعاء لانتباه ذويه ، فإذا هو أتى عملاً يستوجب ـ في نظره ـ الرضا والاستحسان ولم يفطن له أحد ، فإنه لا يتردد في لفت الأنظار إليه قائلاً بأعلى صوته :«انظروا ما فعلت» .

وبتعبير آخر ، إن الولد يحتاج إلى التقدير ، وإن إشباع هذه الحاجة حق له على أبويه ، فإذا هما أشبعاها شجعاه على المضي في التقدم ، وإن هما تجاهلا أمرها أو تغاضيا عن إشباعها ، فإنهما يحملانه على الشذوذ والانحراف ، فقد يلجأ إلى المخالفات ، كالعناد وتقدير أعماله عليهم ، وإن علماء النفس أدرى الناس بتشخيص هذا الشذوذ ووصف العلاج له ، وعلاجه الشافي يكون في الغالب نصيحة للأبوين أن يعترفا بفضل الولد ويحترما قيمة شخصيته ، ويمنحاه التقدير الذي يستحقه[٤].

٤ ـ الحاجة إلى الحب المتبادل

يحتاج الإنسان إلى الحب المتبادل ، ونعني بذلك أنه شديد الرغبة في أن يُحبَّ ويُحبَّ . وهذه الحاجة ـ مثل رفيقاتها الثلاث ـ تمثل دوراً مهماً في تكوين شخصيته ، وخصوصاً في المرحلة الأولى من حياته ، وتظهر الحاجة إلى الحب المتبادل عند الطفل في عطشه إلى قُبل أبويه وذويه وحُنُوّهم عليه واحتضانهم له ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تظهر هذه الحاجة في ميله الشديد إلى أن يرد العطف بمثله ، ولذا نراه يتدلل على أبويه وذويه ويُقبّلهم قُبلاً حارةً كلما تيسر له ذلك ، ومما أثبتته التجارب العلمية أن الطفل الرضيع لا ينمو ويترعرع على حليب أمه فحسب ، بل على عطفها وحنانها أيضاً ، وهذا الغذاء العاطفي لا يقل عن الغذاء الجسدي في شخصيته .

إن قوام العائلة هو الحب المتبادل ، وإن ما يجمع أفرادها بالدرجة الأولى ويشدُّ بعضهم إلى بعض هو الروابط الروحية والعاطفية ، ولذا كان من واجب الأبوين أن يخلقا في البيت جواً عائلياً مشبعاً بروح المودة والوئام ، مُمهدين بذلك لأولادهما سبيل التفاهم والتعاضد ، حتى إذا نشأوا على هذه الروح في حياتهم البيتية سهّل عليهم نقلها إلى حياتهم الاجتماعية خارج البيت ، ومن واجبهما أيضاً أن يكفيا الأولاد حباً ودلالاً كما يكفيانهم طعاماً وشراباً ، فالغذاء العاطفي لا يقل أهمية في تنمية الولد عن الغذاء المادي ، ومما لا شك فيه أن الولد الذي لا يرتوي من حب والديه ينشأ وفي نفسه غليل يصعب إرواؤه ، وإذا هو شعر بأنهما منشغلان عنه لا يوفيانه حقه من العطف والعناية ، فإنه يحقد عليهما وينقم على المجتمع الذي ينتسبان إليه ، وقد تؤدي به الضغينة والنقمة إلى الشذوذ والإجرام [٥] .

ثالثاً : التربية المنزلية في مختلف أطوارها التاريخية :

لعب المنزل دوراً مهماً في تربية الطفل ، لا من الناحية الزمنية فحسب ، بل من ناحية الأهمية أيضاً ، أما نوع التربية التي كان يقدمها المنزل لأبنائه فقد تتوقف على عدة عوامل نذكر منها ما يأتي[٦]:

١ ـ مركز الطفل نفسه من الأسرة .

٢ ـ المركز الاجتماعي لأم الطفل .

٣ ـ عدد السنوات التي يسيطر فيها المنزل على الطفل .

٤ ـ الحد الذي عنده رأت العائلة ضرورة إلقاء مهمة تربية الطفل على غيرها .

١ ـ أهمية المنزل في العصر الحاضر

إن أثر البيت في التربية يرجع إلى عهد قديم جداً يتبين لنا أن الناس قديماً أدركوا قيمة الميراث الخلقي الذي ينحدر من الآباء والأجداد إلى الأحفاد والأبناء جيلاً بعد جيل . إن ما قرره علماء الأخلاق من أن ينابيع الخلق هي الوراثة ، والمنزل ، والمدرسة ، والأصدقاء ، وهذه جميعاً تلتقي في البيت فمنه تنحدر الوراثة إلى الإنسان وفيه نلتقي بالمعلم الأكبر والمدرسة الأولى ، والاخوة ، والأصدقاء .

ولا يمكن أن ننكر أن المنزل يلعب دوراً كبيراً في التأثير على الطفل إذ إنه يقضي فيه سنواته الأولى ، ويتلقى دروسه المبكرة على المربي الأول ، وهو الأم ، ومن المشاهد أنه تجتمع في المنزل جميع أشكال المجتمع مصغرة ، ففيه عطف الأب ، وحنان الأم ، وفيه الاخوة الصغار ، وهو أول مجتمع يتصل به الطفل ، ولذلك كانت السنوات الأولى التي يقضيها الطفل ، لها أكبر الأثر في تشكيله في المستقبل لأن الطفل يستنشق الجو الخلقي في البيت ويتأثر به عن طريق غير مقصود، وجو البيت كما نعلم مشبع دائماً ـ مهما تكن ظروفه ـ بالجو العاطفي ، فالطفل يشعر دائماً أنه في كنف والديه ، وفي حماهما ؛ وبذلك يكون أكثر اعتماده عليهما حتى في أحكامه الخلقية .

وفي البيت توضع البذور الأولى لتكوين الشخصية ، وما سيكون عليه الناشيء في المستقبل ، وهنا توضع أسس الصحة العقلية ، وقد أثبتت مدرسة التحليل النفسي أن الخمس السنوات الأولى التي يقضيها الطفل في المنزل ، وإن لم يكن أهم سني حياته ، فهي من أهمها ، وأن البيت هو أول معمل يجتازه الطفل ليخرج منه إلى الجماعة البشرية مستكملاً شروط الإنسان أو فاقدها كل الفقدان ، ذلك لأن نجاح الطفل في المستقبل ، وسعادته ، إنما تتوقف إلى حد كبير على ما يكتسبه من خبرات وما يتكون من اتجاهات عقلية ونفسية في السنوات الخمس الأولى من حياته ، ولذلك كان لزاماً على كل أم وأب أن يعد كلاهما للأمر عدته ، وأن يتفقا من قبل على الطريقة التي سوف يتبعانها في تنشئة أطفالهما .

٢ ـ الروابط الوالديه

الطفل يتأثر منذ حداثته بالجو الانفعالي الذي يحيط به قبل أن يصبح قادراً على فهم الحديث بوقت طويل ، وهناك مبدأ هام من مبادىء الصحة العقلية هو «إنما يكمن الخطر في ثنايا الشقاق». ومن دواعي تفكك الروابط بين أفراد الأسرة تلك المشاجرات بين الوالدين ، واختلافهما ، ويبقى

للبيت أثر على أبنائه بعد أن يخرجوا إلى المدرسة ثم إلى معترك الحياة ، ويقول «شارك سكنر» في كتابه «علم النفس التربوي» ما يلي :

«إن الطفل إذا انتقل من بيئته الأصلية الأولى إلى بيئة جديدة لا يمكن أن تحدث أثراً أو تغييراً فجائياً ، إلا إذا كان الاختلاف بين البيئتين كبيراً وكانت التفرقة في سن مبكرة ، على أن تنقطع صلته ببيئته الأولى ويبقى مدة طويلة في البيئة الجديدة أثناء النمو والنضوج» وطبيعي أن انتقال الطفل إلى المدرسة لا يقطع صلته بالبيت ، ويجب علينا كآباء وكمدرسين أن نعلم أن أكثر الأمراض الخلقية كالأنانية والفوضى ، وفقدان الثقة بالنفس ، وعدم الشعور بالمسؤولية ، والرياء، والنفاق ، إنما تنشأ جرثومتها الأولى في البيت ، وعسير على المدرسة والمجتمع استئصال هذه الجرثومة بعد أن تتمكن وتزمن ، والذي يحدث عادة هو أن هذه العناصر المريضة تحمل الداء حيثما ذهب ، وأينما حلت ، وإذا صدمت بعناصر أخرى سليمة تصارعتا ، وفي معظم الأحيان، يتغلب لسوء الحظ المريض على السليم ؛ لا العكس ، ومن هنا ننتقل إلى المدرسة ونعمل على البحث عن مدى العلاقة بينها وبين التقدم الاجتماعي .

إن بعض المدارس ينظر إلى المجتمعات على أنها وسيلة لرفع شأن صغار الأبناء حتى يصلوا إلى مستوى خبرات البالغين ، والبعض الآخر يعتقد أن المدارس تعدل أو توجه خبرات رجال الغد . إن مشكلة العلاقة بين المدرسة وبين المجتمع من أقدم المشاكل في تاريخ التربية ، وبدلاً من أن يزيدها عنصر الزمن تبسيطاً نجد أنه قد صبغ عليها تعقيداً عظيماً ، ويشتد هذا التعقيد كلما تعقد المجتمع نفسه ، وكلما تحملت جماعة من الجماعات كالأسرة أو الكنيسة أو النقابة مسؤولية تربية أبنائها لاءمت التربية بين نفسها وبين الحاجات الثقافية المباشرة .

رابعاً : موازنة بين التربية المنزلية والتربية المدرسية

تخالف التربية المدرسية التربية المنزلية من حيث نفوذها في الأطفال ومعاملتها لهم ، وأثرها في تهذيب أخلاقهم وتكوين عاداتهم ، وتظهر هذه المخالفة في[٧] :

١ ـ السيطرة في كل من المدرسة والمنزل

سيطرة المدرسة عادة أقل من سيطرة الوالدين ، لأن الطفل منذ نشأته يرى أن والديه هما اللذان يعولانه ، ويقومان بحاجاته ، فيعتقد أنه معتمد عليهما كل الاعتماد ، وأن حاجته إليهما أشد من حاجته إلى غيرهما من مدرس أو غيره ، هذا إلى أنه إذا رأى من مدرِّسه شدة أو قسوة فزع إلى

والديه ، أما إذا غضب أحدهما منه فإنه يرى ألا منقذ له منه فيسعى لإرضائه .

٢ . المعاملة المدرسية والمنزلية

(أ) إن أساس الحكمة المدرسية العدل والمساواة ، لأن جميع التلاميذ في الصلة بالمدرس سواء، فهو يسوي بينهم في الثواب والعقاب كل بما كسبت يداه ، وأحبهم إليه أصلحهم . أما الآباء فقد تضطرهم الشفقة والعاطفة الأبوية إلى التغاضي عن ذنوب أبنائهم ، وعين الرضا عن كل عيب كليلة .

(ب) إن المنزل يعامل الطفل في أول نشأته بالرحمة والرأفة ، حتى إذا كبر حاسبه على أعماله بدقة وأخذه بشده . أما المدرسة فإنها تعلن من أول الأمر نظامها الذي يألفه المتعلم ويخضع له راضياً .

٣ . أثر كل من المدرسة والبيت في التهذيب

من الصعب الحكم بأن أخلاق المتعلم نتيجة لنفوذ المنزل أو المدرسة ، فلكل منهما أثره وقد يقوى أحدهما فيتغلب على الثاني ، ولكن مما لا شك فيه أن التكوين الأخلاقي الأول للمنزل أسبق من تكوين المدرسة وله أثر في سلوك المتعلم طول حياته .

٤ . التكلف والحرية في المدرسة والمنزل

جرت العادة أن يكون التلميذ في المدرسة متكلفاً في كل مظاهره وأنه غير طبيعي في سلوكه وأخلاقه ، بينما تنكشف في المنزل أخلاقه على حقيقتها ، والمدرسة الحديثة ترمي إلى أن يكون الطفل تلقائياً في سلوكه وأن يشعر بالحرية الكافية التي تمكنه من أن يسلك سلوكاً طبيعياً لا كلفة فيه ولا تصنع ، حتى تتاح الفرصة لإصلاحه وتوجيهه .

٥ . كثرة الفرص لإظهار الميول وتوجيهها

المفروض أن المدرسة هي المكان المعد للتربية ، فيها أخصائيون يخلقون للأطفال الفرص الكثيرة المناسبة للكشف عن ميولهم ، وبذلك يشجعها المدرسون ويوجهونها الوجهة السليمة ، بينما لا يتيسر ذلك إلا في الأسر المثقفة التي يعنى الآباء فيها بأبنائهم عناية خاصة .

خامساً : الأسس التربوية للتكامل بين البيت والمدرسة

إذا سلمنا بأن البناء التربوي هو مسؤولية مشتركة بين البيت والمدرسة وأن الطفل هو محور هذه المسئولية المشتركة ، فإنه ينبغي أن يقوم البناء على أسس سليمة ويتخذ له من المعايير ما يحقق الأهداف التربوية المرجوة ، وهناك اتجاه غالب في الفكر التربوي على أن خير معيار للعمل التربوي هو النمو ، المقصود بالنمو هنا أن تتاح للطفل الفرصة لتنمية إمكاناته واستعداداته وقدراته إلى أقصى حد ممكن ، ومعنى ذلك أن هذا النمو ينبغي أن يكون متكاملاً وأن يكون موجهاً ، ويترتب على هذا أن أي جهد أو تدريب أو تعديل في سلوك الطفل لا يؤدي إلى النمو في اتجاهات مرغوب فيها ، فإنه جهد غير تربوي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة[8] .

ومهما تعددت وجهات النظر بشأن ضوابط النمو وموجهاته ، فإن أهداف المجتمع وطريقة الحياة الاجتماعية تبقى الموجه الأول للنمو ، بمعنى أن يصبح النمو مرادفاً للحياة ذاتها ويصبح التفاعل سمة مشتركة لكل منهما ، وفي هذا المعنى يؤكد جون ديوى «أنه لما كان النمو لا يخضع لأي شيء إلا المزيد من النمو ذاته ، فالتربية لا تخضع لأي شيء إلا المزيد من النمو ذاته ، أي أنها لا تخضع لأي شيء إلا المزيد من التربية ذاتها ، وأن غرض التربية إنما هو ضمان دوام التربية بتنظيم ما في الفرد من قوى كفيلة باطراد النمو ، وخير نتاج للمدرسة هو أن تخلق في الفرد الميل للتعلم من الحياة نفسها ، ولتنظيم أوضاع الحياة على صورة تتيح لكل فرد التعلم أثناء مزاولته الحياة » [9] .

وعلى هذا النحو فإنه بقدر توفر فرص النمو المتكامل في كل من البيت والمدرسة ، تتحدد تربوية البيت وتربوية المدرسة ، وحيث أن النمو عملية مستمرة لذا ينبغي تكامل المجالات والوسائط التي تحقق هذا النمو ، والبيت والمدرسة في مقدمتها بطبيعة الحال ، كما ينبغي أن تتنوع فرص النمو بحيث تتيح للطفل تنمية قدراته واستعداداته وإمكاناته ، فالطفل يملك قوى معينة إذا تجاهلناها قطعنا عليه الوسائل التي يعتمد عليها نموه وقضينا على فرص نموه وبذلك تنتهي به إلى الجمود ، ومن هذا يتبين أن التربية بهذا المعنى هي عملية تهيئة الظروف التي تتكفل بالنمو أو بالحياة الحقة المثمرة ، ولما كانت الحياة معناها النمو فأن الفرد يعيش كل أدوار حياته في حاجة إلى الفرص والظروف التي تحقق هذا النمو استكمالاً لمطالب كل مرحلة ، وهنا تبدو ضرورة التكامل بين البيت والمدرسة في مجال عملها التربوي ذلك أن المدرسة لا تبدأ عملها من نقطة الصفر وإنما تبدأ بما لدى الطفل من إمكانات شكلها البيت في مرحلة الطفولة المبكرة ، وبقدر تكامل الوظيفة التربوية لكل من البيت والمدرسة يطرد نمو الطفل ويتكامل .

إذا كانت التربية معناها الحياة الموجهة ، فينبغي أن يتضمن العمل التربوي مختلف الجوانب

والأبعاد التي تحقق للفرد نمواً متكاملاً وشخصية متوازنة وحياة مثمرة متوافقة .

ومن المعروف أن النمو المتكامل يشمل أبعاداً مختلفة يكمل بعضها بعضاً وتتضمن النمو الجسمي والنمو العقلي والنمو الروحي والنمو الاجتماعي ، ويمكن إضافة أبعاد أخرى إلى هذه الجوانب وكلها تسهم في تكوين شخصية الفرد وبنائه التربوي ، وإذا كانت المدرسة ينبغي أن تأخذ في اعتبارها هذه الجوانب جميعاً ، إلا أنها بحكم تكوينها وبحكم تنظيمها تركز اهتمامها بدرجة أكبر على جوانب معينة مثل الجانب العقلي المعرفي، ولذا يصبح التكامل بين عمل البيت وعمل المدرسة ضرورة لا بد منها حيث أن الأسرة بطبيعتها هي مصدر الأمن والحماية والرعاية ومصدر إشباع الحاجات الأساسية ، كما أشرنا من قبل ، ومعنى هذا أن التربية المدرسية لا تستطيع وحدها تحقيق التربية المتضمنة لجوانب النمو المختلفة بل ينبغي أن تمتد وظيفة البيت التربوية لتكمل عمل المدرسة كما ينبغي أن توثق المدرسة صلتها بالبيت لتنسيق هذه الجوانب واستكمالها .

ومن الأمور المتفق عليها أن الأهداف في التربية لا تقل خطراً وأهمية عن الوسائل فيها ، بل أن التكامل والتفاعل بينها ومراجعة كل منها على ضوء الآخر يعتبر من أهم الأمور لكل من يتصدى للعملية التربوية ، ذلك أن العمل التربوي يتطلب بالضرورة تحديد أهدافه بوضوح كما يستلزم تعيين الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف ، فإذا ما تعارضت أهداف البيت مع أهداف المدرسة ترتب على ذلك تمزق العمل التربوي ووضع الطفل في مهب الإعصار ، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب خطيرة في تربية الطفل وتكوين شخصيته ، وعلى ذلك ينبغي أن يعمل البيت مع المدرسة من خلال إطار فكري واحد يعين على تحديد الغايات والوسائل بوضوح [١٠].

ويرى روبرت ميجر R. Mager أنه حينما تنقصنا الأهداف التربوية بوضوح فإنه من المستحيل أن نقيم برنامجاً تربوياً أو خطة تعليمية ناجحة ، ولن يتوفر لدينا أساس سليم لانتقاء المحتوى والوسائل الملائمة لتحقيق هذا البرنامج أو هذه الخطة ، ويصر ميجر على ضرورة تحديد الأهداف بدقة وصياغتها صياغة ذات معنى لا يحتمل تفسيرات عديدة فبهذه الطريقة يمكن تنظيم وتنسيق الأنشطة والجهود التربوية اللازمة لتحقيق العمل التربوي السليم[١١].

إن التكامل بين البيت والمدرسة يصبح ضرورة تربوية من أجل تفهم قضية الأهداف والوسائل في التربية والعمل على تحديدها وتنسيقها وتوجيهها بحيث تتحقق الغايات المرجوة من العملية التربوية على أكمل وجه ، ولا أظن أن هناك من الآباء من يسعى عامداً إلى إفساد تربية ابنه بتعويقه للعمل المدرسي عن عمد أو قصد وإنما المشكلة تكمن في أن البيت إذا عمل بمعزل عن المدرسة ومنفرداً عنها يجد نفسه بالضرورة محاصراً في إطار جزئي لا يتسم بالشمول والواقعية بإزاء العملية التربوية مثله في ذلك مثل موقف المكفوفين الثلاثة الذين اجتمعوا حول فيل ضخم وأمسك

كل منهم بجزء من أجزاء جسمه فتصوره شيئاً مخالفاً تماماً لا يمت للفيل بصلة .

وسواء كان أثر البيت في هذا الصدد نافعاً أم ضاراً ، إيجابياً أو سلبياً - وفقاً للظروف الأسرية - فإن العلاج لا يكون بعزل البيت عن المدرسة أو عزلة المدرسة عن البيت - وإنما العلاج يتأتى عن طريق مساهمة المدرسة في تحسين الظروف الحياتية في البيت كلما أمكن ذلك وتنسيق العمل مع أولياء الأمور في إطار شامل متكامل مع المدرسة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى المهتمة بالعملية التربوية ، عندئذ يمكن تنسيق الوسائل التربوية بين البيت والمدرسة على ضوء الأهداف التي توفر لها إطاراً من الشمول والتفهم والتنسيق ، وبغير هذا التكامل بين البيت والمدرسة لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة .

ولهذا كانت التربية الدائمة أو التربية المستمرة ضرورة من ضرورات العصر وهي إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق التكامل بين الوظيفة المتغيرة للمدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى ، وبين موقف الأفراد والهيئات ممن تشغلهم أمور التربية ، والبيت بطبيعته في مقدمة هذه الهيئات المهتمة بالعملية التربوية ، ومن هنا ينبغي التكامل بينه وبين المدرسة من أجل خلق إطار فكري متوازن يعين على مواجهة كل منهما لحقيقة التغير ومقتضياته ومطالبه .

والبيت بحكم طبيعته ينبغي أن يوفر للطفل فرص النمو في ظل الشعور بالأمن والحماية ويحيطه بالحنان والحب اللازمين لنموه نمواً سليماً ، وإذا ما فشل البيت في ذلك وكان سبباً في خلق مواقف الصراع لعدم تعاونه مع المدرسة ، فإن الطفل بطبيعته يلجأ إلى التعميم في أحكامه وخبرته ، وبذلك تنتقل آثار هذا الموقف إلى مواقف أخرى ، وهكذا تتشابك الحلقات وتتعقد الحلول ، وما من شك في أن البيت إذا عمل في واد والمدرسة في واد آخر كان الصراع الخطير هو النتيجة المتوقعة ، ولذا ينبغي أن يتعاون كل من البيت والمدرسة في تنسيق الأمور المشتركة بينهما وتحقيق التكامل فيما يتصل بالعمل التربوي كوسيلة لتجنب الصراع الذي يحتمل أن يتعرض له التلميذ .

وإذا ما تحقق التكامل بين البيت والمدرسة فإن أسباب الفاقد تصبح موضع بحث كل من البيت والمدرسة وبذلك يمكن تداركه قبل استفحال الأمر وتعقد المشكلة ، وقد لوحظ أن بعض الآباء لا يراعون مواعيد الدراسة عند اصطحاب أبنائهم معهم للخارج أو عند الخروج إلى النزهة مما يترتب عليه انقطاع التلاميذ فترات لا يستهان بها وتكون النتيجة دائماً ضياع الوقت والجهد والمال بدون عائد تربوي ملحوظ ، وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تعاون البيت والمدرسة في هذا المجال قد أدى إلى تقليل الفاقد بدرجة كبيرة ما يجعل التكامل بينهما ضرورة تربوية .

سادساً : مجالات التعاون بين البيت والمدرسة

١ - نظام اليوم المفتوح :

إن معيار التعاون الناجح بين البيت والمدرسة يكمن في خلق الثقة المتبادلة بينهما ، كما يتمثل في قدرة كل منهما على الاستجابة للمطالب التربوية ، وبغير هذه الثقة وبدون هذه الاستجابة كثيراً ما تتعثر خطوات التعاون بين البيت والمدرسة ، ونظام اليوم المفتوح ما هو إلا تعبير عن هذه الثقة المتبادلة بين الآباء والمدرسين ، بين البيت والمدرسة ، وبين المدرسة والمجتمع الكبير ، وهو في الوقت نفسه أسلوب لتقويم العمل وتحسينه وتطويره وزيادة قدرته على الاستجابة للمطالب التربوية كما أنه دعوة مفتوحة للآباء والأمهات لكي يروا على الطبيعة كيف يقضي أبناؤهم أهم فترات حياتهم ويشاركوهم أماكن تجمعاتهم وأنشطتهم التعليمية المختلفة ، فيمكنهم بعد ذلك متابعة أي حدث أو خبرة يتحدث عنها أبناؤهم ويتفطون معهم بنواحي اهتماماتهم[١٢] .

٢ - الاجتماع الشهري لآباء طلبة الفصول :

إذا كان نظام اليوم المفتوح يتيح للآباء فرص التعرف إلى إمكانات المدرسة وظروفها بوجه عام فإن الاجتماع الشهري لآباء طلبة الفصول يركز اهتمامه على مدى تقدم التلميذ في دراسته والحكم عليه حكماً سليماً ، وتنظم هذه الاجتماعات عادة في نفس حجرات الدراسة بحضور التلاميذ مع آبائهم ومدرسيهم ، حتى تتاح الفرصة لكل من الآباء والمعلمين لمتابعة الأبناء وتقويم عملهم ، والمعروف أن حكمنا على التلميذ ونشاطه لا يمكن أن يكون صحيحاً سليماً ما لم يضع في الاعتبار ظروفه المنزلية ، وعدم معرفتنا بحقيقة هذه الظروف يجعل حكمنا عليه غير دقيق ، كذلك يستطيع الآباء التعرف على مطالب المدرسين وأساليب التدريس المتبعة ومدى استيعاب التلاميذ لها .

ويمكن تخصيص يوم لكل فرقة على حدة حتى يستطيع المدرس لقاء أكبر عدد من الآباء والأمهات في نفس اليوم ، وبذلك تستطيع المدرسة أن تزود أولياء الأمور بالتوجيهات اللازمة لتقويم نواحي الاعوجاج فيه والتغلب على نواحي ضعفه أو لمساعدته على زيادة تفوقه ، ويكون هذا اللقاء فرصة لتقديم التقارير الشهرية للآباء وتلقي ملاحظاتهم حول هذا التقرير في حضور مدرسي المباحث المختلفة ، وذلك أفضل بكثير من الوسيلة التقليدية المتبعة بإرسال هذه التقارير مع التلاميذ بدون ضمان إطلاع الآباء عليها ومتابعتهم لهم .

٣ - برامج تثقيف الآباء والأمهات

إن الاعتراف بأهمية التكامل بين البيت والمدرسة يتضمن إدراك الدور الحيوي الذي يقوم به

الآباء والأمهات نحو تربية الأبناء ، ولذا ظهرت الحاجة ماسة في السنوات الأخيرة إلى إعداد الآباء والأمهات تربوياً ، حتى يسهموا بدور إيجابي واع في تربية الأبناء ، وقد تطلب ذلك تنظيم برامج التثقيف التربوي المختلفة التي تشتمل على أساليب معاملة الأبناء ، وتفهم طبيعة العملية التربوية ومعرفة مظاهر النمو في المراحل المختلفة ، إلى غير ذلك من الحقائق التربوية الأساسية ، وقد تتخذ هذه البرامج صورة الحلقات المدرسية والمادة الإذاعية والتلفزيون كما تتخذ صورة الفصول المدرسية لدورة كاملة يدرس الآباء والأمهات خلالها برنامجاً تربوياً متكاملاً ، ويمارسون بعض التدريبات العملية ذات الصلة بوظائفهم التربوية والاجتماعية في المنطقة ، ومثل هذه البرامج تحقق الكثير من التكامل بين البيت والمدرسة وتعمل على إزالة المعوقات التي تحول دون قيام المنزل بوظائف التربية السليمة ، وتقضي على مخاوف البعض من التدخل غير الواعي للآباء والآثار السيئة التي تترتب على هذا التدخل ، وبالإضافة إلى هذه المجالات توجد عدة مجالات أو معايير يمكن عن طريقها تحقيق التعاون والتكامل بين البيت والمدرسة وهذه المجالات هي :

- تبادل الزيارات مع أولياء أمور التلاميذ .
- تكوين جمعيات الآباء والمدرسين .
- تكوين المجالس الاستشارية .
- الاتصال بالهيئات المحلية .
- إقامة المعسكرات الدراسية .
- استغلال خامات البيئة وإمكاناتها .
- إقامة المعارض والمتاحف والحفلات السنوية .
- الدراسة على الطبيعة وبحث مشكلات المجتمع .
- إسهام المدرسة في مشروعات خدمة البيئة .
- النهوض بالمجتمع وتعليم الكبار .

وهكذا يتبين لنا أن موضوع التكامل بين البيت والمدرسة لم يعد مجرد نشاط ثانوي مكمل لعمل المدرسة بل أصبح ضرورة تربوية تقتضيها طبيعة العملية التربوية وتفرضها المطالب التربوية لكل من الفرد والمجتمع على حد سواء[١٣] .

الهوامش

(١) محمود طنطاوي دنيا ، أصول التربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٤م ، ص ٧٠-٧٣ .

(٢) جورج شهلا ، وآخرون ، «الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية » ، بيروت ١٩٨٢م ، ط ٥ ، ص ٢٣٩ .

(٢) جورج شهلا ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

(٣) جورج شهلا ، راجع ما جاء بهذا الصدد في فصل التربية والديمقراطية تحت عنوان التربية لأجل الحرية.

(٤) جورج شهلا ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٥) جورج شهلا ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢-٢٤٣ .

(٦) صالح عبد العزيز ، عبد العزيز عبد المجيد ، «التربية وطرق التدريس» ، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ج٣ ، ص ٤٩-٥٦ .

(٧) المصدر السابق، ص ٨٤ - ٩٥ .

(٨) سيد إبراهيم الجيار ، «التربية ومشكلات المجتمع» ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص ١٠ .

(٩) جون ديوى : مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(١٠) سيد إبراهيم الجيار ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(١١) روبرت ميجر : الأهداف التربوية - ترجمة جابر عبدالحميد - مطبعة العاني - بغداد - ص ٥ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٤٠-٥٠ .

(١٣) المصدر السابق ، ص ٤٠-٥٠ .

الفصل الثالث

التربية والمجتمع

أولاً : أهداف التربية الفردية والاجتماعية
ثانياً : ضرورة التربية وأهميتها للفرد
ثالثاً : ضرورة التربية وأهميتها للمجتمع
رابعاً : المضمون الاجتماعي للتربية
خامساً : التربية والتغير الاجتماعي
سادساً : المدرسة
أ ـ معنى المدرسة
ب ـ وظيفة المدرسة
ج ـ المدرسة النموذجية
سابعاً : المدرسة والأسرة
ثامناً : المدرسة والمجتمع
تاسعاً : المدرسة والتقدم الاجتماعي
عاشراً : المدرسة كنظام اجتماعي



التربيـة والمجتمع

أهداف التربية الفردية والاجتماعية

القضية التي نريد تحقيقها هي : أنجعل هدفاً في التربية تكوين الفرد لذات الفرد ، أي ننمي فرديته بجميع قواها بغض النظر عن مطالب المجتمع ونظمه وأهدافه ؟ أم نربي الفرد ليحقق أهداف المجتمع ويتقبل نظمه قبولاً أعمى، ويلبي مطالبه على حساب فرديته ؟ وهذه القضية تمثل طرفين متناقضين يبدو أن أحدهما لا يثبت إلا بزوال الآخر [٢] .

ونحن حين ننظر إلى الفرد لا يمكن أن نجرده من المجتمع الذي يعيش فيه ،في قرية أم مدينة ، وهذه الأخيرة جزء من أمة ، فلا يمكننا أن نتصور إنساناً يربى منعزلاً عن المجتمع البشري وينمو النمو البشري الصحيح ، إذ لا بد له أن يعيش في مجتمع وأن يتأثر بكل ما في هذا المجتمع من مؤثرات ،كما لا يمكن أن نتصور إنساناً مجرداً من القوى الطبيعية العقلية والجسمية التي تكون فرديته المميزة له ، وتلك الفردية التي تستجيب إلى المؤثرات المختلفة التي تحيط به ، وإذن فالإنسان في نموه خاضع لهذا التفاعل المستمر بين المجتمع والبيئة المادية من ناحية ، وبين قواه ومواهبه الفطرية من ناحية أخرى ، غير أن عوامل التربية المقصودة (الأسرة والمدرسة) يمكن توجيهها بحيث تهدف في تربية الطفل إلى أغراض معينة ، هي من وضع المجتمع، ولمصلحته وخدمته بغض النظر عن ميول الفرد ورغباته ونموه التلقائي الحر ، وهذا يتأتى بإشراف المجتمع، عن طريق الحكومة أو رجال التعليم وأولي الأمر، على التربية ، وتحكمه في نظمها وموادها وطرقها وأهدافها ، فيملي أهدافه ويجعل كل نظم التربية سائرة نحو تحقيقها ، وبذلك يقتل فردية المتعلم ، ويتخذها وسيلة لغاياته ، وقد حدث هذا في الماضي، ولا يزال قائماً الآن في بعض الأمم ، ففي إسبرطة كان الغرض من التربية «إعداد الشبان للدفاع عن الدولة وصيانتها».

كانت التربية الإسبرطية تضحي بالفرد في سبيل الجماعة ، وكان غرض (أفلاطون) من التربية

كما وصفه في جمهوريته «إعداد طائفة من الناس لخدمة الحكومة»[٢].

ولم يكن أرسطو أقل من أفلاطون حرصاً على تحقيق أهداف المجتمع على حساب نمو الفرد ، فقد رأى أن تشرف الحكومة على التربية حتى قبل الزواج ، وأن تئد الأطفال الضعاف والمشوهين.

وفي أثناء الثورة الفرنسية ذكر «تاليران» في تقرير له عن التعليم قدمه للجمعية الوطنية :«إن على المربي أن يلقي في روح النشء أنهم يحيَون لا لأنفسهم بل لأمتهم ، وأنهم عما قليل سيصبحون هم مدينين لها بأرواحهم»، وكان هيجل من أنصار هذا المذهب والداعين إليه ، وعنده أن الدولة هي الخالدة والأفراد زائلون للمحافظة على كيان الدولة وسلامتها ، وكذلك فإن النظام النازي قد أخضع التربية وأهدافها لمبادئه .

والحال في روسيا كذلك،فحياة الفرد يجب أن تمتزج نهائياً بحياة الجماعة، ولا يصح أن يكون للفرد رأي أو فن يخالف الجماعة .

واليابان الحديثة إحدى الدول التي جعلت العظمة الوطنية الهدف الأسمى للتربية ، فهدف التربية عندها «تخريج مواطنين مخلصين للدولة عن طريق تربية عواطفهم ، ونافعين لها عن طريق المعارف التي تعلموها».

وكانت التربية النازية تصوغ عقول الشباب وعواطفهم في قوالب خاصة ، ومما سبق نستطيع القول :بأن الدولة متى تحكمت في نظم التعليم وجعلت أهدافه محصورة في تمجيدها ، ونظرت للفرد باعتباره وسيلة لا غاية ، أصبح الفرد ضحية هذه الأهداف[٣].

أما أنصار الأهداف الفردية فمنهم كانتKant الفيلسوف الألماني الذي يقول : إن وظيفة الحكومة هي معاونة الفرد على النمو ، لا أن تستغله وتستعبده وتسخّره ، وإنها لجريمة تقترف ضد الإنسانية أن تتخذ من الفرد وسيلة لغرض ما كائناً ما كان «وكان يرى أن نمو الفرد وتميزه في استكمال شخصيته من العوامل الدافعة إلى التنافس والطموح والإنتاج ، وهذا التنافس هو السبب في اطراد التقدم» ، وكان نيتشه الفيلسوف الألماني يؤمن بالإنسان كهدف نهائي للتربية ويقول : «إن غاية الإنسانية هي الإنسان الأعلى ، لا الجنس البشري بأسره ، بل ليس للإنسانية وجود على الإطلاق ، وكل ما يوجد هو مجموعة من الأفراد ، وعنده أن الفرد هو الغرض الأسمى في الحياة وأن نموه وتقوية مواهبه هما المقصودان أولاً وبالذات ، والمجتمع إنما يقوى وينمو تبعاً للفرد ، وعلى هذا تجب العناية بالفرد لفرديته» ، ومن الدعاة لمذهب الفردية «جان جاك روسو» الذي جعل الطفل مركز عنايته ورعايته ، وهدفه في التربية ، في مرحلة الطفولة الأولى ، هو إعداد

الطفل ليصير قادراً على ضبط حريته وعلى استعمال قوته في التعليم ، وتكوين عاداته الطبيعية»[٤].

إن الفرد لا يمكن أن يستكمل نمو فرديته إلا بحياته مع غيره ، فهو عضو في جماعة لا يستغني في نموه عنها ولا عن أهدافها ، كذلك يجب أن نترك لقواه ومواهبه أن تنمو النمو الكامل حتى يتخذ مكانه في هذه الجماعة ، وبعبارة أخرى فالتربية الصحيحة إذن هي تلك التي تجمع بين الهدفين الفردي والجمعي وهي التي تنمي الفرد حتى يقوي من أهداف الجماعة الصالحة ويعمل على تحقيقها ، وكما قال «إن الحذاء يستعمل لحماية القدمين لا ليمنعها من النمو ، كذلك يجب أن تكون التربية» ، ولقد وفى (جون ديوي) هذا الموضوع حقه في كتاب ز Education to day-س، فهو يعتقد أن التربية المجدية الحقة هي نتيجة إثارة قوى الطفل ، عن طريق مطالب الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها، وأن لعملية التربية ناحيتين : ناحية نفسية تتصل بالفرد ، وناحية اجتماعية تتصل بالمجتمع ، وليست إحداهما تابعة للأخرى أو خاضعة لها أو مهملة بالنسبة إليها، والناحية النفسية وهي الأساس ، وغرائز الطفل وقواه تعطي المادة الضرورية للتربية ، فتربيته إذن فردية حيث هو فرد وجمعية إذا نظرنا إليه في ضوء المجتمع .

ومما تقدم نستطيع القول بأن « التربية يجب أن تنمي الفرد وتهيئه بصورة تجعل مصالحه تنسجم وتتفق مع مصلحة الجماعة ، وتجعل الجماعة تعنى بصالح الفرد وتقدم له خير ما أنتجت الحضارة، حتى يصبح عضواً مليئاً بالنشاط والقوة ، غنياً بتجارب المجتمع الذي يعيش فيه ». فالتربية السليمة يجب أن تكون فردية اجتماعية معاً[٥].

ثانياً : ضرورة التربية وأهميتها للفرد :

يحتاج الفرد إلى التربية لكي يصبح إنساناً له مقومات وصفات الإنسانية ، وينتقل من طور الفردية البيولوجية إلى طور الشخصية السيكولوجية والاجتماعية ، فالفرد يرث عن والديه أساسه البيولوجي من لون الشعر وطول القامة ولون العينين ، وغير ذلك من الصفات الجسمانية ، أما المكونات النفسية والاجتماعية لشخصيته فلا يرثها ميراثاً بيولوجياً بل يرثها ميراثاً اجتماعياً ، والوليد البشري يولد عاجزاً تماماً عن إشباع أي حاجة من حاجاته الأساسية أو توفير الأمن والحماية لنفسه ، مما يجعل الوليد (البشري) بحاجة شديدة إلى عناية ورعايتهم الكبار والاعتماد على الآخرين سنوات عدة ، ليكتسب منهم وبإشرافهم أساليب الضبط السلوكي والمعلومات

والمهارات اللازمة لوجوده وبقائه واستمراره كفرد في مجتمعه ، فالفرد يحتاج إلى التربية لأنه يولد متخلفاً من النضج والنمو ويظل فترة طويلة لا يملك ما يعينه على رعاية نفسه والتفاعل مع غيره ، أي أن الوليد محتاج إلى كل عناية جسمية ونفسية واجتماعية من جانب الكبار والمحيطين به ، الذين ينشئونه ويطبعونه على حياة الجماعة ، ومما يزيد من حاجة الفرد إلى التربية أن البيئة الإنسانية والمادية تتعقد مع الزمن وتتشعب عناصرها ومكوناتها ، وهكذا تتضح ضرورة التربية وأهميتها بالنسبة للفرد ، وذلك للأسباب التالية (٦):

أ - أن العلم لا يورث ، وأن الحضارة الإنسانية ليست ميراثاً بيولوجياً ، وإنما ميراث اجتماعي جاهد الجنس البشري في اكتسابها والحفاظ عليها والإضافة إليها .

ب - أن الفرد يولد عاجزاً تماماً معتمداً على الكبار والمحيطين به في تنشئته وتربيته .

ج - أن الجماعة يزداد محصولها اللغوي ويعظم نصيبها من العلم والتطبيق العملي ، وتتعقد نظمها وأساليب المعيشة فيها بارتقائها في سلم التطور الثقافي ، مما يجعل الفرد محتاجاً إلى التربية للتزود بالمهارات الاجتماعية .

د - التربية هي التي توجه وتشكل طريقة معيشة الفرد ، وتساعده على اكتساب المهارات التي تجعله قادراً على التكيف السليم مع بيئته .

ثالثاً : ضرورة التربية وأهميتها للمجتمع :

يحتاج المجتمع إلى التربية كذلك لكي يحافظ على خصائصه، ومن هذه الخصائص :

- **خاصية المحافظة على النفس Self Preservation**

وهذه الخاصية موجودة في المجتمع ككل ، وفي كل المنظمات التي يتكون منها المجتمع ، بل كل إنسان به قوة تنبعث من داخله للمحافظة على نفسه مادياً ومعنوياً ، وهذه الخاصية تدفع المجتمعات إلى تربية الصغار لكي تحافظ على مقوماتها الخاصة ، وكل مجتمع يرغب في أن يحتفظ بهويته ، ويعمل على تهيئة أفراده وتزويدهم بوسائل النضال والتعامل مع بقية أفراد المجتمع وبفكرة الولاء له ، ومن ثم فإن التربية عمل تحتمه الضرورة الاجتماعية لا الرغبة(٧) .

- **خاصية الاستمرار Continuity**

وهذه الخاصية لا تتحقق باستمرار أفراد الجماعة، لأن سنة الحياة الأساسية تقضي بأن يولد

كل فرد في المجتمع ومصيره المحتوم الموت ، بل تتحقق باستمرار أساليب حياة الجماعة وأنماط تفكيرها التي تكونت واستقرت فيها ، فالتربية تكسب كل جيل مهارة الحياة في الجماعة ومهارة المحافظة عليها ، وتكسبه علومها وفنونها .

- **خاصية التقدم والتطور**

فكل جماعة من الجماعات تسعى إلى أن ترفع مستوى الحياة فيها بحيث ترقى إلى مستوى العصر الذي تعيش فيه ؛ على أن يكون ذلك في إطار قيمها ومثلها العليا ، وهذا لا يتأتى إلا بالتربية التي لولاها لاندثرت المجتمعات وربما مسحت من الوجود .

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن القول بأن التربية ضرورية ومهمّة بالنسبة للمجتمع، وذلك لأنها الوسيلة التي يستطيع بها :

أ - أن يحافظ على تراثه الثقافي من الضياع .

ب - أن يعمل على تنقية التراث الثقافي من العوامل والعناصر السلبية التي تؤدي إلى تخلفه وتعوق تقدمه وتطوره وازدهاره .

ج - أن يعمل على زيادة التراث الثقافي وتطويره [٨] .

فهدف التربية ليس هدفها مجرد تزويد الفرد بالمعلومات والمعرفة ، وإنما تعديل السلوك وتوجيهه ، وذلك وفق مطالب النمو وحاجات المجتمع وفلسفته التربوية ، ومهمة التربية ليست قاصرة على الجانب المعرفي ، بل تتعداه لتشمل الجانب الوجداني والجانب الأدائي ؛ لأن وظيفتها الأساسية من زاوية الفرد هي تحقيق كل مظاهر النمو لمختلف جوانب الشخصية بحيث ينمو الفرد نمواً متكاملاً متوازناً سليماً ، ولتحقيق ذلك فإن على التربية أن تقوم بما يلي[٩] :

أ - تزويد الفرد بالقدر الأساسي من المعلومات والمهارات والاتجاهات وطرائق التفكير والعادات.

ب - تكوين العادات والاتجاهات الصحيحة التي تجعل الفرد صحيح الجسم سليم النفس قادراً على الإسهام في توفير السلامة للآخرين .

ج - إكساب الفرد المهارات والاتجاهات والعادات التي تلزمه ليصير عاملاً ناجحاً في مهنته ، وتجعل منه فرداً قادراً على حسن استغلال وقت فراغه بما يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع .

د - تكوين العادات والاتجاهات والقيم التي تجعل الفرد ذا خلق قويم .

هـ ـ تكوين العادات والاتجاهات التي تجعل الفرد عضواً صالحاً في أسرته .

و ـ تزويد الفرد بالمعلومات والاتجاهات التي تعينه على فهم حقوقه وواجباته وممارستها والتعامل مع الآخرين .

إن وظائف التربية الأساسية من زاوية المجتمع هي :(١٠)

أ ـ نقل الثقافة والتراث الثقافي ، من جيل إلى جيل ومن الكبار إلى الصغار ، وبذلك تنمو الحياة الإنسانية وتتجدد ويطرد تقدمها .

ب ـ تنقية التراث الثقافي ، فالتربية تضع أمامها عناصر الثقافة المختلفة وتبدأ في تبويبها وتحليلها وتنقيتها من الشوائب التي علقت بالثقافة .

ج ـ تدعيم التغير الاجتماعي وأحداثه ، وذلك بتغير مفاهيم واتجاهات أفراد المجتمع لتقبل التغير ، وإعداد أفراد تقنين قادرين على القيام باختراعات واكتشافات جديدة ويسعون نحو إحداث التغير .

د ـ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية ، وذلك بإعداد العنصر البشري وتوفير القوى البشرية المدربة والقادرة على القيام بأعباء الأدوار الوظيفية للنظم الاجتماعية المختلفة .

رابعاً : المضمون الاجتماعي للتربية :

من الحقائق المعروفة في عالم التربية اليوم أن التربية عملية اجتماعية وأن هذه الاجتماعية في التربية تشكل بعداً أساسياً من أبعاد أي فلسفة تربوية ، وربما اختلف هذا البعد الاجتماعي للتربية من فلسفة إلى أخرى تبعاً لنظرتها إلى الفرد وعلاقته بالآخرين ، فنوع العلاقات الاجتماعية يختلف من مجتمع لآخر ومن فلسفة لأخرى ، وهذا الاختلاف ينعكس بدوره على التطبيقات التربوية .

وإذا انتقلنا من المجتمع الكبير إلى عالم التلميذ ومجتمعه لأدركنا حقيقة انعكاس نوعية المجتمع وعلاقاته على ما يحدث داخل المدرسة ، ففي ظل العلاقات الديمقراطية تمنح الفرصة لكل فرد لممارسة دوره والتعبير عن نفسه ، ويتاح للتلميذ والمدرس على السواء فرص المبادأة والاختيار والأخذ والعطاء ، وفي ظل النظام المستبد يتحول المدرسون والإداريون إلى جهاز أوتوقراطي ولا

تتاح الفرصة لكل فرد لتحمل المسؤولية وإبداء الرأي ، بعكس النظام الديمقراطي الذي يقوم على المشاركة والإيمان بذكاء الفرد ودوره مهما كان محدوداً [١١] ومعنى ذلك أن الميول السياسية تفرض نفسها على السياسة التربوية والتطبيق التربوي ، حيث يرتبط ذلك بمفهوم السلطة وتوجيهها وضبطها ارتباطاً كبيراً ، ويكفي أن ننظر إلى الآثار المترتبة على أثر النظام السياسي والاجتماعي في التربية ممثلة في سلطة الفرد أو سلطة الأقلية أو سلطة الأغلبية الذي يمثل النظريات السياسية منذ عصر أرسطو حتى يومنا هذا وبشكل أكثر وضوحاً يعني أن السياسة التربوية هي جزء من السياسة الوطنية لأي نظام سياسي ، ولا بد للسياسة التعليمية أن تعكس فهم النظام السياسي وطموحاته وتحقيق أهدافه[١٢].

خامساً : التربية والتغير الاجتماعي :

التربية من حيث هي عملية اجتماعية ووظيفة اجتماعية توجد في مجتمع معين ، فأنها تعمل على المحافظة على النظام الاجتماعي في هذا المجتمع والنهوض به ، وهذا يتطلب نقل المعارف والمهارات والمعتقدات التي تهم المجتمع من جيل إلى جيل ، ومن خلال هذه الوظيفة الاجتماعية تزودنا التربية بأسس حياة الفرد في الجماعة وواجباته نحوها وحقوقه عليها ، ذلك أن التربية في أي مجتمع تقوم على مجموعة من الأبعاد والمكونات الاجتماعية ، وعلى ذلك فإن التربية في أي مجتمع تقوم على مجموعة من الأبعاد والمكونات الاجتماعية ، وعلى ذلك تختزن التربية بين جوانبها خصائص اجتماعية عدة، فهي غالباً [١٣]:

أ ـ ثقافية أخلاقية : توائم بين مطالب الفرد وقيم المجتمع ومثله ومعاييره الأخلاقية .

ب ـ مهنية : ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحياة العلمية على اختلاف مستوياتها .

ج ـ متنوعة : تتنوع بقدر تنوع الحياة والأفراد ولا يمكن أن تكون «نمطاً» واحداً .

د ـ موجهة : تقوم على توجيه الأفراد نحو الدراسة الملائمة والأعمال المناسبة لهم .

هـ ـ عاملة شاملة : تستوعب أساسيات المعرفة وعموميات الثقافة .

و ـ اجتماعية :محدودة بعاملي الزمان والمكان وتستمد أهدافها وموجهاتها من المجتمع .

من المعروف أننا نعيش اليوم في عالم متغير ، وهذا التغير السريع يُعدّ أهم ظاهرة عرفها المجتمع الإنساني منذ القدم ، فإلى زمن قريب كان معدل التغير بالغ البطء ، ولكنه اليوم أصبح أشد ما يكون وضوحاً ، وأوسع ما يكون شمولاً ، وإذا ما بحثنا حقيقة التغير نجد أنه يقوم على مجموعة من العوامل أهمها [١٤]:

١ـ النظرة العقلية المتغيرة .

٢ـ التصنيع ونتائجه (التكنولوجيا) .

٣ـ الاتجاه الديمقراطي وتطبيقاته .

وقد تختلف النظرة إلى مفهوم التغير الاجتماعي وعوامله ، فيميل بعضهم إلى تأكيد الجانب المادي في إحداث التغير ، بينما يؤكد بعضهم الآخر أهمية الجانب غير المادي أو يذهب آخرون إلى تفسير التغير على مستوى الفرد ، وتذهب جماعة أخرى إلى تغليب المستوى الاجتماعي ، ولكن ينبغي ألا نقتصر في تفسير التغير على جانب واحد أو عامل واحد (١٥) .

سادساً : المدرسة :

ظهرت الضرورة الملحة لخلق المدرسة عندما أخذت الثقافة الاجتماعية تأخذ شكلاً مكتوباً ، فعندما اخترعت الكتابة في الأزمنة القديمة كان على الشباب أن يتعلم رموز اللغة المكتوبة ، وقد أدى هذا إلى أن يقوم بعض البالغين بتعليم الشباب مبادىء القراءة والكتابة ، وبناء على هذا فإنه يمكن أن نقول إن معرفة الكتابة واختراعها قد أدى بدوره إلى ظهور المدرسة ، وإلى جماعة المدرسين المحترفين لهذه المهنة .

أ ـ معنى المدرسة

يبدو أن العلاقة بين التربية وبين الحياة تتضح لنا إذا ما درسنا الاشتقاق اللغوي لكلمة (مدرسة) فمعناها في الاشتقاق اليوناني القديم (الفراغ) ومن هذا المعنى نستدل على أن التربية الشكلية أو المقصودة بدأت تفقد صلتها أو ارتباطها بالحياة وتبتعد عنها بخطوات فسيحة ، كما نستدل على أن التراث الثقافي قد اتسع وتعقد بشكل حتم على الإنسان أن يكون لديه متسع عظيم من الوقت لفهم هذا التراث بعيداً عن مظاهر الحياة العادية ، على أن ارتباط التربية بالفراغ أو ارتباط المدرسة بقضاء هذا الفراغ قد ساير موجات التحسن الاقتصادي فأدى هذا إلى متابعة العلم من أجل العلم لا من أجل دخول حياة الكبار أو بقاء استمرار حياتهم ، وأصبحت التربية تتخذ لا كوسيلة تؤدي إلى هدف من الأهداف ولكن كهدف في حدّ ذاتها ، فرمى الصغار والكبار إلى تحقيق أهداف التربية لذات التربية ، ولقد كان من نتائج ذلك أن تعقدت العلاقة بين التربية وبين الحياة ، فيتكون الطبقة الخاصة التي كانت تنشد التربية من أجل التربية فحسب ، وإنه لخطأ عظيم أن نتصور أن التطور الذي أدى إلى ظهور التربية الشكلية بمدارسها ، ومناهجها قد أمكنه أن يحل التربية

اللاشكلية ، ولقد ظلت التربية اللاشكلية تفوق التربية الشكلية في كمها لا في نوعها . أيهما أعمق أثراً في حياة الطفل أو حياة التلميذ : التربية الشكلية أو التربية غير الشكلية ؟

كان من الطبيعي أن ينشأ صراع بين هذين الاتجاهين ؛ فأنصار التربية اللاشكلية يؤمنون بأن الفضيلة يتعودها الإنسان عن طريق «السلوك » وأما السفسطائيون أو التقدميون فكانوا يؤمنون بأنه يمكن غرس الفضيلة عن طريق معرفة الكبير عنها ، وعن طريق نقد أعمال الآخرين ، وإذا كان معشر قدماء اليونانيين قد اعتراهم شك في إمكان تحقيق أهداف التربية منفصلة عن ذاتها فإن «روجر أشام» قد اعتراه الشك في إمكان تحقيق أهداف التربية بعيداً عن المدرسة ، ولم يكن يؤمن بالحكمة القائلة بأن «الخبرة هي أعظم مدرس بل يعتقد أن التعليم يزود المتعلم في سنة واحدة بما لا يستطيع أن يحصله في عشرين سنة عن طريق الخبرة» تقتصر تلك التربية الشكلية ، على الكتب التي هي عماد الماضي ، وأن تتأخر بذلك الثقافة عن مسايرة حياة الحاضر ولقد كان هذا التأخير الثقافي هو الذي أدى إلى قيام «الحركة الواقعية» «فالحركة الواقعية» لا تعدو أن تكون حركة تطالب التربية الشكلية بمراجعة نفسها ، وبالإفادة بما تخلت عنه من مزايا التربية اللاشكلية . ولقد التزم «الواقعيون الإنسانيون» بمبدأ التربية عن طريق الكتب ولكنهم عمدوا إلى انتصار قدامى الكتاب الذين كانت آراؤهم تمت بصلة للحاضر ، وعمدوا «مونتاين» الفرنسي إلى استخدام السفر[١٦] .

ب ـ وظيفة المدرسة

المدرسة هي الأداة التي تعمل مع الأسرة على تربية الطفل ، فمن المقرر أن الأسرة لا تستطيع القيام وحدها بعملية التربية جميعها ؛ ولأن التربية عملية تخصص تحتاج إلى مربين لهم خبراتهم ومعرفتهم بطبيعة الطفل وما تحتاج إليه من وسط مناسب ، وأدوات ومعلومات ، وجو يستثير نشاطه ورغبته في العمل والتعلم ، ولأن المربين يتجردون عادة من شفقة الوالدين المتطرفة أحياناً ، والتي قد تصل في التساهل إلى حالة تشجع الأطفال على العبث والسلوك الشاذ . في المدرسة يجد الطفل من زملائه وأقرانه الصغار من يألفهم ويشاركهم ألعابهم وأغانيهم وأناشيدهم ، ويتعلم منهم ويشعر بينهم بعضويته في مجتمعهم ، فهو إذاً واجد بينهم المجتمع الذي يصلح له ، والذي يشجعه على التعبير عن ميوله وغرائزه ، والمدرسة تفتح أبوابها للجميع : الخاصة والعامة، فهي وسيلة للتربية الديموقراطية حيث يعيش الجميع في بناء واحد ، ويتعلمون من أساتذة مشتركين ، وفيها تتاح الفرصة للقدرات الطبيعية العقلية الخاصة والعامة ، للظهور والنمو ،

وبذلك تتكافأ الفرص من حيث إفساح المجال أمام الأذكياء من التلاميذ للتقدم ، فهي إذاً عامل لا يمكن الاستغناء عنه في تربية صغار الجيل [٦٧] .

المدرسة تقوم بوظيفة تربية الطفل أولاً بالنيابة عن أسرته التي هي المسؤولة عنه ، وبالنيابة عن المجتمع الذي يعيش فيه ، والذي له حق الإشراف على تكوين أعضائه تكويناً يضمن صلاحيتهم للانتماء إليه . وقد ذكر جون ديوى وظائف المدرسة ، على النحو التالي[٦٨] :

١ـ نقل تراث الأجيال الماضية لصغار الأجيال الحاضرة .

٢ـ الاحتفاظ بهذا التراث والعمل على تسجيل ما يجد .

٣ـ التبسيط : فالحضارة معقدة التركيب ، ومن الصعب اتخاذها والاستفادة منها كما هي ، بل لا بد من تبسيطها وتفكيكها إلى أجزاء ، وأخذ المناسب منها بالتدريج .

٤ـ التطهير : فالمدرسة تخلق للتلاميذ بيئة مصفاة خالية من عيوب المجتمع الأخلاقية ، ومن مظاهره الشائنة حتى لا تؤثر في أخلاقهم .

٥ـ ومن وظيفة البيئة المدرسية إقرار التوازن بين مختلف عناصر البيئة الاجتماعية وإتاحة الفرصة لكل فرد حتى يتحرر من قيود الجماعة التي نشأ فيها ويتصل ببيئة أوسع منها اتصالاً ثقافياً وخلقياً ، وإلى جانب هذه الوظائف تقوم المدرسة ببعض وظائف الأسرة إذ تشترك مع الأسرة في العناية بجسم النشيء وصحته ، وتساعد على تربيته العقلية . وهي تساعد على تكوينه الخلقي والاجتماعي . وإذا كانت هذه وظائف المدرسة ، فإنها يجب :-[٦٩]

١ـ أن تكون صورة مصغرة للحياة الاجتماعية الراقية يدرب فيها التلاميذ على محبة العمل وإنجازه وعلى التعاون الاجتماعي والاقتصادي لمصلحة الجماعة والوطن .

٢ـ أن يجد التلميذ فيها الفرص المواتية لتنمية مواهبه وميوله وتوجيهه إلى الدراسات والمهن التي تناسبه ، وأن تعنى بالفردية بين التلاميذ .

٣ـ أن تنمي عند المتعلم صفات المواطن الصالح ، والشعور بالمسؤولية ، والرغبة في التضحية، والقيام بالواجب ، وتقدير الفضيلة للفضيلة ذاتها .

٤ـ أن تكون مجتمعاً مشبعاً بالتعاطف والتفاهم بين الرئيس والمرؤوس ، وأن يسودها جو من الديمقراطية .

٥ـ أن يجد فيها المتعلم المثل الأخلاقية ، والمثل الجمالية فيما يقع عليه نظره وسمعه .

٦- أن تكون قوية الصلة بالمنزل من جهة وبالمجتمع من جهة أخرى ، حتى تعمل على إصلاح ما فيهما من عيوب وأخطاء .

ع . المدرسة النموذجية

أثبت الواقع أن التلميذ في المدرسة التقليدية في جميع دول العالم يميل إلى الهرب من المدرسة كأنه يراها شبحاً رهيباً يخشاه ويحتال على النفور منه . وقد أثبتت التجارب أن في المدرسة النموذجية جاذبية تجعل التلميذ مدعواً إليها عن رضى ورغبة لأنها قريبة إلى نفسه .

فالتلاميذ الذين يجالسهم تربطهم به روابط مختلفة تشعره بأنه في منزله فتضمه إليها منطقاً بروح الأسرة المدرسية التي وجد فيها صورة حية لأسرته المنزلية .

الحواجز التي كانت قائمة بين المدرس والتلميذ قد تحطمت فأصبح المدرس في المدرسة النموذجية صديقاً لأبنائه وأخاً كبيراً لهم ، يحبهم ويحبونه عن طواعية ورغبة لا عن خشية ورعبه. إن المدرسين في المدارس النموذجية يمتازون بقلوب يملؤها العطف ويتحكم في قيادتها الحرص والوفاء متيحة بالعلاقات الإنسانية التربوية الطاهرة ، يقبلون على عملهم ، ويحدوهم الإيمان برسالتهم ، فيهبونه دمهم وقلوبهم وأرواحهم .

إن تلاميذ المدرسة النموذجية شعلة ملتهبة، محبون للحركة، دائمو النشاط، يقبلون على مصادر المعرفة في شغف نابع من الأعماق لا تقف في طريقهم عقبة من العقبات إلا تعاونوا مع أساتذتهم لتذليلها عن طريق رحلاتهم ومعسكراتهم ودعوة الآباء المتخصصين لتذليل هذه الصعاب ، وصفوف المدرسة النموذجية كخلايا النحل ، يسبح أبناؤها في المحيط الممتد ويقبلون على شتى الرياض يمتصون رحيق الأزهار ، فيخرجونه من صفوفهم ونواديهم وعلى منابر الأسر وفي أبواق الإذاعة شهداً خالصاً سائغاً للشاربين تسود بينهم الروح الديمقراطية الحقيقية ، والمدرسة النموذجية فوق ما تقدم مصدر لتربية الآباء على فنون الأبوة ، ومعهد تدرس فيه الأمهات فنون الأمومة .

ثم هي تفتح أبوابها المدرسية يوماً كل عام أو أياماً للآباء يزورونها في معاملها وفصولها ونواديها ، وأبنيتها ، ناقدين موجهين ، وهي تتقبل النقد وتعمل بالتوجيه .

كما تفتح أبوابها لرجال التربية والتعليم يوماً أو أكثر كل عام . ليروا بأعينهم المدرسين وهم يقومون بالتدريس في الصفوف ويشرفون على النشاط في مختلف مظاهره . فالطفل النموذجي

معتد بذاته معتمد على نفسه شجاع في إبداء آرائه ، لطيف في حديثه مؤدب في طرائقه ونكاته حازم في أحكامه جاد في تصرفاته [٢٠].

سابعاً : المدرسة والأسرة

إن التوازن بين المدرسة والأسرة ضروري؛ حتى يتكامل نمو الطفل ويتجه اتجاهاً واحداً مشتركاً، وعلى هذا يجب أن يكون جو المدرسة استمراراً لجو المنزل الصالح ، وذلك عن طريق اتصال الآباء بالمدرسة واتصال المعلمين بالمنزل ، حتى يعرف كل منهما ما يجري في الآخر ، وحتى يتعاونا - وهما عاملان أساسيان - على حل المشكلات التي تتصل بالطفل ، وحتى لا يستغل التلميذ أحدهما لحساب الآخر ، وكأن يطلب من المنزل مصاريف ونفقات لأعمال مدرسية لا حقيقة لها ، وقد تنبهت التربية الحديثة إلى ضرورة هذا التعاون فأنشأت جمعيات تسمى جمعيات الآباء والمدرسين تعقد مؤتمرات واجتماعات لدرس مشاكل الأطفال والتفاهم على حلها.

ومن مظاهر هذا التعاون أن تخصص المدرسة يوماً في السنة يسمى «يوم الآباء» ، يدعى فيه الآباء والأمهات ليزوروا حجراتها أثناء الدراسة ، ومكتبتها ، ومعاملها وحديقتها ، ومتحفها ، ومسرحها ، ولتعرض عليهم نماذج من إنتاج التلاميذ في الرسم والتصوير والأشغال اليدوية وغيرها ، وليشاهدوا ما يقوم به التلاميذ من ألعاب رياضية ، أو مشروعات ، أو تمثيل ، أو حفلة موسيقية ، ويرى بعض المربين أن تكون أبواب المدرسة مفتوحة دائماً للآباء يستطيعون زيارتها كلما أرادوا ، ويستقبلهم مدير المدرسة أو من يقوم مقامه ، للتحدث في شؤون الأبناء ، أو دراسة حياتهم خارج المدرسة ، أو المهن التي يصح أن يدرسوا لها ، والتي يصلحون لها بحكم ميولهم واستعدادهم ، ولتتفهم المدرسة والمنزل أساس توجيههم.

تعمل المدرسة على تنمية روح التزاور بين التلاميذ والتعارف بين أسرهم كأن يزور مدير المدرسة أو المدرسون أسرة التلميذ في بعض المناسبات ، كعيد ميلاده والأعياد العامة ، أو يزوروه في حالة مرضه ويواسوه إذا أصيب بمكروه ، وبعض المديرين يزور التلميذ ليعرف حالة الأسرة المالية حتى يقدر له ما يمكن من مساعدة لتتمكن من تعليمه ، من جانبها تتعاون الأسرة مع المدرسة بتهيئة الجو المناسب للتلميذ لأداء واجباته المدرسية ، وإذا كان في الأسرة كتب ومذياع ومجالس للحديث وزيارات للآثار ورحلات كانت كل هذه الأشياء مساعدة للمدرسة على تربية الطفل .

ومن واجبات الأسرة احترام تعليمات المدرسة والإشراف على وقت فراغ التلميذ ، للتأكد من

إنفاقه ، وعدم اختلاطه برفاق السوء ، وحياة الأسرة تؤثر في حياة التلميذ المدرسية[٢١].

ثامناً : المدرسة والمجتمع

تنظر التربية الحديثة إلى المدرسة باعتبارها مجتمعاً صغيراً شبيهاً بالمجتمع الكبير الذي تقوم فيه، وعلى هذا فالمدرسة تقوم بإعداد الطفل وتنمية قواه ومواهبه إعداداً فردياً وتتيح له الفرص للنمو الكامل ، وإعداداً اجتماعياً يوجه هذا النمو ليتسجم مع نمو بقية أعضاء المجتمع ليحقق رغباته ، وليفهم نظمه ويتقبلها ويحترمها ويعمل على إصلاح الفاسد منها .

والمجتمع بما لـه من نظم وحضارة وقوانين متغيرة ، يتطلب أن تساير المدرسة المجتمع في هذا التغيير ، وألا تتخلف عنه ، وإلا فقد قصرت في وظيفتها ، ويعتمد المجتمع على المدرسة في أن تمده بالجديد من المعارف وبالصالح من المثل الخلقية ، وبالجميل من القيم الفنية ، والمجتمع ينظر إلى المدرسة لتوجهه وتقوده ، ويقول جون ديوي(٢٢): (إن التربية هي تنظيم عملية اشتراك الفرد مع بقية أعضاء المجتمع اشتراكاً عن وعي وقصد ، اشتراكاً في حياة المجتمع الإيجابي ، ولا يمكن التأكد من الإصلاح الاجتماعي إلا إذا وجهنا نشاط الفرد وتفكيره على أساس أنه سيخرج ليشترك مع المجتمع في حياته وإنتاجه). والمدرسة هي التي تنشط هذه الروح ، وتقوي الشعور بالمسؤولية نحو هذه الجماعة ، فيستيقظ في الفرد شعوره بعضويته في المجتمع ، هذا المجتمع وصلته به ، وما لـه من حقوق وما عليه من واجبات وهذا إعداد ضروري للحياة العامة ، والمدرسة هي التي تعد الأفراد للقيام بكسب رزقهم عندما يغادرونها فهي التي تقوم بإعدادهم المهني ، وطرق التفكير في الحياة وفلسفتها وأهدافها تحتاج لتمرين وتفهم ، والمدرسة هي المكان الذي يمكن أن يبدأ فيها هذا التفهم وهذا التمرين ، وليس من الحكمة أن يتعلم التلميذ أن مجتمعه مقصور على وطنه ، بل لا بد أن تعده حتى يفكر في العالم أجمع باعتباره وطنه الأكبر ، والمجتمع يحتاج إلى قادة ، والمدرسة هي التي تكشف عن هؤلاء القادة وتشجعهم وتعدهم حتى يتبوءوا مكانتهم ، ومكانهم النافع في المجتمع .

وإلى جانب هذه الوظائف يجب أن تكون المدرسة مصدر إشعاع للمجتمع فتقوم بوظائف أخرى غير إعداد الصغار من أبناء الشعب ، وبعبارة أخرى يجب أن تكون المدرسة مركز تثقيف للكبار في المجتمع .

فنمو الروح الاجتماعية وتشجيعها هو الهدف الذي يجب تحقيقه داخل جدران المدرسة ،

فالنمو الاجتماعي لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع نمو الذاتية ، إن الجماعة هي السر في وجود الفرد وفي تكوينه الروحي ، وإن الفرد بدون جماعة وهم أو خيال[٢٣].

تاسعاً : المدرسة والتقدم الاجتماعي

بعض المدارس ينظر إلى المجتمعات على أنها وسيلة لرفع شأن صغار أبنائه حتى يصلوا إلى مستوى خبرات البالغين ، والبعض الآخر يعتقد أن المدارس تعدل أو توجه مستوى خبرات رجال الغد ؛ والآن نتساءل عن وظيفة المدرسة ومدى مساهمتها في التقدم الاجتماعي ؛ هل تعمل المدرسة على الرقي بالمجتمع القائم فعلاً أو تعمل على تنقية هذا المجتمع ، وإعادة تشكيله أو بنائه؟

لقد ظلت التربية حتى عصر اليونان الأقدمين استرجاعية أو تحفظية في طبيعتها ، فقد كانت تقليدية ونقصد بكلمة تقليدية أنها كانت تعمل على تسليم ونقل خبرات الغير من الكبار إلى الصغار ، فالتربية بهذا المعنى كانت عاملاً من عوامل الرجعية الاجتماعية .

إن الاتجاه الاحتفاظي هو الذي يرمي إلى نقل الثقافة أو الميراث الاجتماعي بشكل يساعد صغار هذا الجيل على أن يتسلحوا بالمهارات ، وبالمعرفة ، وبالاتجاهات العقلية التي تمكنهم من أن يتبوأوا مكانتهم في المجتمع وأن يكونوا عوامل فعالة من عوامل استقراره وبقائه .

إن المدرسة قد أصبحت معهداً اجتماعياً أنشيء لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ، فوظيفتها إذن وظيفة احتفاظية ، فعن طريقها ينقل تراث الماضي من الآباء إلى الأبناء وهي أسيرة للنظام الاجتماعي تخدمه كما يخدم العبد سيده .

لقد ظلت المدارس في روما في العصور التاريخية القديمة ، من الناحية العملية ، تعمل عملها مسايرة ما تتطلبه حاجات المجتمع السائدة ، لذلك ظلت متخلفة عن المجتمع ، وقلما سبقته أو تقدمت عليه ، وكذلك كان الحال في القرون الوسطى ، فإن المدارس قد سايرت العصر وخضعت لمطالب الكنيسة الكاثوليكية ، وحتى الجامعات فإنها خضعت لما كان سائداً من نظم الإقطاع ، أما النهضة فلم تكن هي بنت المدرسة لأنه لو صح ذلك لتزعمت الجامعة هذه النهضة [٢٤].

عاشراً : المدرسة كنظام اجتماعي

تعتبر المدرسة من المؤسسات القيمة على الحضارة العالمية ، وقد أشار أحد المربين إلى ذلك

بقوله : هناك مؤسسات رئيسية خمس تتولى التقدمية . وهذه المؤسسات هي البيت والمدرسة والدولة ومؤسسة العمل ومؤسسة الدين ، وتقوم كل منها على فكرة جوهرية تبرر وجود المؤسسة وتبين الخدمة التي تؤديها إلى الحضارة ، أما الفكرة التي تقوم عليها المدرسة فهي التنشئة ، تنشئة الجسم والعقل معاً ، وعلى هذا تكون المدرسة قد أسدت إلى الولد ما أسدته الدهور إلى الجنس البشري بأسره[٢٥].

تتميز المدرسة بمميزات خاصة ، يمكن على أساسها أن ندرسها كوحدة اجتماعية مستقلة ، وهذه المميزات هي [٢٦]:

أولاً :إن المدرسة تضم أفراداً معينين هم المدرسون والتلاميذ ، فالمدرسون يقومون بعملية التعليم ، وهم فئة معينة لها تاريخها ومقوماتها الأكاديمية ولها نقابتها الخاصة ، أما التلاميذ فهم الفئة التي تتلقى التعليم .

ثانياً :طريقة التفاعل الاجتماعي التي نجدها في المدرسة ، والتي تتمركز حول القيام بالتعليم واستقباله ، تحدد النظام السياسي للمدرسة ، والعملية التعليمية داخل المدرسة تتكون من حقائق ومهارات واتجاهات وقيم أخلاقية ، ومع سيطرة إجبارية ، لو خيروا لما أرادوها .

ثالثاً :إنها تمثل مركزاً للعلاقات الاجتماعية ، المتداخلة والمعقدة ، إن العلاقات الاجتماعية المركزة في المدرسة يمكن تحليلها على أساس الجماعات المتفاعلة فيها وأهمها التلاميذ والمدرسون ، ولكل منها دستورها الأخلاقي وعاداتها نحو المجموعة الأخرى .

رابعاً : يسودها الشعور بالانتماء ، أي الشعور بالتحسن فالذين يتعلمون في المدرسة ، يرتبطون فيها ويشعرون بأنهم جزء منها وأنها تمثل في حياتهم فترة هامة .

خامساً : هي الوسيلة الفعالة في ارتباط الشخصيات المكونة للمدرسة بعضها بالبعض الآخر .

تقوم المدرسة كنظام اجتماعي بمجموعة من الوظائف والمسؤوليات الهامة هي [٢٧]:

١ـ أصبحت تهتم بتنمية شخصية الطفل من جميع جوانبها العقلية ، والخلقية ، والاجتماعية، والجسدية .

٢ـ تركز على حاضر التلميذ من جميع جوانبه ، وهي في هذا التركيز على الحاضر إنما تعد للمستقبل .

٣ـ نقل التراث الثقافي من الأجيال الماضية إلى الأجيال الحاضرة .

٤ـ الاحتفاظ بالتراث والعمل على تسجيل الجديد .

٥ـ تبسيط التراث الثقافي : يأتي دور المدرسة في تبسيط التراث وتقديمه بما يتناسب مع مراحل النمو المختلفة التي يمر بها الطفل .

٦ـ تطهير التراث الثقافي من الشوائب والعيوب .

٧ـ إقرار التوازن بين مختلف عناصر البيئة الاجتماعية وإتاحة الفرصة لكل فرد حتى يتحرر من قيود الجماعة التي نشأ فيها ، ويتصل ببيئة أوسع منها اتصالاً ثقافياً وخلقياً .

هناك نظم أخرى كالعائلة ، والمنظمات العلمية والمهنية ، والجمعيات الدينية والأدبية ، والهيئات الرياضية والكشفية ، والصحافة والإذاعة ، والسينما وغيرها تهتم بأمر التربية إلى حد محدود ، مشاركة المدرسة في مهمتها الخطيرة .

فما وظيفة المدرسة بإزاء هذه المؤسسات ؟ ، إن لها ثلاث وظائف أساسية هي [٢٨].

١ـ المدرسة أداة استكمال : إذ تقوم المدرسة باستكمال ما بدأته المؤسسات الأخرى من الأعمال التربوية وعلى رأسها البيت ، والمدرسة حريصة على هذا التعاون الوثيق مع البيت ، في المدارس الحديثة .

٢ـ المدرسة أداة تصحيح : تقوم المدرسة بتصحيح الأخطاء التربوية التي قد ترتكبها النظم الأخرى في المجتمع .

٣ـ المدرسة أداة تنسيق : إذ تقوم بتنسيق الجهود التي تبذلها سائر النظم الاجتماعية في سبيل تربية الأطفال ، وتظل على اتصال دائم بها لترشدها إلى أفضل الأساليب التربوية ، وتتعاون معها على تنشئة الجيل الجديد أحسن تنشئة ، ومما لا جدال فيه أن المدرسة هي المرجع الأساسي في كل ما يتعلق بعملية التربية[٢٩].

الهوامش

(١) صالح عبدالعزيز ، عبدالعزيز عبدالمجيد ، التربية وطرق التدريس ، دار المعارف المصرية القاهرة ، ١٩٧١م ، ج١ ، الطبعة العاشرة ، ص ٥٢ .

(٢) صالح عبدالعزيز ، المرجع السابق، ص٥٣ .

(٣) صالح عبدالعزيز ، المرجع السابق ،ص ٥٤ .

(٤) صالح عبدالعزيز ، المرجع السابق ، ص٥٥ .

(٥)Dewy ، Education for Needs ofLife ، By Erving Edgar Millerكتاب، ص ٧٤ .

(٦) محمود طنطاوي ، أصول التربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤ ـ٣١ .

(٧) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٤ ـ٣١ .

(٨) محمود طنطاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٤ ـ٣١ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(١٠) محمود طنطاوي ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(١١)Brubacher ، J.Modern philoso phies of Education ، p.121.

(١٢) إبراهيم الجيار ، التربية ومشكلات المجتمع ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٣ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(١٤) وليم كلباتريك : المدينة المتغيرة والتربية ـ ترجمة عبدالحميد السيد وآخرين ، مكتبة مصر ـ القاهرة ١٩٨٥م، ص ١٧ .

(١٥) إبراهيم الجيار ، مصدر سابق ، ص ٢٤ ـ٢٦ .

(١٦) صالح عبدالعزيز ، التربية الحديثة ، مادتها، مبادؤها ، تطبيقاتها العملية، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ، ط٤ ، ج٣ ، ص ٤٤ ـ٤٦ .

(١٧) صالح عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٧٨ ـ٨٤ .

(١٨)John Dewy ، Democracy & Education.

(١٩) جون ديوي ، مرجع سابق .

(٢٠) صالح عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ج٣ ، ص ٢٩٩ ـ٣٠٣ .

(٢١) صالح عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٩٠ ـ٩٥ .

(٢٢)John Dewy ، Education Today.

(٢٣) صالح عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٧٤ ـ ٧٧ ، ج٢ ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣١ .

(٢٤) صالح عبدالعزيز ، مرجع سابق ، ج٣ ، ص ٥٦ ـ ٥٨ .

(٢٥)Home ، H.H. The Philosophy of Eduation . New York ، 1966 ، PP.

(٢٦) محمد لبيب النجيحي ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٧٦ ، أيضاً : صالح عبدالعزيز : التربية وطرق التدريس ج١ ، مرجع سابق ، ص ٨٠، ٨٨ .

(٢٨) جورج شهلا وآخرون ، الوعي التربوي ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ ـ ٣١٨ .

(٢٩) عبدالله الرشدان ، علم الاجتماع التربوي ، دار عمار للنشر ، عمان ، ١٩٨٤ .



الفصل الرابع

التربية والتنمية

أولاً : المدخل

ثانيا : مؤشرات كفاءة التعليم وعدالة التوزيع

١- التوسع الكمي

٢- فقدان التوازن بين أنواع التعليم والاحتياجات الاقتصادية

٣- تحليل المدخلات والمخرجات

٤- مبدأ تكافؤ الفرص

ثالثا : التربية والتنمية في الأردن

١- التعليم

٢- التدريب والتأهيل





التربيـة والتنمية

أولاً : المدخل

إن التنمية عملية هدفها رفاهية الإنسان ورقيه ، والإنسان هو وسيلة التنمية ، ولتحقيق الهدف والوسيلة يقوم التعليم بتجهيز الإنسان ليكون الوسيلة والهدف ، فالعلاقة بين التربية والتنمية وطيدة تزداد وثوقاً كلما تطور المجتمع وزاد تقدمه ، وللتعرف على طبيعة هذه العلاقة ، فلا بد من الفهم على أن التنمية تتألف من عنصرين هما: العنصر البشري والعنصر المادي ، ومن غير الممكن حدوث أي نمو لأي نشاط إلا إذا تم تكامل هذين العنصرين معاً (١) .

إن العنصر البشري يتمثل في عنصر العمل ويعتبر العنصر الحاكم في التنمية لأن الموارد الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على المهارات والخبرات الفنية والإدارية ، ومعنى ذلك أن عنصر العمل من أهم عوامل الإنتاج ويتميز على غيره من عناصر الإنتاج بمميزات من أبرزها :

- إن الموارد البشرية غير قابلة للشراء والتخزين أو الاستبدال .
- إن الموارد البشرية تحتاج إلى فترات أطول لإعدادها حتى يمكن الاستفادة منها بخلاف المواد الطبيعية (٢) .
- إن الموارد البشرية مصدرٌ للمعرفة والمعلومات ، قادرة على الإبداع ، الذي لا حدود له .
- إنها مهيأة للجو السياسي والثقافي للإنتاج المادي(٣) .

من المؤكد أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمجرد توفير رأس المال ، أو بمجرد استيراد المصانع والآلات ، ونقل التكنولوجيا ، إلا إذا رافق ذلك العمل على تنمية المهارات والقدرات البشرية ، وتطوير النظم القائمة ، والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة(٤) ، ويعود فشل خطط التنمية أو تقدمها البطيء ، لعدم مراعاة عنصر العمل وإعطائه الاهتمام الكافي ، وتزداد أهمية عنصر

العمل ، لأن الوسائل الحديثة تحتاج إلى تخصصات ، ومهارات دقيقة ، وعالية المستوى ، وكلما تطورت الاختراعات ، تزايد الطلب عليها ، لذا يصبح التعليم والتدريب المنظم ، الذي يحصل عليه عنصر العمل أساس الإنتاجية العامة والفردية ، ويعتبر عملاً هاماً لتوفير الوقت والجهد والمال ، وبناء عليه تعتبر التربية ومؤسساتها العامل الحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها تتولى إعداد وتنمية العنصر البشري وحيث إن تنمية المجتمعات الحديثة لن يتم إلا بتأهيل وتدريب الكوادر البشرية الوطنية على كافة المستويات وفي مختلف التخصصات وتنمية المواهب المختلفة والقدرات المتعددة لدى أفراد المجتمع(٥) .

إن تنمية الموارد البشرية تعني زيادة المعارف والمهارات والقدرات وتنمية الاستعدادات الفطرية لدى جميع أفراد المجتمع ، فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف ومعلومات واتجاهات وقيم تزيد من طاقته على العمل والإنتاج ، وهي تدريبية تعطيه الطرق العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة والطرق المتباينة في الأداء الأمثل في العمل والإنتاج ، وهي وسيلة فنية تمنح الإنسان خبرات مضافة ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته ومهاراته العقلية أو العضلية ، وهي وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوك الإنسان وتصرفاته المادية والأدبية والأخلاقية (٦) .

أما الجانب الثاني لتنمية الموارد البشرية يتمثل بإقامة الأشكال المؤسسية للتنظيم الاجتماعي لتوظيف البشر لأداء المهام المنوطة بهم بكفاية ، بما في ذلك القيادة والعقيدة ، التي تتبناها الجماهير، وطرق وأساليب تعبئة الناس، ومدة مشاركتهم في عملية التنمية[٧] .

وتتم عملية تنمية الموارد البشرية بوساطة التعليم والتدريب والعناية بصحة الموارد البشرية من خلال البرامج الطبية وبرامج الصحة العامة ، وتحسين الغذاء والتغذية ، ويلاحظ أن التعليم هو أهم طرق تنمية الموارد البشرية ، ومن خلال التعليم والتدريب يمكن تنمية قدرات ومهارات الأفراد ، وإكسابهم المعارف والقيم والاتجاهات ، التي تساعدهم على الإسهام بصورة فعالة في مواقع العمل والإنتاج ، وتسيير عجلة التنمية في المجتمع ، كما تساعدهم على التكيف في الظروف المتغيرة ومواجهتها ، ويؤكد البعض على أهمية أدوار التربية في التنمية الاجتماعية والسياسية التي يتوقف عليها نجاح دورها في التنمية الاقتصادية ، لأن هذه الأدوار تستهدف التعرف إلى مواهب الأفراد وقدراتهم ، وإثارة الرغبة لديهم في التقدم وتهيئتهم لتقبل الأدوار الاجتماعية والسياسية التي يتوقف عليها نجاح دورها في التنمية الاقتصادية ، لأن هذه الأدوار تستهدف التعرف إلى مواهب الأفراد وقدراتهم ، وإثارة الرغبة لديهم في التقدم، وتهيئتهم لتقبل التغيير والاستعداد له خاصة في القطاعات الاجتماعية المحرومة ، وتحقق الإحساس بالحرية والمحافظة عليها ، وتساعد على تطور القيم الاجتماعية والثقافية وآثارها ، وتحسين الأساليب

المنظمة للمؤسسات الاجتماعية ، وتدعم الانتماء السياسي للوطن والدولة وتحفظ لها وحدة أراضيها(٨)، بالإضافة إلى ذلك إعادة توزيع الدخل الفردي والقومي ، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي والسياسي .

إن ربط التعليم بالتنمية الشاملة يتطلب :

- سياسة وطنية تعترف بأن التعليم حق جماهيري ومطلب أساسي من أجل التنمية .
- تقديم تسهيلات مميزة لتسهيل عملية التنمية .

وفي إطار المنهج الشامل للتنمية يبرز دور التربية في ثلاث نواحي رئيسة هي :

- التربية حاجة أساسية للفرد يحصل من خلالها على قاعدة عريضة من المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات .
- التربية وسيلة لتوفير حاجات أساسية أخرى كالتغذية .
- التربية نشاط يدعم ويسرع عملية التنمية بالتأهيل والتدريب (٩) .

إلا أن علاقة التربية بالتنمية في معظم دول العالم الثالث تبدو شبه منفصلة ودورها بالتالي في التنمية هامشي ، لأن التربية في هذه الدول نمت بعيداً عن بيئتها المحلية ، لأنها بنيت وفقاً لنموذج التربية المنقول من الدول الرأسمالية مثلها مثل نموذج التنمية .

إن إيمان العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية ، بأن التخطيط يساعد في تضييق الفجوة الاقتصادية فيما بينها وبين الدول المتقدمة ، فقد لجأت لتحقيق أهداف نموها الاقتصادي من خلال استخدامها لنموذج الاقتصاد المختلط الذي يأخذ الأحسن من النموذجين الرأسمالي والاشتراكي، بالإضافة إلى الاستعانة بالدول المتقدمة لتقديم المساعدات والاستشارات للوصول إلى وتائر نمو عالية ومستويات حياتية أفضل من خلال فترة قصيرة يمكن السيطرة عليها ، والتغلب على مشكلات الفقر ، وتوزيع الدخل والعمالة ، والعدالة الاجتماعية ، وقد اعتبر التعليم وفق الاستراتيجيات التنموية بأنه الأداة الرئيسية في تحقيق التغير الاجتماعي والحضاري والاقتصادي(١٠) .

هناك تصوران أساسيان يتحدد من خلالهما الموقف من التعليم ، أولهما يجعل من المدارس الجهة الأساسية للإصلاح الاجتماعي عن طريق إحداث مقصود لمؤسسات اجتماعية كفؤة يديرها مهنيون بمستوى مناسب من التأهيل ، والذي يتحمل التعليم مسؤولية توفيره ، ووفق هذا التصور، فإن عملية إصلاح النظام التعليمي تتطلب إدخال تحسينات داخل النظام التعليمي مثل توسيع القبول وشروط الانتقاء ، تحسين كفاءة المدرسين ، تعديل الأهداف ، إبدال المقررات

الدراسية وكل ما يتعلق بتحسين كفاءة النظام التعليمي [١١].

أما التصور الثاني يرى أنّ الدور الأساسي الذي تلعبه الأنظمة التعليمية محدد بإنتاج قوة عمل بمواصفات معينة ، وليس اكتشاف الطاقات الكامنة لدى الفرد ، وأن بنية العلاقات الاجتماعية لدى المدرسة هي انعكاس للعلاقات الاجتماعية للعمل ، وأن دور التعليم في تحفيز الطلبة على القيم والتوقعات والأنماط السلوكية المرغوبة لا يتم عن طريق المنهج الرسمي ، ولكن عن طريق العلاقات الاجتماعية للعملية التعليمية[١٢]، ويجمع الكثيرون على اختيار التصور الأول . لقد تبنى الدكتور البصام شكلاً جديداً للعلاقة بين التعليم ، والتنمية يرتكز على ما يلي :

- إن الشكل الجديد للعلاقة بين التعليم والتنمية يحدد تعريف التنمية بارتباطها بهدف مركزي يعمل على تحقيق التحرر والمشاركة ، وعدالة توزيع الدخول ، والخدمات ، والإسراع بتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان ، ويأخذ التحرر مفهوماً يعني التغلب على التخلف والتبعية. ويعني التوجه التنموي إشباع حاجات الإنسان الأساسية على طبيعة ما هو متوفر أكثر من التركيز على الدخل من خلال تبديل تركيبة المخرجات ووتائر النمو وعناصره المختلفة ، وإعادة توزيع القوة الشرائية .

- إن اتجاه الحاجات الأساسية يحتوي على احتياجات لامادية ، وتتضمن الحاجة إلى تقرير المصير ، والاعتماد على الذات والحرية السياسية والأمن ، والمشاركة في اتخاذ القرارات والهوية القومية والحضارية ، وإيجاد حس هادف للحياة والعمل .

- إن النظر إلى التعليم ضمن مفهوم الحاجات الأساسية يحمل توجهاً إصلاحياً ، إلا أنه يطمح لأكثر من مجرد الإصلاحات المؤسسية الجزئية ، ويفترض تغييرات تأخذ شكل توزيع السلطة والمشاركة والدخول .

- إن التعليم النظامي بصورته التقليدية ، قد فشل خلال السنوات الماضية للتنبيه في الاستجابة لحاجات الجماهير حين أغفل تعليم المقهورين والذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان البلدان العربية ، ولذا لا بد من اعتماد مبدأ المشاركة الجماهيرية ، وإن التعليم بأشكاله يمكن أن يسهم في التغير الاجتماعي الحضاري عن طريق :

أ- التأثير على الحالة الداخلية للجماهير .

ب - أن يكون التعليم عملية تفاهم ذو طرفين .

- هناك ثلاثة عوامل تحدد الهدف الأول للتعليم ، لكي يكون تعليماً يعمل على تحرير العقل، والعوامل الثلاثة هي :

أ- التعليم الأساسي للمقهورين بالمفهوم الحياتي الواسع وليس المدرسي منه فقط لإيقاظ الشعور وتحفيز الوعي والتخلص من عقدة النقص .

ب - الجهد المتواصل لعملية التعليم للتغلب على المحددات الاقتصادية والاجتماعية التي تحجب إبداع الجماهير .

ج - تحرير المقهورين من العبودية والجهل للظواهر الطبيعية والاجتماعية .

- عند التحدث عن تعليم المقهورين توجب الإشارة بأن الفكرة هي إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات المتعلقة بصنع حياتهم ، وأن تشارك الجماهير في تطوير التكنولوجيا المحلية، وخلق التوجه نحو حل المشكلات ، والتجريب المستمر للمساهمة في تحقيق مبدأ الاعتماد على النفس ، على المستوى البعيد .

- يجب أن يكون التعليم عملية مستمرة يتيح معها للجماهير أن تبدل ما بين العمل والتعليم في حالة الشعور بحاجة إلى مزيد من المعارف والمهارات ، وأن يلتحم التعليم بالاحتياجات الاقتصادية ومتطلبات العمل ، مما يدفع بوجوب التكامل ما بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي في خطة تنموية شاملة .

- إيجاد علاقة وثيقة بين التعليم والعمل ، وإشراك الطلبة في الإنتاج أثناء الدراسة ، وإدخال خبرة العمل في مناهج المدارس الابتدائية وتنمية مفاهيم الاعتماد على الذات وحب العمل والتشجيع على الاستكشاف، وإبداء الرأي لدى الأطفال.

- مشاركة المعلمين والطلاب مشاركة ديمقراطية في إدارة التعليم ، واعتماد مبدأ الديمقراطية في التعليم النظامي والتدريب .

- إخراج المرأة من وضعها المأزوم اقتصادياً واجتماعياً وإتاحة فرص التعليم والعمل لها .

- ابتعاد أنظمة الامتحانات المدرسية عند استخدام اختبارات التحصيل الأكاديمي ، والتأكيد على اختبار الميول الطبيعية.

- إعادة تنظيم الهياكل الإدارية المسؤولة عن التخطيط التربوي بحيث يتم توسيع قاعدة المشاركة، وفتح المجال للتخطيط اللامركزي[١٣] .

ثانياً : مؤشرات كفاءة التعليم وعدالة التوزيع

سنتحدث عن واقع النظام التعليمي من خلال مجموعة من المؤشرات وفق معيارين هما[١٤] :

كفاءة التعليم وعدالة التوزيع :

١- التوسع الكمي :

لقد طرح في الستينات الدعوة إلى المزيد من التوسع الكمي ، بحيث يتسنى توفير فرصة تعليمية لكل طفل في سن القيد والقبول ، إلا أن ارتفاع أعداد المسجلين بمراحل التعليم المختلفة منذ ذلك التاريخ لم تصل بعد إلى الطاقة الاستيعابية للتعليم النظامي ، ولا زالت قاصرة ومحدودة في العديد من الدول وبخاصة دول العالم الثالث ومن بينها دول الوطن العربي ، حيث إن الزيادة السكانية في هذه الدول قد ارتفعت بمعدلات فاقت نسبة التوسع ، مما يعني أن تحقيق إلزامية التعليم الابتدائي لا زالت هدفاً بعيد المنال في هذه الدول ، بالإضافة إلى أن عدم تحقيق ذلك يساهم ويشكل مباشر في الزيادة المطلقة للأمية على الرغم من انخفاض نسبة الأمية بين السكان .

إن ما تمت الإشارة إليه يوحي بأن نظام التعليم التقليدي لا يستطيع تحقيق الطاقة الاستيعابية الكاملة ، وأن أعداد الأميين في تزايد مستمر ولن يستطيع نظام التعليم التقليدي تحقيق ذلك في المستقبل القريب ، ما لم تلجأ إلى وسائل وطرق أخرى تعتمد فيها توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في الوصول إلى تحقيق ذلك ، مما سيؤدي إلى انعكاسات إيجابية نحو تحقيق المزيد من التنمية .

٢ - فقدان التوازن بين أنواع التعليم والاحتياجات الاقتصادية :

إن معظم الدول العربية قد تأثرت بالنظام التربوي الإنجليزي منذ أيام الاستعمار ، وواظبت معظم الأنظمة التعليمية على تدريس الفنون السبعة ، والتي تغلب تدريس المواد الأكاديمية النظرية على غيرها من المواد التطبيقية ، وإن التركيز يتم على الاهتمام بالمعلومات والحقائق والمعارف ، وبناء عليه فإن الخبرات الفنية والمهنية في التعليم لم تأخذ حظها في التعليم ، ومما يلاحظ أن كثيراً من الأنظمة التعليمية لا زالت غير قادرة على تحقيق فرص متقدمة في تمهين التعليم ، بحيث يشمل نظامها التعليمي الجانب النظري الأكاديمي والجانب المهني والفني ، على الرغم من الطلب المتزايد في سوق العمل في مجال الخبرات الفنية والمهنية ، ولو تم تدقيق تقسيم طلبة أي نظام تعليمي في الدول العربية ، لوجدنا أن التعليم المهني والفني لا يحتل المكانة اللازمة ، وحصته في الإقبال والقبول ضئيلة بالقياس إلى حصة التعليم الأكاديمي العام ، وكذلك الحال في خريجي كليات المجتمع أو الجامعات إذ نجد أن خريجي الدراسات الإنسانية يفوقون أقرانهم من الخريجين في الجانب المهني والفني ، مما يولد بطالة في صفوف خريجي المواد الإنسانية ، في الوقت الذي نجد فيه نقصاً حاداً في المواد التطبيقية (المهني والفني)، وكذلك الحال في المواد العلمية .

إن الصورة التي تتراءى أمامنا من خلال ذلك لها انعكاساتها السلبية على تحقيق المزيد من التنمية التي نصبو للوصول إليها ، حيث إن حاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية تحتاج إلى كوادر فنية ومهنية بالإضافة إلى قاعدة واسعة من خريجي المواد العلمية.

٣ ـ تحليل المدخلات والمخرجات :

يمكن الحكم على كفاءة النظام التعليمي من خلال النظر في بعدي الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية ، وإن قطبي الكفاية الداخلية هما الرسوب والتسرب ، والكفاية الخارجية تمثل مدى انطباق مخرجات النظام التعليمي مع الاحتياجات من القوى العاملة المدربة التي تتطلبها حاجات التنمية .

من المعروف أن الدولة تقوم بالإنفاق على التعليم ، وهناك مؤشرات الإنفاق على التعليم في البلاد العربية تؤكد على ارتفاع كلفة التعليم بسبب الخلل في الكفاية الداخلية والمترتبة على ارتفاع نسب الرسوب والتسرب ، بالإضافة إلى ذلك ما أصاب النظام التعليمي في كفايته الخارجية بحيث إن نوعية المتخرجين من النظام التعليمي لا تتناسب ومتطلبات سوق العمل ، وحاجات التنمية ، مما يدفع إلى ارتفاع الكلفة التعليمية أيضاً .

إن الحالة هذه لا تعكس صورة مشرقة لأي نظام تعليمي ، وإذا نظرنا إلى الكفاية التعليمية من المنظور الاقتصادي بأنها تعني تحقيق مردود أكبر بجهد ومال أقل ، وبوقت أسرع ، فإن ذلك مؤشر على عدم كفاية النظام التعليمي ، وأن هناك هدراً في الإنفاق العام على التعليم ، ولن تستطيع حصره في حدوده الدنيا إلا من خلال تحسين الأداء التعليمي ، بحيث تكون نسب الرسوب والتسرب في حدودها الدنيا من جهة ، وأن يقوم النظام التعليمي بتلبية متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية من جهة أخرى ، وبذلك يمكن المساهمة الإيجابية في تحقيق المزيد من التقدم نحو التنمية المأمولة .

٤ ـ مبدأ تكافؤ الفرص :

تكاد جميع الأهداف التعليمية تشمل هذا المبدأ ، والتي تظهر في الخطط التعليمية ، ولو دققنا النظر في الواقع فإننا نرى أن العديد من الدول العربية بشكل خاص لا زالت بعيدة عن تحقيق ذلك.

إن التدقيق في الإحصائيات التعليمية الخاصة بسكان الريف ، والذين يشكلون الغالبية

العظمى من السكان في معظم البلاد العربية تعطينا صورة عن مدى الخلل في توفر الخدمات التعليمية ما بين سكان الريف وسكان المدينة ، وإذا قارنا فيما بين الخدمات المقدمة للجنسين ذكوراً وإناثاً لقياس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، فسنجد أن تحقيق مثل هذا المبدأ يعيد بشكل كبير عن التحقيق على أرض الواقع ، حيث إن النسب الخاصة بالإناث إلى مجموع المسجلين في أي مرحلة تعليمية تظهر صورة غير عادلة ، وإذا انتقلنا إلى المقارنة فيما بين الجنسين من المدينة إلى القرية كذلك تبرز لنا صور غير مشرقة في جانب النسب الخاصة بالإناث ، وإذا أضفنا إلى ما سبق المقارنة فيما بين الجنسين في صفوف الخريجين فمن الواضح أن نسب الإناث اللواتي يتخرجن من النظام التعليمي أقل من تلك النسب الخاصة بالذكور ، إنه لمن الواضح أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص على صعيد المقارنة فيما بين الريف والمدينة، وعلى صعيد الجنسين ، يؤشر إلى عدم تحقيق هذا المبدأ ، وإن ذلك يشكل انعكاسا سلبياً لا يخدم التطلع إلى تحقيق المزيد من التنمية .

إن هناك المزيد من المؤشرات والتي لا يتسع المجال للحديث عنها مثل التعليم وتوزيع الدخل ، والتوازن بين التوسع في القبول وبين معدل دخل الفرد ، حيث الهدف من وراء تناول هذه المؤشرات لإعطاء صورة عن مدى الارتباط فيما بين التربية والتنمية من خلال هذه المؤشرات عدا عن أن الصورة التي تبلورت كافية للحكم على أن النظام التعليمي الرسمي وهو العمود الفقري للتربية قادر أن يكون بمثابة الحصان الذي يجر العربة ، فيما لو كانت التنمية هي العربة ، وفي ذات الوقت إذا كان هذا الحصان (النظام التعليمي) خارجاً عن الأطر التقليدية [١٥] .

ثالثاً : التربية والتنمية في الأردن

وفي هذا الصدد سنتناول الحديث عن العلاقة فيما بين التربية والتنمية آخذين بعين الاعتبار التركيز على الحالة الأردنية من خلال التعليم والتدريب والتأهيل .

يتحمل التعليم عبء مسؤولية التغير الاجتماعي والحضاري والاقتصادي لأنه الأداة الرئيسية في تحقيق هذا التغير ، حيث يساهم التعليم في زيادة دخل الفرد الذي يعد أحد المعايير الرئيسية للتنمية .

لقد تحمل قطاع التعليم مسؤولية الإخفاق في تحقيق مسيرة التنمية من خلال الحديث عن تدني مستوى كفايته الداخلية والخارجية مما ساهم في زيادة نسبة البطالة بين صفوف المتعلمين ، دفع بالعديد من التربويين والاقتصاديين إلى المناداة بإعادة النظر في هيكلية التعليم ومساراته والتمحيص في أهدافه ومناهجه ، وحتى يمكن الوصول إلى نظام تعليمي قادر على الاستجابة

لمعطيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها المجتمع .

إن عملية إصلاح النظام التعليمي تتطلب أن يكون هناك فصل فيما بين التعليم والعمل بحيث يكون هناك مرحلة تعليم وأخرى عمل حيث كلما احتاج الفرد إلى مزيد من المعلومات والمعارف والمهارات استجاب لهذه الحاجة ، كما أن التعليم يجب أن يرتبط بالاحتياجات الاقتصادية للمجتمع وملبياً لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية ومن هنا فإن إشراك الطلبة في الإنتاج أثناء الدراسة وإدخال خبرة العمل وتنمية مفاهيم الاعتماد على الذات وحب العمل لهي من ضرورات عملية إصلاح النظام التعليمي(١٦)، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى التركيز على تعليم المرأة واحترام الميول الطبيعية لدى الطالب وإشراك المنظمات الاجتماعية والقطاعات ذات العلاقة في التخطيط التربوي الذي لا بد أن يسير جنباً إلى جنب مع التخطيط الاقتصادي لإيجاد علاقة بين أهداف التعليم وبين طبيعة البناء الاقتصادي في المجتمع ، وترتكز عملية التنمية بشكل رئيسي على القوى البشرية ومستوى الكفاية الذي تتمتع به ، حيث يكمن التغيير في الأفراد الذين يقع عليهم مثل هذه المسؤولية ، ولهذا فإن التعليم يأخذ أهمية خاصة في هذه العملية حيث يساهم بشكل كبير في تشكيل شخصية الفرد ونمط تفكيره وتوجهاته وأهدافه .

إن هذه الأهمية التي يتمتع بها التعليم تدفعنا إلى مزيد من الاهتمام بنوعية التعليم الذي يجب أن نقدمه لتنمية رأس المال البشري في الاتجاهات الإيجابية التي تخدم المجتمع [١٧]، إن إعداد وتطوير القوى البشرية يعبر من بوابة التربية والتعليم ، من جهة ومن بوابة التدريب والتأهيل من جهة أخرى .

أولاً : التعليم

إن المهمة التي يقوم بها التعليم في عملية تنمية وتطوير القوى البشرية تكاد تشكل الحجر الأساس في إعداد القوى البشرية اللازمة لتطوير المجتمع وتنميته ، وإن أي خلل في الوظيفة التي تقوم بها تشكل عقبة كأداء في طريق التنمية الشاملة التي يسعى إليها المجتمع .

إن الخلل في الهيكل التنظيمي وبخاصة فيما يتعلق بمخرجات النظام التعليمي وعدم قدرتها على تلبية حاجات المجتمع حيث الفائض في بعض التخصصات الأكاديمية والفنية والعجز في البعض الآخر ، لهو بسبب عجز النظام التعليمي الذي يستدعي السرعة في معالجته لأنه يخلق مشكلة كبيرة تواجه المجتمع متمثلة في حجة ارتفاع نسبة البطالة .

إن التعليم ليس غاية بذاته بقدر ما هو وسيلة للنهوض بالفرد والمجتمع من خلال تنمية الفرد

المجتمع في آن واحد تنمية اقتصادية واجتماعية ومن هنا فإن الأردن مطالب بإعادة النظر في سياسته التعليمية لكي تأخذ في الاعتبارات التالية :

١- ربط النظام التعليمي ومخرجاته بحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية وسوق العمل وهذا يتطلب ربط التخطيط التربوي بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

٢- التركيز على الجانب الكيفي الخاص بأهداف التعليم وفلسفته ، وبنية التعليم ونظامه والمناهج المدرسية ، وطرائق التدريس ، والوسائل التعليمية المتنوعة ، وإدارة التعليم ، والكتب المدرسية والمختبرات والمكتبات والملاعب .

٣- إن للمرأة دوراً هاماً في بناء المجتمع من خلال دورها الفاعل في إعداد الأسرة ، وهذا يتطلب إعداد المرأة إعداداً جيداً كي تشكل عنصراً فاعلاً في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي .

٤- الالتفات إلى تمهين التعليم بحيث يشكل الجانب الفني والمهني في النظام التعليمي ما لا يقل عن ٥٠% والعمل على رفع مستوى المهنة اقتصادياً واجتماعياً (١٨) .

٥- وضع الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد ، حيث لا يمكن أن تتحقق التنمية بدون تخطيط ولا يوجد تخطيط بدون أهداف تنموية ، لذا فإن التخطيط العلمي هو الطريق الصحيح الذي من خلاله نبدأ حيث يتم تشخيص الخصائص والمشكلات ، وتحديد الأهداف ، والإجراءات التنفيذية ورسم المشروعات والبرامج .

٢- التدريب والتأهيل :

يشكل التدريب والتأهيل الوجه الثاني لعملية تنمية الموارد البشرية التي يشكل التعليم فيها الوجه الأول ، ولا يمكن فصل وجهي العملة عن بعضهما ، فنحن في برامج التدريب والتأهيل يمكننا تزويد الأفراد بالمعلومات والمهارات والخبرات الإدارية والفنية ، ويساعد التدريب والتأهيل الكثيرين في إيجاد فرص عمل ملائمة ، وهناك برامج التدريب القصيرة المدى والأخرى طويلة المدى(١٩) .

إن التنمية الإدارية تتطلب التركيز على أهمية التدريب ودوره الفعال ، من خلال برامج تدريب إدارية تعتمد على منهجية تدريب ذات ارتباط بواقع ومشكلات الجهاز الإداري .

١- وضع نظام للتصنيف والتوصيف الوظيفي وعدم تجاوزه بأي حال من الأحوال مما يترتب عليه وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

٢- وضع نظام للحوافز وآخر للعقوبات .

٣- دعم ديوان الخدمة المدنية بالكفاءات القادرة على المساهمة في تحسين أداء الجهاز الإداري.

٤- إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية العمل الإداري وتطويره .

٥- دعم المؤسسات المعنية بالتدريب الإداري وبالأفراد الذين يحملون مؤهلات عليا في أجهزة الدولة والقطاع الخاص ، بحيث يعامل هؤلاء معاملة زملائهم في الجامعات من حيث شروط الترقية الأكاديمية والامتيازات المالية .

٦- تطوير أداء الجهاز الإداري في المحافظات من خلال إسناد إدارة هذا الجهاز إلى ذوي الكفاءات الأكاديمية والعمل على تسهيل الانتقال إلى مرحلة تطبيق اللامركزية .

إن التنمية البشرية لا تقتصر على التنمية الإدارية ولكن تتعداها إلى التنمية المهنية من خلال برامج التدريب المهني الذي يمكّن الفرد من اكتساب مجموعة من المهارات والمعلومات والاتجاهات أو تعزيزها لديه بشكل يجعله قادراً على القيام بعمله بالشكل المطلوب ، وللتدريب المهني خاصة في التنمية التي ينشدها المجتمع إذ يساعد الفرد على تنمية قدراته ، مما ينعكس على زيادة طاقته الإنتاجية .

في ظل الخلل الكبير الذي يعاني منه هيكل تنظيم القوى العاملة في الأردن لا بد من إعادة النظر في توزيع القوى العاملة من خلال الالتفات إلى ما يلي :

١- تنظيم العمل المهني من خلال إصدار قانون حديث يشتمل على التوصيف والتصنيف المهني ويؤكد على تصنيف المحلات المهنية وتحديد فئة المستوى المهني .

٢- تعزيز دور مراكز التدريب المهني بتزويدها بالاحتياجات المالية والبشرية .

٣- التنسيق الكامل بين مؤسسة التدريب المهني - برامج التلمذة المهنية ، والتعليم الثانوي التطبيقي من خلال وجود هيئة مشتركة تقوم برسم السياسات وإعداد الخطط وتنفيذها .

٤- إيجاد قنوات فيما بين نشاطات صندوق التنمية والتشغيل ، والتجمعات المهنية وبين مؤسسة التدريب المهني .

٥- زيادة واردات مؤسسة التدريب المهني الذاتية .

٦- استثناء مؤسسة التدريب المهني من أحكام الأنظمة الحكومية وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التعيين إسوة بوزارة التربية والتعليم .

٧- وضع خطة خمسية لسياسة القبول في التعليم المهني ومراكز التلمذة المهنية وبرامج التدريب

والتأهيل المهني في ضوء احتياجات السوق ومتطلبات التنمية .

٨- تفعيل دور النقابات العمالية والتجمعات المهنية وإلزام أرباب العمل في تطبيق برامج التدريب والتأهيل بين صفوف العمال .

٩- العمل على وضع دراسات ذات جدوى اقتصادية خارج حدود المدن المكتظة بالسكان وخاصة الأماكن التي تمثل مناطق طرد سكاني ووضع برامج تدريبية لمساندة المشاريع فيها .

١٠- إلزام المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي يتجاوز عدد عمالها (٢٠) عاملاً على توافر الهيكلية الإدارية ومن ضمنها وحدات التدريب .

١١- العمل بالتدريج بتحويل مؤسسة التدريب المهني إلى مؤسسة استثمارية تستطيع من خلالها سن تشريع خاص يلزم أصحاب العمل بعدم تشغيل أي عامل بدون شهادة مهنية صادرة عن المؤسسة وإلزام العامل بحيازة رخصة مهنية .

١٢- استثمار إنجازات المؤسسة في توظيف فعالياتها المرتبطة بمشاغل وبرامج التلمذة المهنية ، بحيث يتم إلزام دوائر ومؤسسات الدولة في تقديم عطاءات التشغيل والصيانة إلى المؤسسة ويتم تقاسم العوائد المادية فيما بين المؤسسة والتلاميذ والمدرسين والمدربين .

١٣- أن يتم إنشاء مجلس إدارة في كل محافظة تشارك فيها جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة ، يقوم هذا المجلس بتقديم المشورة لمركز مؤسسة التدريب المهني في ضوء الاحتياجات اللازمة من فعاليات التدريب والتأهيل المهني[٣٠] .

في الختام نستطيع أن نؤكد أنه لا يمكن فصل التربية عن التنمية ومن غير الممكن أن يؤدي النظام التعليمي دوره في المجتمع دون أن يترك أثراً للتغير الاجتماعي والحضاري والاقتصادي ، حيث إن البوابة التي نعبر من خلالها إلى رحاب التنمية هي بوابة التربية بشقيها النظري والتطبيقي إلا أن هدف التنمية الذي نسعى إليه لا يمكن أن يتحقق بدون تخطيط علمي يعتمد على تشخيص الخصائص والمشكلات للواقع الذي نعيشه وتحديث الإجراءات التنفيذية لمعالجة هذه المشكلات من خلال تحديد الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في ضوء البرامج والمشاريع التي يتم إعدادها ، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة مقومات التخطيط الرئيسية المتمثلة بالواقعية والشمول والمرونة .

الهوامش

(١) كرم حبيب : دور التعليم في صيانة الموارد البشرية ، في مؤتمر تخطيط القوى العاملة المنعقد في الفترة من ١٠-١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٢م ، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ج١ ، (القاهرة د-ت) ، ص ٢ .

(٢) محمد عبد المجيد :دراسة القوى البشرية العاملة القاهرة ، الجهاز المركزي للتدريب ، يناير/كانون الثاني ١٩٧١، ص٧ .

(٣) أحمد على الحاج محمد :التخطيط التربوي ، إطار لمدخل تنموي جديد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٢م ، ص ٨٦ .

(٤) مصدق جميل الحبيب : التعليم والتنمية والاقتصاد ، بغداد ١٩٧٨م ، ص ١٨ .

(٥) أحمد علي الحاج محمد :مصدر سابق ، ص ٨٧ .

(٦) منصور أحمد منصور :قراءات في تنمية الموارد البشرية ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٦م ، ص ١٩٥.

(٧) نادر فرجاني ، هدر الإمكانية ، بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مركز الوحدة العربية ١٩٨٠م ، ص١٨ .

(٨) شكري عباس حلمي ، جمال نويرة : تعلم الكبار ، دراسة لبعض قضايا التعليم غير النظامي في إطار مفهوم التعليم المستمر ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٨٢م ، ص٧٦-٧٧ .

(٩) البنك الدولي: التربية وثيقة سياسة القطاع ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، بيروت ، د-ت ، ص١٥ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(١١)Simmons . J. Education Poverty & Development، Washington D.C.، IBRD، 1975.

(١٢)Bowles، S. Class ، Power and Mass Education، Cambridge، Mass : Department of Economics، July، 1971.

(١٣) دارم البصام :العلاقة بين التعليم والتنمية في البلدان العربية في الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٠م ، ص ص ٣٠-٣٥ .

(١٤) المصدر السابق نفسه ، ص ٣٦ .

(١٥) دارم البصام ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(١٦) دار البصام ، المصدر السابق، ص٤٠ .

(١٧) نادر فرجاني : الأوضاع الاقتصادية ، والتطلعات التنموية ، وأهداف التربية في الدول العربية الخليجية ، تقرير مقدم إلى المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت،

(١٨) وزارة التربية والتعليم ، المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي ، رسالة المعلم بديل التعددين الثالث والرابع من المجلد التاسع والعشرين من رسالة العلم ، عمان ، ١٩٨٨م .
(١٩) مؤسسة التدريب المهني ، إنجازات وتطلعات ، عمان ١٩٩٢/٢/٠٩م .
(٢٠) غالب الفريجات ، مجموعة مقالات منشورة في جريدة الرأي الأردنية ، حول مؤسسة التدريب المهني ، بتواريخ عديدة .



الفصل الخامس

الديمقراطية والتنمية الاجتماعية

١ ـ التنمية والديمقراطية
٢ ـ الثوابت الوطنية
٣ ـ المؤشرات
أولاً : المجال الاقتصادي
ثانياً: المجال التربوي وتنمية القوى البشرية





الديمقراطية والتنمية الاجتماعية

١ـ التنمية والديموقراطية

التنمية هي الفرصة المتاحة لكل فرد لضمان بقائه حياً، ولحصوله على مزيد من الرفاهية المادية واللامادية ، ولمشاركته في خلق الثروة داخل وطنه ، وفي تدبير شؤون بيئته من خلال ممارسته لحرياته في الرأي والكلمة والإعلام والتجمع والتنقل ، وكذلك إتاحة الفرصة أمامه للإسهام في حركة التطور والتقدم ، وعلينا أن نعي تماماً أن كثيراً من المنافع الأساسية للتنمية لا يمكن جمعها أو ترقيمها في مؤشرات رقمية مثل النتائج المترتبة على ترتيب الأولويات والأهداف والقيم التنموية، كي يصبح أمراً ضرورياً عندما تكون الموارد المالية والتقنية والطبيعية والبشرية المتاحة للتنمية الشاملة غير وافية ، والتنمية إذا اقتصرت على المظاهر المادية دون اعتبار إلى المكونات البشرية ، أو تحقيق ذاتية الإنسان فإنها تنمية عقيمة ، وهنا يكمن الدور المهم للحريات الأساسية للمواطن داخل وطنه كالحريات التي ترتبط بحقه في تسيير شؤون بلاده وبممارسة التعددية في الخطاب ، والرأي ، وترتبط بحمايته من تجبر الحكام وباختصار فإنها الحريات التي ترتبط بالممارسة الديموقراطية .

وبالنظر إلى التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فيما يتعلق بالتنمية البشرية ، نرى من خلال مكونات مؤشر التنمية البشرية (عنصر طول العمر ، عنصر المعرفة ، عنصر الدخل القومي الفردي) ، وهذه ذات علاقة وثيقة بالمستوى الصحي والتعليمي والثقافي والاقتصادي وتفرعاتها.

إن كل فرد له نصيب في التنمية وهو شريك فيها وإذا لم تتوفر له فرصة الإعراب عن رأيه وخياراته وهواجسه ووجدانه وطموحاته بكل حرية ضمن مؤسسات دستورية وديموقراطية فإنه يفقد أحد دعائم حقوقه في التنمية الأساسية ، فالمهم ليس في القوانين والمؤسسات بحد ذاتها، بل

المهم في مستوى ومحتوى ديموقراطيتها من خلال سن القوانين عن طريق مؤسسات دستورية حرة تبرز بإرادة الشعوب ومساهماتها ، وتخضع لرقابتها ولسلطاتها ، حيث إن التدبير والتوظيف للموارد الإنتاجية المتاحة تتمان من خلال إسهام الأفراد في القرار التنموي [١] .

إن تنظيمات المجتمع كالأحزاب السياسية ، والنقابات ، والتجمعات المهنية والأندية الشبابية، والجمعيات التعاونية والتطوعية لا بد أن تكون مساهمتها في مجالات التنمية واضحة ، فمثل هذه التنظيمات تعمل على خلق حركة فاعلة داخل نفوس أعضائها ومنتسبيها لتدعيم الإنماء والمشاريع التنموية ، والإنماء لا غنى عنه إذا أريد للتنمية أن تتوطد وتترسخ ، حيث أن السياسات الحكومية وحدها لا تخلق تنمية حقيقية ، وأن عدم الحصول على التأييد الشعبي سيؤدي إلى فشل هذه السياسات ، إن مشاركة القوى الجماهيرية في التنمية توثق لحمة الترابط ، والانتماء في المجتمع ، وتعمل على إيجاد نوع من عدالة التوزيع .

إن المفاهيم الشائعة في مفاهيم التنمية اليوم هي اعتبار الإنسان هدفاً لجهود الإنسان بعد أن ظلت هذه المفاهيم زمناً غير قصير تدور حول النمو والتحديث وزيادة الإنتاج ، ونمو الناتج القومي .أي تحت مظلة النمو الاقتصادي ، ولهذا فإن أية تنمية حقيقية لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق حاجات الإنسان المعنوية المتمثلة في الأمن والأمان ، المشاركة في صياغة المجتمع ، توافر مقومات الحرية ومجالاتها ، النظام الديموقراطي [٢].

إن أية أهداف تطرحها الدولة في عالم اليوم لا يجوز وضعها فوق حقوق الإنسان والمواطن ، بل تكون جميع الأهداف نابعة من هذه الحقوق خادمة لها ، والديموقراطية وحدها القادرة على تأسيسه وقولبة عملية التحول الحضاري .

إن أهمية التنمية تكمن في أن تكون ثمار التنمية لصالح أوسع الجماهير من أجل توفير شروط حياة سليمة للإنسان ، وتخلق له الأجواء الملائمة للعيش الملائم ولإطلاق طاقاته وأداء رسالته الوطنية القومية والإنسانية ، وإن عملية التنمية لا تقوم على تطوير قطاع أو نشاط معين بل تتجاوز ذلك إلى تطوير كافة قطاعات الاقتصاد ، إضافة إلى تحقيق التنمية البشرية بالعمل على تطوير الموارد البشرية في المجتمع وتوسيع نشاط السكان في عملية الإنتاج ، وبذلك يختلف مفهوم النمو الذي يعني زيادات في الناتج المحلي الإجمالي عن مفهوم التنمية الذي يقصد به إجراء تغييرات في الحياة العامة للمجتمع باتجاه متقدم نحو الرفاهية ، وتغيير علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، بصيغ تتوافق مع التحويلات الحاصلة في البنية الاقتصادية للمجتمع[٣].

إن هدف التنمية هو خلق ظروف موضوعية ، اقتصادية وفكرية وسياسية جديدة تحرر الإنسان من كل أنواع الاستغلال والتسلط والجمود ، واستراتيجية التنمية تتطلب ما يلي:-

١- التأكيد على السيطرة التامة على الموارد الطبيعية والاقتصادية وتعبئتها لخدمة الأهداف الوطنية والعمل على تحسين وترشيد الموارد المحلية .

٢- الاهتمام بالإنسان باعتباره محور التنمية والهدف الأعلى لبرامجها وأداة تنفيذها .

٣- خلق صناعات وطنية تعتمد على الموارد المحلية .

٤- رفع مستوى الأداء الاقتصادي والعمل على تحسين توزيع الدخول وتطوير أنماط الاستهلاك والاستثمار بما يتلاءم ومتطلبات عمليات التنمية من خلال اتباع أسلوب التخطيط .

٥- خلق قطاع عام متطور والسماح للقطاع الخاص في الحدود التي يرسمها له القطاع العام حيث يخضعان للتوجيه المركزي والقرارات الاقتصادية للدولة .

٦- إصدار القوانين والأنظمة والتشريعات التي تضبط عمل القطاع الخاص ودوره المطلوب في عملية الإنتاج(٤).

يشير د. سعدون حمادي إلى التنمية الاقتصادية العربية بمفهومها العام تعني تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني والوصول إلى مرحلة تنويع الإنتاج إلى جانب تطوير الإنسان ، وبيئته واستبدال العمل اليدوي بالمكائن والآلات ، كما أن التنمية الاقتصادية تعني إنتاج السلع الإنتاجية فضلاً عن السلع الاستهلاكية ، وبذلك فالمطلوب ليس تحقيق التقدم الاقتصادي للمجتمع بل التنمية الاقتصادية(٥). إن الإنسان هو الهدف الأعلى لبرامج التنمية وهو الحصيلة النهائية لكل الإنجازات في الميدان الثقافي والسياسي والعلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي ، والتنمية تستهدف الإنسان بحيث يكون أكثر سعادة ، وأعلى مهارة ، وأقدر على الإنتاج وتحقيق إنسانيته وقد جرى التأكيد على ما يلي :

- خلق فرص عمل تؤمن التشغيل الكامل ، والأفضل للعنصر البشري .

- جعل العمل ركيزة أساسية للتربية ، وتوجيه الناشئة على حب العمل وإعطائه قدسية خاصة، واحترامه والإقبال على أدائه .

- الاهتمام بإسهام المرأة في عملية التنمية ، وتوفير مستلزمات دخولها في مجالات العمل المنتج .

- توفير الظروف المناسبة للقوى العاملة وفق مستلزمات التطور الاجتماعي ، وتهيئة المرافق السكنية (٦).

إن المجتمع العربي قد تميز بهيمنة العامل السياسي على الاقتصاد (بعكس المجتمع الغربي) . حيث أدى تطور الرأسمالية إلى الفصل بين الدولة والاقتصاد ، بحيث أصبح الاقتصاد هو

المهيمن، واستخدمت الدولة كأداة لخدمة المصالح الرأسمالية وتنظيم فرص نمو خارجي نحو هذه المصالح وتطورها [٧].

وقد أكد آدم سمث على ضرورة تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد ، بحيث تقوم الدولة بتوفير التشريعات ، والقوانين المناسبة لتحقيق الربح ، إضافة إلى توفير البنية التحتية للنشاطات الإنتاجية ، وحرية الأسعار فقد طالب بشدة بابتعاد الدولة عنها[٨].

ويخلص سمير أمين إلى أن دور الدولة في البلدان النامية لتحقيق التنمية يتطلب السيطرة على الشروط الخمسة التالية [٩]:

- السيطرة على إعادة تكوين قوى العمل .
- السيطرة على تمركز الفائض المالي .
- السيطرة على السوق المحلية التي تخصص للإنتاج الوطني .
- السيطرة على الموارد الطبيعية .
- السيطرة على التكنولوجيا .

والدولة البرجوازية التي تسيطر على هذه الشروط الخمسة في رأي سمير أمين دولة وطنية تستطيع أن تحقق التنمية الذاتية ، مثل كوريا ، وتايوان في ذات الوقت نلاحظ أن خبراء البنك الدولي يطالبون بإعادة النظر في دور الحكومات في التنمية في البلدان النامية في ضوء متغيرات السوق ، وهم يقترحون نموذجاً يقلل من تدخل الدولة في الميادين التي تعمل فيها السوق .

ويؤكد إبراهيم سعد الدين عبد الله على الدور الأساسي ، الذي تضطلع به الدولة في توجيه حركة الاقتصاد للوصول إلى التنمية المستقبلية من خلال الخطوات التالية [١٠]:

١- السيطرة على الموارد المتجمعة واستغلالها .

٢- تعبئة الموارد وتخصيصها .

٣- تنمية الموارد البشرية .

٤- المساهمة في بناء القاعدة العلمية ، والتقنية ودعم التطور التقني .

٥- تطور البنية الأساسية .

٦- إعادة التوزيع وتقليل الفروق الطبقية.

٧- إدارة الاقتصاد الوطني .وضبط النشاط الاقتصادي من خلال التشريعات وتحقيق الاستقرار النقدي والسياسي .

إن المأزق التنموي ليس مجرد أرقام مفزعة ، فهو حالات إنسانية واقعية ، تخفي معاناة أطفال ونساء وعجائز ، فكل واحد من هؤلاء فشل في الحصول على حاجاته الأساسية ، وفشل في الحصول على الحد الأدنى من الحياة الحرة الآمنة والكريمة ، وحكم عليه بالجهل والمرض والجوع والموت ، فالمأزق التنموي يتجسد في وجود إنسان غير قادر على الحياة ، أو يعيش في ظل ظروف معيشية قاهرة ، أو طفل محروم من العلم نتيجة ظروف خارجة عن إرادته بالبقاء في إطار الجهل والأمية مدى الحياة(١١). إن كل بلد مطالب بتطبيق نموذج تنموي يجدد لنفسه ، ويجدد معه الموارد الطبيعية ، ويسعى إلى التوافق مع الاعتبارات البيئية بقدر سعيه إلى تلبية الاحتياجات والرغبات الإنسانية ، فالتنمية الدائمة والمتواصلة والمتجددة تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل ، فالموارد الطبيعية محدودة ، وهي ملك للجميع وبالتساوي ، فالتنمية هي التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة ، بين الإنتاج والاستهلاك ، وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل ، وكيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية بأقل قدر من الاستهلاك للموارد الطبيعية ، وبالحد الأدنى من التلوث ، والأضرار بالبيئة ، وهي قضية مصيرية ومستقبلية ، بقدر ما هي قضية تتطلب إهتمام الحاضر أفراداً ، ومؤسسات وحكومة ، وهي تعني استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ، وتحقيق قدر أكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية(١٢).

طرح يوسف الصايغ تساؤلات مثل لماذا ننمي ؟ لمصلحة من ننمي ؟ أية تنمية نستهدف ؟ كيف ننمي ؟ ويؤكد حقيقة جوهرية مفادها «إن التنمية ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته»، وحول ماهية عملية التنمية و «الاعتماد على النفس» يرى أن السعي لبلوغ حالة من استقلالية صنع القرار الاقتصادي يمثل مجرد خيط أو جانب واحد من نسيج الاعتماد على النفس ، كاستراتيجية للتنمية ، ويعدد قيود ومحددات أساسية في هذا المجال :

١ـ حجم السوق الداخلية .

٢ـ قاعدة الموارد المتاحة .

٣ـ تركيب التجارة الخارجية ، ونمط توزيعها الجغرافي .

٤ـ مدى إتاحة التقنية والمهارات العمالية الملائمة ، والفعالة من مصادر ذاتية .

٥ـ مدى إتاحة القدرات التنظيمية ، والإدارية الذاتية .

٦ـ مدى توافر المدخرات المحلية من أجل التسريع في عملية تكوين رأس المال .

٧ـ وجود قيادات ذات توجه إنمائي في مجالات ومرافق الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية

كافة .

وحول القوى الاجتماعية المساندة لمشروع التنمية المعتمدة على النفس يحدد ثلاث قوى رئيسية تتمثل في :

١- القيادات في الجوانب الرئيسية للحياة (السياسة ، والتربية ، والثقافة ، والفكر ، والإعلام ، والقطاع الخاص) .

٢- المفكرين النشطين الذين لا يجمعهم كيان تنظيمي ، أو مؤسسي واحد بما في ذلك الخبراء ، والعلماء ، والاختصاصيون .

٣- القاعدة العريضة من المواطنين العاديين الذين يجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة السياسية بشكل واسع ، حتى قبل تحقق الديموقراطية الاجتماعية[١٣].

إن عملية التنمية والتطوير التي يسعى إليها الأردن لا بد أن تشمل كافة المناحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية جنباً إلى جانب مع التوجه الديموقراطي بكل أبعاده ، وفي الصفحات التالية سأقوم بعرض الثوابت الرئيسية على الصعيد الوطني من جهة بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية ، والاجتماعية التربوية ، التي لابد لمخططي عملية التنمية من أخذها بعين الاعتبار[١٤].

٢- الثوابت الوطنية :

أ- الإيمان الجدي والفعال للمسيرة الديمقراطية ، من خلال إتاحة الفرصة أمام الأحزاب السياسية لتأخذ دورها في الحياة العامة ، والعمل على استيعاب فهم التعددية السياسية ، واحترام الرأي ، والرأي الآخر ، مما يتطلب توعية المجتمع وتنقية مراكز السلطة من العقلية العرفية في أذهان الكثيرين ، الذين يتبوأون المواقع الأمامية ، والمتقدمة في الدولة .

ب - اعتماد أسلوب التنمية من خلال إزالة القيود أمام انتقال العمالة ، والرأس المال الوطني ، والعربي ، والعمل على تحقيق التوازن القطاعي .

ج - رفض فكرة السوق الشرق أوسطية ، والسعي الجاد لتحقيق قيام السوق العربي المشترك ، وإحلال التكامل الاقتصادي العربي محل أية علاقات اقتصادية مع السوق العالمية .

د - رفض ربط السوق الوطني الأردني بالتبعية الاقتصادية للرأس مال الأجنبي ، والأسواق العالمية ، وسن القوانين ووضع التشريعات اللازمة للحماية .

هـ التأكيد على الدور الهام للقطاع العام في توسيع رقعته ، وزيادة فاعليته في قيادة الاقتصاد الوطني مع السماح بوجود حيز محدد للقطاع الخاص .

و- رفض مبدأ التطبيع مع العدو الصهيوني ، وان الالتزام بقراري مجلس الأمن (٢٤٢) ، (٣٣٨) لا تلزمان أي طرف عربي بإقامة علاقات سياسية ، واقتصادية ، وثقافية .

ز- إن التخطيط ما هو إلا أسلوب في التنظيم يستهدف توجيه عملية التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، وأن أية عملية تنمية لا تسير وفق خطط مدروسة لا يمكن لها أن ترى النور ، وعند وضع أية خطة للتنمية لا بد لها من مراعاة مؤشرات واضحة ، ومحددة .

٣- المؤشرات :

أولاً : المجال الاقتصادي

أ- السياسة الصناعية :

١- العمل على إعداد الدراسات حول المشاريع الواعدة ، ووضع هذه الدراسات في خدمة المستثمر الوطني والعربي .

٢- رسم السياسات التسويقية الهادفة لخدمة الاقتصاد الوطني ، والتوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي من خلال التخطيط العلمي المنظم .

٣- تنمية الصادرات الوطنية ، وتعزيز القدرات الصناعية .

٤- إنشاء الأطر المؤسسية اللازمة ، لتنمية الصادرات الوطنية ، وتسهيل إجراءات التصدير .

٥- ترشيد الاستيراد للسلع الاستهلاكية من خلال إقامة الصناعات الاحلالية .

٦- التوسع في تقديم الحوافز ، والتسهيلات الاستثمارية ، لاستقطاب الاستثمارات العربية ، وقيام المشاريع الاستثمارية العربية المشتركة .

٧- توسيع القاعدة التسويقية للمنتجات الوطنية ، وفتح الأسواق العربية والأجنبية لهذه المنتجات .

٨- تطوير وتحديث القوانين والأنظمة الخاصة بالاستيراد والتصدير ، ووضع قانون خاص للصناعة الأردنية .

٩- إزالة الإجراءات البيروقراطية التي تعيق تقدم الصناعة الوطنية .

١٠- فتح أبواب التدريب والتأهيل للعامل الوطني ، لرفع إنتاجية وتطوير مهاراته وتسهيل

قدرته على التعامل مع الوسائل ، والتقنيات الحديثة .

١١- إنشاء مراكز التدريب المهني والحرفي ، ودعم مؤسسة التدريب المهني ، والتركيز على التعليم المهني والتلمذة المهنية .

١٢- توفير الدعم المادي والمعنوي للعاملين في القطاع الصناعي من خلال صناديق التمويل والدعم ، وتوفير القروض الميسرة .

١٣- وضع المواصفات والمقاييس للصناعات الوطنية ، والإشراف على تطبيقها لخدمة الصناعة الوطنية وحمايتها .

١٤- إخضاع كافة السلع المستوردة للفحوص والتحاليل المخبرية ، للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة .

١٥- العمل على تجميد استيراد السلع الاستهلاكية ، وتقليص الإنفاق العام وزيادة الصادرات.

ب - التجارة والتموين والسياحة :

١- العمل على تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ، ومراقبتها وتنشيطها.

٢- توفير السلع الرئيسية ، وتحديد أسعارها ودعم القطاعات الشعبية ، ذات الدخول المتوسطة والمتدنية ، للحفاظ على مستوى معيشي كريم لهذه القطاعات ، من خلال دعم السلع الرئيسية .

٣- عدم السماح بالتلاعب بالأسعار ، ووضع الضوابط والعقوبات الصارمة بحق المتلاعبين بقوت الشعب .

٤- تطوير المراكز السياحية في مختلف أنحاء القطر ، من خلال توفير الخدمات ، وتأهيل الكادر الوطني العامل في هذه المراكز .

٥- تنمية الدخل السياحي الداخلي والخارجي من خلال الاستغلال الأمثل للأماكن السياحية التاريخية ، والعلاجية ، والترويحية ، والدينية .

ج - السياسة الزراعية :

١ - زيادة رقعة الأراضي المروية ، بإدخال أساليب حديثة في الزراعة لزيادة الإنتاجية ، وزيادة الإنتاج الزراعي .

٢ـ التوسع في الزراعة أفقياً بإدخال أراض جديدة تحت الري الدائم ، وعمودياً بتطبيق الأساليب الزراعية الحديثة .

٣ـ تنفيذ برامج التنمية الزراعية ، وتوفير الخدمات المساندة للبرامج الإنتاجية.

٤ـ الحد من هجرة الريف إلى المدينة ، وتوفير المرافق المناسبة والخدمات الضرورية لتشجيع الهجرة المعاكسة .

٥ـ توزيع الأراضي الأميرية الصالحة للزراعة على المواطنين ، وإصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية والسكنية .

٦ـ إنشاء مراكز للتسويق الزراعي ، والعمل على أن يأخذ اتحاد المزارعين دوره الفاعل .

٧ـ إنشاء مصانع لتصنيع المنتوجات الزراعية .

٨ـ انتقاء الأنواع المحسنة من البذور والأشكال ، وتشجيع وتطوير الأبحاث الزراعية العلمية .

٩ـ زيادة الكثافة المحصولية للمناطق المروية ، إلى الحد الأقصى الذي تسمح به وفرة المياه .

١٠ ـ الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي في وادي الأردن .

١١ـ إجراء الدراسات اللازمة لتصنيف التربة الصالحة للزراعة ، وأنواع النباتات الملائمة، وإعداد الخرائط التفصيلية، لتحديد الأراضي الزراعية .

١٢ـ توفير مراكز التدريب الزراعي .

د ـ السياسة المائية :

١ـ الاستفادة القصوى من التدفق السنوي للمياه السطحية المتكونة من مياه الأنهار ، والأودية الجانبية والينابيع .

٢ـ العمل على استكشاف مصادر مائية جوفية لدعم مشاريع الري ، وتغطية احتياجات السكان من مياه الشرب .

٣ـ تطوير المصادر المائية في وادي الأردن ، والعمل على استعادة حقوقنا المائية المغتصبة من قبل الكيان الصهيوني .

٤ـ إنشاء السدود الترابية في مختلف المحافظات ، والعمل على الاستفادة القصوى من السدود المتاحة بزيادة طاقتها التخزينية .

٥ـ حفر الآبار وصيانة مصادر المياه .

٦ـ رفع كفاءة استغلال المياه ، واستبدال القنوات السطحية وطرق الري السطحي بشبكات من الأنابيب .

٧ـ استخدام وسائل الري الحديثة ، كاستخدام نظام التنقيط والرشاشات .

٨ـ إنشاء شبكات من المصارف السطحية ، والجوفية ، لإزالة الملوحة وشوائب التربة ، حيثما كان ذلك ضرورياً .

هـ ـ تنمية المصادر الطبيعية :

إن الأردن بلد فقير بموارده الطبيعية ، وما يتوفر منها لا يشكل دعامة قوية لبناء هيكلية اقتصادية، وعلى الرغم من ذلك ، فلا بد من العمل على تنمية هذه المصادر والاستفادة القصوى منها لتساهم في دعم الوضع الاقتصادي الضعيف في البلاد حتى يتمكن القطر من البقاء في ظل هذه الظروف الصعبة .

إننا نرى ما يلي :

١ـ العمل على تنمية وتطوير مصادر الثروات الطبيعية ، مثل الفوسفات والبوتاس .

٢ـ الاهتمام بميناء الأردن الرئيسي ، ميناء العقبة ، ليأخذ دوراً فعالاً في تنشيط الحركة التجارية للأردن وللدول العربية المجاورة .

٣ـ زيادة الاهتمام بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي ، من خلال فريق وطني يتمتع بكفاءة علمية في هذا المجال ، وبالتعاون مع الدول العربية والصديقة ، ذات الخبرة والقدرة على توفير التكنولوجيا اللازمة .

٤ـ الاهتمام بمصانع الأسمنت القائمة ، حيث تشهد البلاد حركة عمرانية تتطلب توفير الاحتياجات اللازمة من هذه المادة .

٥ـ بذل الجهود اللازمة للتنقيب عن المعادن ، كالمنجنيز والنحاس في البلاد ، خاصة وأن المنطقة الجنوبية ، تؤشر على وجود مثل هذه المعادن .

٦ـ دعم وتوفير الاحتياجات اللازمة لصناعة الزجاج ، نظراً لأهمية هذه المادة ، وحاجة المجتمع المتزايدة لها ، والقدرة على توفير المواد الضرورية لهذه الصناعة الموجودة في البلاد .

٧ـ إنشاء الصناعات المرافقة إلى جانب الثروات الطبيعية ، خاصة في مادتي الفوسفات والبوتاس للاستفادة القصوى من هاتين المادتين .

و. النظام الضريبي :

النظام الضريبي في البلاد يحتاج إلى وقفة جادة ، حيث تتحمل الدولة العبء الأكبر في تقديم الخدمات والإنفاق العام ، وهي لا تملك مصادر لملاحقة الإنفاق المتزايد على هذه الخدمات ، ومن هنا ، فإن التكامل الاجتماعي ، ومبدأ أن للفقراء حقاً في أموال الأغنياء ، لا بد أن يظهر ذلك بوضوح من خلال نظام ضريبي ، يكفل أن يساهم الغني بقدر أكبر في التنمية وتوفير الخدمات أكثر بكثير من الفقير الذي يكاد الفقر ، والبطالة ، وارتفاع الأسعار ، تأتي عليه وعلى أولاده .

إننا نرى أن الحاجة ماسة ، لتشريع قانون لإصلاح النظام الضريبي ، يستطيع أن يسد كل المنافذ، التي يتهرب منها دافعو الضرائب ، وأن توضع العقوبات الصارمة في حق هؤلاء المتهربين، كما أن تطبيق نظام الضريبة التصاعدية يكفل العدالة بين دافعي الضرائب ، ويحد من الغنى الفاحش ، وفي مجال إصلاح النظام الضريبي ، لا بد من الالتفات إلى تحديث كادر ضريبة الدخل ، وتزويده بالكفاءات الإدارية القادرة على ممارسة دورها بفعالية ، ذات صبغة علمية حديثة ، وأن يتم تدريب وتأهيل القوى العاملة في الجهاز الضريبي ، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لهذه القوى لتوفر لهم الحماية ، والمناعة من التسيب ، واللامبالاة ، والانغماس في الفساد المالي .

ز. البطالة :

يعاني الأردن في السنوات الأخيرة من أزمة بطالة حادة جداً ساهمت وتساهم في الارتفاع من حدة الفقر ، وتساهم في خلق مشاكل اجتماعية ونفسية في صفوف المواطنين، والأردن الذي يعاني من شحٍّ في موارده الطبيعية ، لا يمكن له أن ينعم بالطمأنينة والعيش بأمان في مثل هذه الأوضاع ، بالإضافة إلى وجود العدو المتربص والمدعوم من أغنى الدول الإمبريالية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية .

إننا قبل أن نقدم بعضاً من المؤشرات لأسباب هذه البطالة ، لا بد أن نعي أن أمراضاً مثل البطالة والفقر وفقدان الأمن والاستقرار ، وما يتبعها يعود لغياب عامل واحد يشمل كافة الأقطار العربية وهو غياب الوحدة العربية بأية صورة من صورها بحيث تستطيع هذه الأقطار أن تكمل بعضها بعضاً وتسد حاجاتها وتوفر متطلبات مواطنيها ولهذا فإن ما نعرضه من مؤشرات وحلول هنا ليست بالمؤشرات أو الحلول الناجعة في ظل التجزأة ، ولكن ما هي إلا مسكنات تنفع في تخفيف الآلام ولن تصل إلى شفاء المريض .

إن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم البطالة في الأردن تتمثل فيما يلي :

١- السياسة التعليمية التقليدية التي ساهمت في ازدياد أعداد الخريجين من المعاهد والجامعات في ظل نظام قبول غير مدروس في هذه المعاهد والجامعات .

٢- التسيب الإداري ، والفساد الاجتماعي ، الذي أصاب فئة من المسؤولين ، وغياب رؤية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

٣- تدفق الهجرة من الريف إلى المدينة لحرمان مواطني الريف من الخدمات ، وتوفير فرص العمل لديهم .

٤- ضعف إمكانيات الأردن الطبيعية ، وشح مياه الأمطار لسنوات عديدة متتالية ، وعدم الالتفات إلى الاهتمام بالزراعة .

٥- فتح سوق العمل على مصراعيه لتوافد القوى العاملة غير المحلية ، والتردد في اتخاذ القرار للحد من توافر هذه القوى ، نتيجة الضغوط الداخلية من أرباب العمل ، أو الضغوط الخارجية من قبل الدول التي تتبع لها هذه القوى .

٦- تردد القوى العاملة الأردنية في إشغال الأعمال ، والوظائف في مجال الخدمات العامة .

٧- الآثار السلبية المترتبة على تهجير القوى العاملة الأردنية من الجزيرة ، ودول الخليج العربي.

٨- توقف المساعدات المالية العربية نتيجة لجهل الأنظمة العربية بأهمية التنسيق ، والترابط فيما بين الدول العربية من جهة ، أو لارتباط مثل هذه الأنظمة بمصالح الدول ذات العداء التاريخي للأمة العربية .

فيما يلي سنقوم بعرض الحلول التي ستساهم في التخفيف من حدة البطالة ، مؤكدين أن الحل الجذري والناجع يمكن في تحقيق أماني الأمة العربية وطموحاتها في بناء دولتها العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج ، وفيما يلي بعض هذه المقترحات لمعالجة مشكلة البطالة :

١- إقامة المشاريع الاستثمارية ، وخاصة في المجال الزراعي والصناعات الخفيفة .

٢- تحديد الحد الأدنى للأجور تحفظ حقوق العامل الأردني ، وتمنع أرباب العمل من استغلال رخص الأيدي العاملة الوافدة على حساب تشغيل الأيدي العاملة الوطنية .

٣- إنشاء بنك للتنمية والاستثمار ، بالإضافة إلى الصناديق الوطنية ، مهمته تقديم القروض الميسرة للمستثمرين الصغار والفلاحين .

٤ـ تشجيع الصناعات الوطنية بمساعدتها بفتح أسواق خارجية ، ومنع استيراد السلع المشابهة ، أو بزيادة الرسوم الجمركية على استيراد السلع الأجنبية المشابهة .

٥ـ إعادة تأهيل حملة شهادات دبلوم المجتمع ، والشهادات الجامعية الذين لا تتوفر لديهم فرص عمل .

٦ـ وضع خطط مستقبلية تعالج الأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتصويب السياسة الاقتصادية .

٧ـ الحد من القبول في كليات المجتمع ، وعدم إعطاء تراخيص لجامعات أهلية جديدة ، ما لم تتوفر لدى مثل هذه الجامعات برامج ، وتخصصات نوعية غير موجودة في الجامعات الحكومية ، أو إن الجامعات الحكومية لا تستوعب الأعداد المطلوبة .

٨ـ وضع قانون خاص بمعاقبة المتلاعبين بالمال العام .

٩ـ تأجير الأراضي الأميرية للمواطنين القادرين على استغلالها بمساحات محددة ، وتوفير القروض لهؤلاء المواطنين ، وتشجيع التعاونيات الزراعية لتقديم الخدمات .

١٠ ـ وضع سياسة تعليمية تنسجم فيها مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية وحاجات المجتمع.

١١ـ وقف زحف الصحراء ، والعمران على الأراضي الزراعية ، والعمل على استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة .

١٢ـ البحث عن توفير أسواق عمل للأردنيين في الخارج ، من خلال المزيد من التنسيق بين الأطراف العربية ، والعمل على حماية حقوق العاملين ، ومتابعة شؤونهم وتوجيه مدخراتهم .

١٣ـ وضع قانون عمل متطور يتماشى مع روح الديمقراطية ، ويحمي حقوق العامل ، ويمنحه الطمأنينة والاستقرار ، ويضمن له المستوى المقبول من العيش الكريم .

ثانياً : المجالات التربوية وتنمية القوى البشرية :(*)

أ. السياسة التربوية والتعليم العالي :

لا بد من رسم سياسة تربوية تتميز بالثبات ، والوضوح ، والتكامل ، والمرونة ، كي تساهم

(*) يلاحظ بأننا نعيد التأكيد هنا، وكما سبق أن تحدثنا عندما تطرقنا إلى الحديث في مجال التربية وتنمية الموارد البشرية.

في إنجاز الأهداف التعليمية ، كما تتصف السياسة التربوية بأنها عامة ، حتى يتمكن المسؤولون والفنيون من الحرية في اتخاذ القرارات الملائمة ، حسب متطلبات الموقف ، والمشكلة التي هم بصددها ، ويفترض أن تكون السياسة التربوية واضحة ومفهومة لجميع العاملين في المؤسسة التعليمية ، ولا تتأثر بتغيير هذا المسؤول أو ذاك أو في ضوء المزاج الفردي ، وهذا يعني المرونة لا الجمود بحيث يسهل تطوير هذه السياسة ، وتنميتها في ضوء الظروف والحاجات المتغيرة .

إن السياسة التعليمية يجب أن تهدف إلى تربية الشعب وتربية شخصية المواطن ، وتنشئة جيل صالح الجسم ، سليم العقل ، سديد الفكر ، قويم الخلق ، يدرك حقوقه وواجباته ، كما تهدف السياسة التعليمية في نشر الثقافة القومية ، والفكر الإنساني بين جميع الأفراد وفي جميع أنحاء البلاد .

إن السياسة التعليمية جزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية ، التي تجسد أهداف الوحدة الوطنية ، والتحرر من التخلف والتجزئة ، وتكوين جيل يدرك روح العصر وقيمة الحضارة الحديثة ، وهي تشمل مجموعة من الأغراض ذات طبيعة فلسفية وثقافية عامة ، واتجاهات وطنية، وأغراض اقتصادية واجتماعية ، ذات فترة محددة ، وأغراض تربوية عامة ، لتحقيق أهداف المجتمع ، وأغراض تربوية محددة ونوعية تتطلبها مراحل التعليم وأنواعه .

إن تدني مستوى التعليم في الأردن ، وعدم القدرة على توفير الاحتياجات اللازمة للمجتمع، ومتطلبات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وعدم الاعتراف بالتعليم كمهنة ، وغياب مشاركة المواطنين في قضايا التربية والتعليم ، وضعف المواءمة بين التعليم والعمل ، يعود إلى النتائج المترتبة عن غياب سياسة تعليمية في الأردن .

إن بلورة سياسة تربوية تعليمية تحقق الطموحات والرغبات ، والتطلعات من خلال ما يلي :

١ـ إنشاء مجلس التربية والتعليم في كل محافظة ، لمشاركة الجماهير في شؤون التعليم .

٢ـ تفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين في المدارس .

٣ـ تطبيق اللامركزية ، بحيث يصبح دور وزارة التربية والتعليم مقتصراً على التخطيط ، والتقويم ، والإشراف .

٤ـ إشراك القطاع الواسع من المعلمين برسم السياسة التربوية من خلال الاعتراف بالتعليم كمهنة ، والسماح بإقامة نقابة للمعلمين .

٥ـ ربط التعليم ومخرجاته بحاجات المجتمع ، ومتطلبات التنمية .

٦ـ ربط الصلة بين التعليم والعمل في مواقع الإنتاج .

٧- تحديد التوازن في التخصصات التعليمية ، حيث النقص الحاد في بعض التخصصات ، والزيادة الحادة في تخصصات أخرى .

٨- إعادة النظر في هيكلية الكليات الجامعية ، وأنواع التخصصات والمساقات ، التي تدرس في الجامعات .

٩- تحديد مستوى القبول في الجامعات ، والكليات في ضوء احتياجات السوق فيما يتعلق بالتخصصات الإنسانية .

١٠- الحد من انتشار كليات المجتمع ، والجامعات الأهلية ، دون وضع ضوابط ومعايير لأنواع الكليات والمساقات الدراسية .

١١- تثقيف الطلاب ، وأفراد المجتمع على أهمية المهنة ودورها في بناء المجتمع ، والعمل على تمهين التعليم إلى ما لا يقل عن ٥٠%.

١٢- تثقيف الطلاب والمجتمع على أن الشهادة لا تعني الوظيفة ، وما المؤهل العلمي إلا توسيع لمدارك الإنسان ، ومساعدته على مواجهة الحياة .

ب - تنمية وتطوير القوى البشرية :

لقد ذهب الأردن بعيداً في تطوير قواه العاملة من خلال توفير الفرص الأكاديمية ، والفنية ، وجهد في توفير المقعد الدراسي لكل من يبلغ السن القانوني للقبول ، وأخذت قواه العاملة تشكل مصدراً رئيسياً لقطاع الاقتصاد ، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها ، قد أظهرت أن هناك خللاً في مجمل السياسات التربوية ، التي لم تأخذ بعين الاعتبار أن عملية التطوير لا بد لها من الاستمرار في الدوران ، وما كان قابلاً للاستثمار بالأمس ، قد لا يكون صالحاً اليوم ، وما كان قادراً على توفير فرصة عمل ، قد أصبح غير قابل الآن ، أو أنه يحتاج إلى فرص عمل تختلف كلياً ، أو جزئياً نظراً لظروف المرحلة التي يمر بها ، أو لطبيعة التطور ، ولهذا فقد لزم على المخططين لتوفير القوى العاملة أن يأخذوا بعين الاعتبار طبيعة كل مرحلة وظروفها ، حتى يتمكنوا من توفير الاحتياجات اللازمة من هذه القوى ، ولهذا فإن الواجب يقتضي وضع خطط التدريب والتأهيل للقوى العاملة المحلية ، لتتناسب مع متطلبات السوق ، وإعادة النظر في النظام التربوي ومخرجاته .

إن تنمية القوى البشرية وتطويرها تتطلب ما يلي :

أولاً : معالجة ضعف أداء الجهاز الإداري

١ـ وضع نظام للتصنيف والتوصيف الوظيفي ، وعدم تجاوزه بأي حال من الأحوال .

٢ـ وضع الرجل المناسب في الجانب المناسب .

٣ـ وضع نظام للحوافز ، وآخر للعقوبات الإدارية .

٤ـ دعم ديوان الخدمة المدنية بالكفاءات القادرة على المساهمة في تحسين أداء الجهاز الإداري .

٥ـ دعم المعاهد الخاصة بالتدريب الإداري وتحديثها .

٦ـ إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية وتطوير العمل الإداري .

٧ـ تطوير أداء الجهاز الإداري في المحافظات لتسهيل الانتقال إلى مرحلة تطبيق اللامركزية .

ثانياً :المواءمة فيما بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية :

١ـ إعادة النظر في التعليم الجامعي والمتوسط ، فيما يتعلق بالبرامج والتخصصات .

٢ـ إعادة النظر في نسب النجاح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة .

٣ـ إعادة النظر في سياسة القبول في التعليم الجامعي والمتوسط .

٤ـ عدم الترخيص لجامعات حكومية ، أو أهلية ما لم تكن مثل هذه الجامعات إضافة نوعية للتعليم ، حيث تقدم برامج ودراسات غير متوفرة في السوق المحلي .

٥ـ وضع خطة للموازنة فيما بين التعليم الأكاديمي والمهني .

٦ـ إعادة النظر في الجهاز الإداري التربوي المركزي ، وعلى صعيد مديريات التربية والتعليم ، وهنا نعيد التركيز على ما ورد فيما يتعلق بالسياسة التعليمية :

أ ـ إنشاء مجلس للتربية في كل محافظة لمشاركة الجماهير في شؤون التربية والتعليم .

ب ـ تفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين ، لمساعدة مدير المدرسة مادياً ، ومعنوياً في إدارة شؤون المدرسة .

ج ـ تطبيق اللامركزية بشكل متزايد ، بحيث تصبح مسؤولية الوزارة متعلقة ، بالتخطيط ، والتقويم ، والإشراف فقط .

د ـ إشراك القطاع الواسع من المعلمين في المساهمة بالإشراف على شؤون التربية والتعليم .

٧ـ إعداد المعلمين وتأهيلهم ، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لممارسة مهنة التعليم ،

والاعتراف بالتعليم كمهنة كغيرها من المهن ، تأخذ حقها في التنظيم النقابي .

ثالثاً : ضعف فعاليات التأهيل والتدريب

إن سوق العمل مليئة بالتخصصات والمؤهلات الوطنية ، التي لا تتوفر لديها فرص عمل ، مما يسبب انعكاسات سلبية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن السوق مليئة بالعمالة الوافدة ، والتي لها انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية .

لقد آن الأوان لإعداد الدراسات عن حالتي العمالة الوطنية والوافدة ، وتحديد نوعيتها ، ووضع البرامج ، والخطط لإحلال العمالة الوطنية بدلاً من الوافدة من خلال برامج تدريب وتأهيل العمالة الوطنية لمختلف أنواع العمل ، الذي تحتله العمالة الوافدة ، وقد يقف أصحاب العمل في وجه مثل هذه البرامج ، والخطط ، حيث أن رخص الأيدي العاملة الوافدة يغريهم إلى التمسك بها على حساب الأيدي العاملة الوطنية ، ولزيادة فعاليات التدريب والتأهيل ،لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها :

١ـ إعداد دراسات مفصلة عن الأيدي العاملة الوطنية والعمالة الوافدة .

٢ـ وضع خطط قصيرة لإحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة .

٣ـ سن القوانين والأنظمة الملزمة لأصحاب العمل ، لتنفيذ خطة الإحلال .

٤ـ مراقبة دخول الأيدي العاملة الوافدة ، وعدم إتاحة الفرصة لها لمنافسة الأيدي العاملة الوطنية على حقها في العمل .

٥ـ تحديد الأجور في كافة القطاعات ، بحيث تضمن الأيدي العاملة الوطنية مستوى جيداً من الأجر .

٦ـ دعم مؤسسة التدريب المهني ، وكافة المعاهد المهنية ذات الاختصاص .

٧ـ ضبط مخرجات المعاهد ، والكليات حتى لا يقع خلل في توفير احتياجات سوق العمل .

٨ـ دراسة إيجاد أسواق عمل خارجية ، للتخفيف من حدة البطالة .

٩ـ تشجيع ودعم الاستثمار ، وخاصة المشاريع الفردية .

١٠ـ خلق فرص عمل جديدة ، خاصة في القطاع الزراعي .

إن وزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالي ، ووزارة التخطيط ، والعمل والجامعات والمراكز البحثية ، لا بد أن تناط بها دراسة مخرجات النظام التعليمي ، وإعداد البرامج ، والدراسات

لتصويب المسيرة التربوية من خلال إعداد الدراسات الدقيقة ، لمصادر مدخلات التعليم ، حتى يتسنى أن يقدم مخرجات توفر حاجات المجتمع ، ومتطلبات التنمية ، كما إن وزارة العمل والتخطيط والنقابات والتجمعات المهنية يناط بها إعداد الدراسات عن سوق العمل ومتطلباته ، وخطط التنمية الاقتصادية ومتطلباتها من القوى العاملة المدربة ، وأن ديوان الخدمة المدنية ومؤسسة التدريب المهني ، والمعاهد المتخصصة وصندوق التنمية والتشغيل تستطيع أن تقوم بدورها في مجال التدريب والتأهيل .

إن جميع الجهات المعنية مدعوة إلى تنسيق الجهود من أجل تنمية وتطوير القوى البشرية ، فالأردن الذي يفخر بأنه يملك مخزوناً بشرياً يمتاز بالتأهل العلمي ، والقدرة على الإنتاجية والنشاط ، لقادر على أن يظل محافظاً على ميزاته هذه إذا توافرت النوايا الصادقة ، والعمل الجاد والدؤوب .



الهوامش

(١) الشاذلي العيّاري «تأملات في مسألة الحق في التنمية في الوطن العربي» مجلة شؤون عربية العدد ٧٩ ، أيلول، ١٩٩٤م .

(٢) د.حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، دار سينا للنشر ـ القاهرة ، ١٩٩٣م.

(٣) د. عصام رشيد حويش ، التنمية والتخطيط في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٩م، ص ١٠ .

(٤) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(٥) د. سعدون حمادي ، «القومية العربية والتحديات المعاصرة »، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ـ١٩٨٥م ، ص٤٩.

(٦) د. عصام رشيد حويش ـ مصدر سابق ـ ص ٥٨ـ ٥٩ .

(٧) أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعي :تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨١م .

(٨)**Adams Smith : The Wealth of Naitons، Vol.II، London،J.M.Dent and Sons Ltd.، 1958، PP. 182-211.**

(٩) سمير أمين ، التطور اللامتكافيء ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ط٢ ، ترجمة برهان غليون ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٨م ، ص ١٥٩ .

(١٠) إبراهيم سعد الدين عبد الله «دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٢ ، العدد ١٣٧ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩م .

(١١) عبد الخالق عبد الله : التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية "، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، كانون الثاني ، ١٩٩٣م .

(١٢) المصدر السابق نفسه .

(١٣) يوسف الصايغ :إشكالية التنمية بالاعتماد على النفس ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢م ، عرض نقدي لكتاب ، محمود عبد الفضيل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، كانون ثاني ١٩٩٣م .

(١٤) غالب الفريجات ، دراسة كمشروع للبرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمؤتمر العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني ، ١٩٩٢م.



الفصل السادس

التنمية الريفية ودور المجالس المحلية

مقدمة

١ـ لمحة تاريخية

٢ـ سمات أهل الريف

٣ـ الأهداف والأولويات

٤ـ العوامل المؤثرة على التنمية

٥ـ المشاكل والعقبات

٦ـ ما العمل؟





التنمية الريفية ودور المجالس المحلية

مقدمة

إن النمو والإنفتاح هما المعنى الحديث للتنمية بحيث يتم استيعاب الطاقات البشرية والإمكانيات المادية الكامنة لدى المجتمع لإحداث عمليات التغيير المقصودة من خلال السياسات والبرامج المعدة بإشراف الهيئات المحلية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية باستخدام أنماط اجتماعية، اقتصادية ، ثقافية وتربوية متطورة ، وإعادة توجيهها لخدمة الفئات المستهدفة، مع عدالة في التوزيع ، وطرق أقصر وأسرع ، وكلفة أقل [١] .

تعني التنمية الريفية ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف إلى رفع مستوى معيشة سكان الريف من خلال مجهوداتهم الذاتية ، وهذا يتطلب إعادة توزيع الموارد الوطنية بما يضمن التوازن بين الخدمات الإنتاجية وقوى الإنتاج ودرجة الرفاهية المرجوة لسكان الريف [٢] .

عانت المجتمعات المحلية ـ الريفية ـ إهمالاً شديداً بالمقارنة مع تنمية المدن ، وقد نجم عن ذلك اتساع الفجوة بين دخول الأفراد في المجتمعين ، وأدى إلى انخفاض مستويات المعيشة في المناطق الريفية ، وقد ارتبط رفع مستوى معيشة الدول النامية بوجود قطاع زراعي قوي ، وصاحب هذا القطاع في المجتمعات الريفية إهمال شديد [٣] .

لم تعد التنمية الريفية كما كانت في السابق تهتم بالتركيز على تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، وقد أصبحت تركز على النمو المقترن بعدالة التوزيع في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن هنا برزت أهمية استئصال الفقر كأساس لتغيير الحياة في الريف ، ومشاركة السكان في القوة الاقتصادية والسياسية ، وفي كل مرحلة من مراحل عملية التنمية ، كما لا ننسى أهمية عدالة توزيع المياه والأراضي وتشجيع اشتراك المرأة الريفية وضمان تلبية احتياجاتها وتنمية

النشاطات الريفية والتعليم والتدريب والإرشاد [٤].

إن نجاح التنمية الريفية يتوقف على ضمان أن تصل المزايا والمنافع إلى مستحقيها ، وليتم ذلك فلا بد من تحديد تلك الفئات مع المجتمع المحلي الذي هو بأشد الحاجة إلى المساعدة ، وتوفير الأجهزة الملائمة لتحقيق التنمية من خلال البرامج والمشروعات ، مع الأخذ بعين الاعتبار إعادة النظر في التأكد من جدوى وفعالية مثل هذه المشروعات ، إننا نستطيع أن نستخلص من مفهوم تنمية المجتمعات المحلية ما يلي :-

- تنمية المجتمع المحلي أسلوب عمل منظم ومخطط لرفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية .
- لسكان المجتمع المحلي الدور الأساسي والفعال في برامج تنمية مجتمعهم .
- الجهد الحكومي عنصر مهم في رفد عمليات تنمية المجتمع المحلي .
- لا تقتصر نشاطات تنمية المجتمع المحلي على جانب واحد من الحياة بل هي تشمل المجتمع بأسره ، ولا تستثني فئة منه [٥] .

١- لمحة تاريخية

لقد بدأت المحاولات الحكومية في اتجاه تنمية الريف الأردني في منتصف الخمسينات ، حيث أنشيء مجلس الإعمار الأردني ، فالمجلس القومي للتخطيط/دائرة الإصلاح الريفي ، مركز بيت حنينا ، المرشد في النواحي الصحية والاجتماعية والزراعية والاقتصادية بالتعاون مع موظفي الوزارات والدوائر المختلفة، واستمرت حتى ١٩٦٧م [٦].

ومع مطلع الستينات قامت جامعة الدول العربية ، بالتعاون مع الحكومة بإنشاء مركز تنمية في الفحيص ، إلا أن هذه التجربة قد فشلت ، وحول المركز إلى مستشفى للأمراض العقلية.

ثم تأسيس قسم تنمية المجتمعات المحلية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عام ١٩٦٩م ، وتحول هذا القسم إلى دائرة عام ١٩٧٢م تسمى دائرة التنمية والتسجيل التعاوني ، وفيما بعد بمديرية التنمية الاجتماعية ، وفي عام ١٩٧٨ أصبحت تسمى بمديرية تنمية المجتمعات المحلية [٧].

ومع مطلع السبعينات ، ومن خلال الخطة الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥م ومن بعدها الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠م ، تم إنشاء مراكز لتنمية المجتمعات المحلية ، وخاصة الريفية/سما السرحان ١٩٧٢م ، ذيبان ١٩٧٧م ، كريمة ١٩٧٩م ، مركز الأميرة رحمة ١٩٧٩م [٨] .

وفي عام ١٩٨٦م ، تم تأسيس أول وزارة للتنمية الاجتماعية امتداداً لوزارة الشؤون

الاجتماعية والعمل ، وينص نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٠م على أن تنشأ في الوزارة مديرية تنمية المجتمعات المحلية التي تهدف إلى تعبئة الجهود الأهلية المحلية للمشاركة مع الأجهزة الرسمية في عمليات تنمية المجتمعات المحلية لرفع مستوى سكانها اجتماعياً واقتصادياً والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة .

وفي عام ١٩٨٢م ، تم تأسيس مركز تنمية المجتمع المحلي/حي هملان (٩)، وفي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ تبنى الأردن مفهوم ونهج التنمية الريفية الشاملة كأساس للتنمية الزراعية ، وتوفير البنية التحتية الضرورية لضمان نجاح المشروعات الزراعية وتحقيق الأهداف المرجوة (١٠) .

يشكل سكان الريف في الأردن ٦٥% - من سكان البلاد قبل أربعة عقود ، وفي ١٩٦١م أصبحت النسبة ٤٧% . أما في عام ١٩٨٩م فقد تدنت النسبة إلى ٣٠% حيث أصبحت المدن تضم ٧٠% من السكان ، ولقد كان أهل الريف يتمتعون باكتفاء ذاتي نسبي قبل أربعة عقود ، بل ويصدرون فائض ما ينتجون في حين أنهم أصبحوا غير قادرين على إعالة أنفسهم (١١) .

لقد كانت الزراعة تشكل المصدر الرئيسي للعمل لغالبية سكان الريف ، وفي الوقت الحاضر ، فإن أغلبية الشباب يعرضون عن العمل في الزراعة ، وأن من بقي يعمل في الزراعة هم من المسنين، ولم تتوفر لهم فرص تعليم كافية ، وارتفعت أساليب الزراعة الحديثة ، ومع هذا فقد استمر شيوع أساليب الزراعة القديمة والتقليدية بين قطاع المزارعين ، وتفتت ملكية الأراضي الزراعية ، وعجز في خدمات الإرشاد الزراعي ، ومشاكل التسويق الزراعي ، ونقص في المياه(١٢) .

لقد أدى انخفاض مردود العمل الزراعي إلى اضطرار نسبة عالية من السكان إلى هجرة الأرض والريف ، والتوجه للعمل في مؤسسات الدولة ، وبخاصة الجيش ، وشيوع الفقر في الصفوف ، والنقص في توفر الخدمات كالتعليم والصحة والطرقات ، والرغبة في تحسين المستوى المعيشي ومستوى الدخل والرغبة في التعليم العالي ، وخلو الريف من خدمات التسلية والترفيه والثقافة ، ولغياب أشكال التمثيل الشعبي ، فقد حرم أهل الريف من المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بحياتهم ، ولهذا لم يكن لهم دور في خطط التنمية التي تهدف إلى خدمة الإنسان لغياب الديموقراطية التي تشكل شرطاً لا غنى عنه لنجاح خطط التنمية (١٣) .

٢- سمات أهل الريف الأردني :

إن الظروف الموضوعية لمجتمع الريف هي التي تقف خلف تكوين السمات المميزة والسائدة

التي تحدد أنواع السلوكيات وأشكالها المختلفة ولها أهمية بالغة وآثار مترتبة في مسار تكوين التنمية الريفية ويمكن إيجاد السمات الأساسية من خلال الاتجاهات التالية (١٤) .

أ. الاتجاهات الاجتماعية

تمثل اتجاهات سكان الريف الاجتماعية في القيم السائدة التالية :-

- قيمة الرجولة المطلقة في الأسرة وتحمل المسؤولية .
- قيمة القناعة المتمثلة في سلوك البساطة في المأكل والملبس والاعتدال وضبط النفس والصبر .
- قيمة الشجاعة والكرم فيما يتعلق بالدفاع عن الجماعة والنفس .
- التميز في معاملة الأبناء من الجنسين في العمل ومواصلة التعليم .
- أهمية رابطة الدم .

ب . اتجاهات العمل :

تشير الدراسات بأن الاتجاه السائد في مناطق الريف بشأن العمل هو ما يلي :

- تفضيل العمل الوظيفي .
- عدم الرغبة لدى أرباب الأسرة في ممارسة أبنائهم للعمل الزراعي .
- النظرة الدونية للعمل اليدوي .

ج . اتجاهات تحمل المسؤولية والمشاركة العامة :

يبدي أهل الريف ميلاً واضحاً إلى ما يلي :

- تفضيل المصالح الخاصة على المصالح العامة ، مما يعزز النزعة الفردية.
- تفضيل مصلحة العشيرة على المصلحة العامة ، مما يعزز النزعة العشائرية .
- الإيجابية في القول فيما يتعلق بالمشاركة العامة ، والسلبية في الفعل .

د . الاتجاه الثقافي :

يرتبط الاتجاه الثقافي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التعليم ومحو الأمية ، وقد دلت الدراسات أن نسبة عالية من سكان الريف لا يمارسون أي نوع من النشاطات الثقافية، وهناك نسبة متوسطة فيما يتعلق بقراءة الصحف والمطبوعات ، إلا أن الاستماع إلى البرامج الإذاعية

ومشاهدة التلفزيون تحتلان مرتبة عالية ، وغالبية القيم الثقافية السائدة غير علمية .

هـ . اتجاهات تنظيم الأسرة :

إن الخلفية الدينية أولاً ، بالإضافة إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ثانياً ، يعملان على تحديد اتجاهات تنظيم الأسرة ، حيث توفر عدم القناعة بتحديد النسل ، كما أن مسؤولية البيت واتخاذ القرار فيما يخص مصروفات المنزل على عاتق الرجل [١٥] .

٣ . الأهداف والأولويات :

إن التنمية الريفية الحقيقية ليست أكثر من تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي لإزالة الفقر بين الناس سكان الريف من خلال العمل على رفع مستوى إنتاجيتهم ودخولهم بمشاركتهم الذاتية في عملية الإنتاج ، ولهذا فإن موضوع التنمية الريفية ينصب على فقراء الريف .

إن النظر إلى التنمية الريفية من خلال الإطار الزمني يدفعنا إلى تصنيف أهداف التنمية إلى مجموعتين : الأولى ذات بعد زمني قريب ، والثانية بعيدة المدى ، إلا أنهما تلتقيان في استراتيجية واحدة ، وتتلخص هذه الإستراتيجية في تحقيق النمو المتزايد في الإنتاج والدخل الفردي وتوسيع فرص العمالة المنتجة لجماهير الفقراء من الريف وتحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في توزيع العوائد ، والاهتمام بزيادة نصيب الفرد الريفي من الخدمات الإنتاجية لتحسين إنتاجيته ، ومن الخدمات غير الإنتاجية لزيادة مستوى رفاهيته والعمل على تقريب الفوارق بين القرية والمدينة من خلال خلق قنوات التعامل والتأثير المتبادل فيما بينهم .

إن الأهداف ذات البعد الزمني القريب أو المتوسط هي الأهداف العملية التي تسعى إلى وقف التدهور المستمر في مستويات معيشة الفقراء ، وأما الأهداف ذات المدى الطويل فهي التي تهدف إلى إدخال تغييرات جذرية في هياكل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العاملة في الريف ، بحيث تحول فقراء الريف إلى فلاحين ينتجون للسوق والعمل على تنويع النشاط الإنتاجي ، بحيث يتجاوز الأنشطة الزراعية البحتة إلى الأنشطة الزراعية الصناعية والصناعية الزراعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الهدف الأول والأخير هو الإنسان والإنسان الفقير [١٦] .

وفي هذا السياق ، فإننا نركز على ما يلي :

- دعم وتطوير برامج تنمية المجتمع الهادفة إلى تطوير أحوال المواطنين الاجتماعية والاقتصادية.

- دعم الجهود الذاتية وتشجيع المبادرات الأهلية ومساندة الجمعيات الأهلية التطوعية والجمعيات التعاونية وتنظيمها والإشراف عليها .

- رعاية الأسرة والأمومة ورفع مستوى الوعي لدى المرأة في مجالات رعاية الأطفال والتدبير المنزلي ، والتدريب على المهارات الإنتاجية والقضاء على الأمية .

- إيجاد التنظيمات المحلية لممارسة المشاركة الأهلية ، وتنظيم ودعم الهيئات التطوعية لتحقيق التنمية الاجتماعية .

- توفير برامج التدريب والتأهيل المهني والفني للجنسين ، وخاصة في مجالات احتياجات المجتمع المحلي .

- العمل على توفير الخدمات الأساسية ، والعمل على ربط المواطن بأرضه للحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة .

- استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة في البيئة المحلية للمساهمة في تطوير وتحسين أحوال المواطنين الاقتصادية والاجتماعية .

- تنمية روح التعاون فيما بين البيت والمدرسة والجيرة والنادي .

- توفير القيادات المحلية الواعية لأهمية التخطيط ، وتنفيذ المشروعات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية الهادفة لخدمة المجتمع المحلي .

- تشجيع وتنظيم اللجان الأهلية للمساهمة في عملية التنمية ، وتعميق روح المشاركة مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة [١٧] .

- السعي لاشغال أوقات الفراغ لدى الرجل والمرأة بما يعود على المجتمع المحلي بالنفع .

- دفع القطاع الخاص للإسهام في برامج ومشاريع تنمية المجتمع المحلي .

٤- العوامل المؤثرة على التنمية :

تتأثر عملية التنمية الريفية بكثير من العوامل أهمها : [١٨]

- عوامل جغرافية وبيئية/حرارة ، رطوبة ، رياح ، أمطار ، مصادر الري ، أنهار ، جبال ، كذلك الأمراض والحشرات .

ـ عوامل اقتصادية /توفر الموارد الطبيعية والخدمات والمرافق العامة .

ـ عوامل اجتماعية /عادات وتقاليد ، مشكلة استغلال الأرض وملكيتها ،مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن .

ـ عوامل سياسية/وجود القيادة السياسية الواعية لأهمية التنمية والعمل لها، المركزية واللامركزية والتخطيط المركزي والإقليمي ودور المجتمعات المحليات في عمليات التنمية .

ـ عوامل فنية /مستوى الفن الإنتاجي المستخدم ، توفر الفنون الإنتاجية البديلة الأكثر تقدماً .

٥ ـ المشاكل والعقبات :

تتطلب عملية التنمية الريفية رصد المشاكل والعقبات التي تقف في طريق مسار عجلة التنمية ، حتى يتسنى تشخيص الواقع بشكل صحيح من خلال تحديد الإيجابيات والسلبيات ، الأولى للعمل على تعزيزها والثاني للعمل على معالجتها وتحييدها حتى لا تقف عائقا في نجاح مسيرة التنمية ، ومن هنا فإننا نرى أن أهم المشاكل والعقبات تتمثل فيما يلي :-

ـ قلة المعلومات والإحصاءات والدراسات التي تساهم في تشخيص واقع المجتمعات المحلية .

ـ ضعف أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية وتدني مستوى التنسيق والتعاون فيما بينها .

ـ ضعف مستوى التخطيط ، وعدم الحماس على تنفيذ ومتابعة البرامج الاستثمارية .

ـ صغر حجم التجمعات السكانية والتباعد فيما بينها ، مما يساهم في الحد من طموحات التنمية.

ـ قلة وندرة الموارد المالية لدعم البرامج والمشاريع الاستثمارية [١٩] .

ـ إهمال وسائل الإعلام والجهات المعنية لعملية التوعية والتثقيف اللازمين .

ـ تخلف نمط الإنتاج السائد في القطاعات الريفية وبالتكنولوجيا المرتبطة به.

ـ نقص الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة والواعية لأهمية التنمية الريفية.

ـ ضعف توفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية الريفي .

ـ قصر النظر في إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة للقيام بالبرامج والمشاريع الاقتصادية من حيث احتساب الجانب الاقتصادي دون الالتفات إلى الانعكاسات الاجتماعية لهذه البرامج والمشاريع [٢٠] .

٦ـ ما العمل :

للمجلس المحلي دور مهم في قيادة المجتمع وهذه القيادة في رأس أولوياتها وأهدافها تنمية وتطوير المجتمع وخدمته ، ولهذا فلا بد من السعي دائما على توفير فعاليات ونشاطات لجميع أفراد المجتمع المحلي ، وحتى تتم الاستفادة من كافة القدرات المتاحة ، فلا بد أن تكون هذه الفعاليات والنشاطات عامة للجميع على اختلاف الأعمار والمستويات الثقافية ، بالإضافة إلى فعاليات ونشاطات خاصة لفئة معينة من المواطنين هم بحاجة إلى رعاية وعناية خاصة كالأطفال والنساء في المجتمع [٢١] .

ولهذا لابد مما يلي :-

ـ تحقيق مشاركة السكان في عملية التنمية بطريقة ديموقراطية حتى يتم تحقيق لامركزية وشعبية التنمية الريفية .

ـ توفير الظروف الملائمة سواء أكانت اقتصادية أم سياسية ، أم اجتماعية لتحقيق التنمية الريفية.

ـ تشجيع اعتماد السكان المحليين على أنفسهم بصفة أساسية في إحداث التنمية [٢٢] .

ـ توفير برامج التدريب والتأهيل على المهن والمهارات كالخياطة ، التطريز، الأشغال اليدوية ، الرسم ، أشغال الخزف ، أشغال القش، التدبير المنزلي ، الحياكة،وأعمال الصيانة البسيطة للأدوات الكهربائية والصحية .

ـ فتح صفوف محو الأمية للجنسين .

ـ برامج ثقافية ودينية ورياضية ، واجتماعية من خلال تشجيع إقامة النوادي ودعمها وإتاحة الفرصة لديها لتلمس حاجات المجتمع وعرضها سواء أكان ذلك من خلال الندوات أو الأفلام أو الحفلات .

ـ تكوين جمعيات نسائية وتعاونيات إنتاجية .

ـ تنمية قدرات الأطفال واهتماماتهم في مختلف النواحي التربوية والاجتماعية ، وتوفير المعدات والوسائل اللازمة لذلك .

ـ حث الأفراد ـ رجالاً ونساءً ـ وخاصة الشباب ، على القيام بمشروعات لخدمة المجتمع المحلي ـ فتح الطرق ، تبليط القنوات ، رش الأشجار ، إنشاء الملاعب والحدائق العامة ، محلات النظافة، الاهتمام بالمزروعات المنزلية ، تشكيل الفرق الرياضية ، إجراء المسابقات ، إقامة الحفلات في المناسبات تنظيم دروس تقوية للطلاب .

- توفير السجلات الإحصائية عن المجتمع المحلي واحتياجاته من البرامج والمشاريع سواء الفردية منها أو الجماعية .

- تزويد المجالس المحلية باحتياجاتها من القوى العاملة كالمرشدين الاجتماعيين والزراعيين والمثقفين الصحيين والمعلمين والمدربين الفنيين.

- إن جوهر التنمية الريفية في التنمية الزراعية ، حيث حوالي ٨٠% من السكان في الريف يعملون في الزراعة ، ولهذا لا بد من التركيز على الجانب الزراعي ، وتوفير مستلزمات وأدوات نجاحه [٢٣] .

وفي هذا الصدد لا بد مما يلي : [٢٤]

١- استصلاح الأراضي الزراعية والتوسع الأفقي والرأسي .

٢- زيادة المشاتل التعاونية للأشتال الحرجية والمثمرة .

٣- توفير خدمات التوريد والتصدير من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية وإقامة مراكز التسويق الزراعي .

٤- توفير مخصصات الإقراض الزراعي والحيواني .

٥- تشجيع مشاريع الري .

٦- رعاية الثروة الحيوانية .

٧- توفير القوى الفنية المدربة في المجال الزراعي والحيواني وتقديم الخدمات اللازمة للفلاح .

٨- تطوير المنظمات الجماهيرية والنقابات والجمعيات ذات المساس المباشر في المجتمع المحلي وإعطائها الدور الفعال للقيام بمهامها الذي ينعكس إيجابيا على تنمية السكان .

٩- إنشاء اتحادات تعاونية نوعية متخصصة للقطاعات الهامة مثل التعاونيات الزراعية، تعاونيات الإسكان ، التعاونيات العمالية الإنتاجية ، التعاونيات النسوية ، تعاونيات الثروة الحيوانية [٢٥] .

لا بد من إتباع قواعد أساسية لتنمية المجتمع المحلي ، ولهذا يجب على المجالس المحلية في الريف أن تعي تماماً هذه القواعد وتعمل على تطبيقها في جميع أعمالها ونشاطاتها التي تقوم بها وفيما يلي أهم القواعد [٢٦] .

أولاً :إن من شروط نجاح أي عمل في مجال التنمية في المجتمعات المحلية هو إشراك الناس في جميع مراحل العمل ، حيث يتوفر لهم العمل ، ويخلق الرغبة والحماس للنجاح .

ثانياً :الوعي والإقناع هما وسيلتان ومهمتان في مجال التنمية ، بعكس الفرض والإكراه اللذان يحبطان أي عمل منتج .

ثالثاً :كسب الثقة ، ثقة المواطنين من جهة والثقة بنجاح البرامج والمشروعات من جهة أخرى.

رابعاً :استغلال الموارد المحلية ، حيث أن الموارد البشرية والمادية تشكلان طاقة غير محدودة يجب التفكير دائما في استغلالهما إلى أقصى حد ممكن .

خامساً : يجب الوعي على التركيز فيما يصاحب التنمية من تغيير في سلوك وتفكير الناس المعنيين بالتنمية حيث تنمية المجتمع ما هي إلا عملية تربية وتعليم وتغيير قبل أن تكون عملية بناء وتشييد .

سادساً:التخطيط والتنظيم يجب أن يصاحب أي مرحلة من مراحل التنمية وإلا فإن الفوضى والعشوائية لن تعطي الثمار المرجوة من التنمية المقصدره .

سابعاً :البدء بحاجة الناس ورغباتهم في إقامة أية مشاريع تنموية مع الأخذ بعين الاعتبار البدء بالمشروعات ذات الكلفة القليلة وسريعة النتائج لكسب ثقة الناس .

ثامناً :العمل مع الناس كما هم لا كما نريد حيث أن التكيف مع المجتمع وظروفه يتطلبان فهم هذا المجتمع وتشخيص الإيجابيات والسلبيات الاجتماعية فيه .

تاسعاً :التركيز على شمولية التنمية بحيث تشمل جميع مناحي الحياة في المجتمع الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية .

عاشراً :التعاون التام مع المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع المحلي والاستفادة التامةمما لديها والتنسيق معها في مجال المشروعات والبرامج التنموية .

حادي عشر الواقعية : يجب أن تكون برامجنا ومشاريعنا التنموية قائمة على تقدير الواقع وفي حدود الإمكانيات المتوفرة والممكنة .

ثاني عشر :ترتيب الأولويات . لا بد من تحديد درجة الأولوية في التنفيذ خاصة في الزمن والمال [٢٦] .

ثالث عشر :متابعة البرامج والمشروعات التنموية والعمل على استمرارية التقييم لجميع مراحل التخطيط في هذه البرامج والمشاريع ، والأخذ بعين الاعتبار قابلية التعديل والتغيير عند الضرورة[٢٨] .

الهوامش

(١) عدنان عبيدات،«التعاونيات ودورها في تنمية المجتمعات في المناطق المحتلة »، ندوة التنمية واقتصاديات الاعتماد على الذات في الوطن المحتل على ضوء التجربتين الأردنية والمصرية ، عمان ، أيلول ١٩٨٩م .

(٢) المعهد العربي للتخطيط في الكويت «ندوة التنمية الريفية في الأقطار العربية» ، الخرطوم ، نيسان ١٩٨٧م .

(٣) التنمية الريفية المتكاملة مع نظرة تطبيقية في الأرض المحتلة ، إعداد مديرية الشؤون الاقتصادية ، دائرة الشؤون الفلسطينية ، وزارة الخارجية ، أيلول ، ١٩٨٩م .

(٤) محاربة الفقر في الريف ، «برنامج عمل وإعلان المبادىء للمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية»، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة ، روما ١٩٨٣م .

(٥) خليل العزة :«استعراض لمفهوم وتطبيقات تنمية المجتمعات المحلية»، ندوة تنمية المجتمعات المحلية ، مركز الأمير رحمة للتنمية الاجتماعية ، عمان ١١ـ ١٢/١٠/١٩٨٣م.

(٦) تنمية المجتمعات المحلية في الأردن/إعداد فيصل الخطيب، مدير تنمية المجتمعات المحلية، وزارة التنمية الاجتماعية، الأردن ١٩٨٣م .

(٧) تنمية المجتمعات المحلية في الأردن /مصدر سابق .

(٨) تنمية المجتمعات المحلية في الأردن /مصدر سابق .

(٩) تنمية المجتمعات المحلية في الأردن /مصدر سابق .

(١٠) مكرم نشيوات ، «لمحات حول الريف والتنمية في الأردن» ، وزارة الزراعة/مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط ، عمان ، آذار ، ١٩٨٨م .

(١١) سليمان صويص «التحولات المعاصرة في المجتمعات الريفية :حالة الأردن ، ندوة التحولات الريفية المعاصرة في بلدان المشرق الأوسط ، عمان ١٧ـ ١٩ أيار ١٩٨٩م .

(١٢) سليمان صويص ، مصدر سابق .

(١٣) سليمان صويص ، مصدر سابق .

(١٤) شبيب أبو جابر ، «المجتمع الأردني ، دراسة اجتماعية تربوية» ، الجامعة الأردنية ، ١٩٧٩م .

(١٥) ندوة تنمية المرأة العربية في الريف ، استراتيجية العمل الاجتماعي العربي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية /الرعاية الاجتماعية ، ١٩٨٢م .

(١٦) المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، مصدر سابق .

(١٧) خليل العزة ، مصدر سابق .

(١٨) المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، مصدر سابق .

(١٩) سعد نصار ، «بعض قضايا تخطيط وبرمجة وتقييم مشروعات التنمية الريفية»، ندوة التنمية الريفية

واقتصاديات الاعتماد على الذات في الوطن المحتل على ضوء التجربتين الأردنية والمصرية ، عمان ، أيلول ١٩٨٩م .

(٢٠) تنمية المجتمعات المحلية في الأردن ، مصدر سابق .

(٢١) د. سعد نصار ، مصدر سابق .

(٢٢) عدنان عبيدات ، مصدر سابق .

(٢٣) المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، مصدر سابق .

(٢٤) عدنان عبيدات ، مصدر سابق .

(٢٥) التنمية الريفية المتكاملة مع نظرة تطبيقية في الأرض المحتلة ، مصدر سابق .

(٢٦) خليل العزة ، مصدر سابق .

(٢٧) خليل العزة ، مصدر سابق .

(٢٨) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، متابعة وتقييم مبادىء توجيهية للتنمية الريفية ، روما ، كانون أول ١٩٨٤م.



الفصل السابع

العمل التطوعي في خدمة المجتمع المحلي

١ـ تاريخ العمل التطوعي
٢ـ الأهداف العامة
٣ـ أهداف العمل التطوعي في الأردن
٤ـ تطوير العمل التطوعي
٥ـ لماذا الهيئات التطوعية والعمل التطوعي ؟
٦ـ المجالات
٧ـ التنسيق والتكامل
٨ـ أثر الهيئات التطوعية
٩ـ القضايا الاجتماعية ودور القطاع التطوعي
١٠ ـ البرامج والخدمات المقترحة
١١ـ أساليب العمل التطوعي في تنمية المجتمع المحلي
١٢ـ المشاكل والمعوقات



العمل التطوعي
في خدمة المجتمع المحلي

مقدمـة

إن قيم الأمة الأخلاقية والدينية والاجتماعية والفكرية تدفع باتجاه العمل التطوعي وان المتطوعين ليجدون لذة وراحة ضمير وسعادة حقيقية لأن زرع البسمة على وجه الطفل المحروم، ومسح الدمعة عن وجه الطفلة في ظل الظروف القاسية التي لم ترحم طفولتهم اليانعة ، والأسرة المحرومة التي تجد يد الخير والعون لإنقاذها من محنتها ، والأرملة أو العجوز أو المسن الذين يجدون يد المساعدة ، كل هذه ترجمة لأخلاقية الأمة وتعبير عن تمسكها بأهداف وتعاضد مجتمعها ونبل فكرها .

إن الخدمات التأهيلية والصحية والتعليمية والتثقيفية والرعاية السريرية والأسرة ورعاية المعوقين وذوي الأسرى والأيتام ، جميعها ميادين رحبة للعمل التطوعي الخيري وللمؤسسات التطوعية الخيرية لبناء المجتمع . وليشد أزره امتثالاً لقوله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان» إن العمل التطوعي هو من صميم ارتباط الإنسان بمجتمعه ومواطنته الصالحة ، ويصب في اتجاه تحقيق التكامل والتضامن بين أفراد المجتمع ، ويجسر الهوة بين الغني والفقير، ويزيل الحسد والبغضاء بين أفراد المجتمع .

لقد قال صلى الله عليه وسلم «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا ، وأشار بإصبعيه السبابة والوسطى» . فمن أجل أن نحظى برضى الله ورسوله فما علينا إلا أن نجعل من اليتيم هدفاً رئيسياً من أهداف عملنا التطوعي ، ولأجل أن تبقى البسمة مزروعة على وجوه أطفال الأمة جميعاً ولتوفير حياة أفضل للمحتاجين والأقل حظاً ، لا بد أن يأخذ كل منا دوره في العمل

التطوعي من خلال المؤسسات التطوعية ، لأن الخير كل الخير في المجتمع المتكافل المتضامن الذي لا يقبل أن يبيت وجاره جائع . إن العمل التطوعي هو وازع وطني اجتماعي من المتطوع نحو مجتمعه ، ولا بد من العمل على تأطيره ووضع الخطط العلمية للاستفادة منه ، بحيث يكون العمل التطوعي فرض عين على كل مواطن ومواطنة في هذا البلد ، خدمة لنفسه ومجتمعه[1] .

١. تاريخ العمل التطوعي

بدأ العمل التطوعي مع بداية الإنسان ، وكثير من الفلاسفة يعرفون الإنسان بأنه كائن اجتماعي ، ولن يكون كذلك إلا إذا تعاون مع غيره ، ومما لا شك فيه أن جانباً من هذا التعاون تطوع منه من خلال إرادته في حبه لأخيه الإنسان ، والتي لا ينتظر عليها أجراً مادياً .

وعند الحديث عن العمل التطوعي في الأردن ، نستطيع أن نحدد مراحل تاريخية مر بها هذا العمل كعمل منظم ، وهي[2] :

أ. المرحلة الأولى منذ تأسيس الأردن ككيان سياسي ولغاية سنة ١٩٣٧م .

ب . المرحلة الثانية من عام ١٩٣٧ـ١٩٤٨م (نكبة فلسطين) .

ج ـ المرحلة الثالثة من عام ١٩٤٨ـ١٩٦٧م (حرب حزيران) .

د . المرحلة الرابعة من عام ١٩٦٧م ـ إلى الآن .

ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها البلاد ، والتي تعيشها المنطقة ، وهذه الظروف التي صبغت المراحل ، فان لكل ظرف ومرحلة ميزته الخاصة به ، حيث في المرحلة الأولى كانت البلاد تعيش أحداث انتهاء الحكم العثماني ، قيام الثورة العربية الكبرى ، الحرب العالمية الأولى ، أما المرحلة الثانية ، فقد مرت بها أحداث الحرب العالمية الثانية ، مقاومة المخططات الاستعمارية والصهيونية ، وقيام دولة الكيان الصهيوني ، أما المرحلة الثالثة فقد صبغت بظروف النكبة وتهجير الشعب العربي الفلسطيني ، وفي المرحلة الرابعة ، جاءت حرب حزيران ١٩٦٧م ، وما تركته من آثار ، وقيام حركة المقاومة .

وفي كل مرحلة من المراحل السابقة ، فقد صبغ العمل التطوعي بطابع المرحلة ، وقد تأثر بأحداثها وترك انعكاساته على نتائج هذه الأحداث ونستطيع القول أن المرحلة الأخيرة هي المرحلة التي امتازت بالتخصص في إنشاء الجمعيات التعاونية ، وتحديد أهدافها وبرامجها وتوزيعها الجغرافي والنوعي[3] .

٢- الأهداف العامة للعمل التطوعي

- توعية وتثقيف المجتمع المحلي صحياً واجتماعياً .
- تحسين ورفع مستوى البيئة .
- تأهيل وتدريب المرأة .
- خدمة ورعاية الطفل .
- تقديم الخدمات العامة للمواطنين في المجالات الزراعية ، ومجال الصناعات التقليدية ، ومؤازرة ودعم الأسرة المحتاجة[٤] .

٣- أهداف العمل التطوعي في الأردن

لقد صدر قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦م ، حدد فيه دور العمل الاجتماعي التطوعي ، وذلك فيما يلي[٥] :

١- توجيه وتنظيم الجهود الأهلية للمواطنين للعمل الاجتماعي .

٢- تقديم الخدمات المناسبة لاحتياجات الرعاية الاجتماعية .

٣- العمل على توفير التربية الاجتماعية للمواطنين ذاتياً ، وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية لخدمة المصلحة العامة .

٤- تنمية القوى البشرية ، وتفعيل العمل الاجتماعي ودفعه إلى العطاء .

٥- رفع المستوى الثقافي والصحي ، وخلق الوعي الاجتماعي في نفوس أبناء المجتمع .

أما فيما يتعلق بدور المؤسسات الحكومية ، فيتحصر في وضع القوانين والأنظمة ، والإشراف على تنفيذها ، ومتابعة أعمال المؤسسات ، وتقديم الخدمات والدعم المادي والفني للجمعيات والمؤسسات التطوعية ذات النفع العام .

إن أهم الخدمات التي تقوم بها الجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية تكمن في خدمات رعاية الطفولة والأسرة ، وتأهيل المرأة وتدريبها على الأعمال اليدوية ، كما اشتملت فعالياتها على رعاية المعوقين من مختلفة فئات الإعاقة الحركية والعقلية والسمعية والبصرية .

٤ ـ تطوير العمل التطوعي

ـ بلورة فلسفة واضحة ومحددة للعمل التطوعي تخدم الهيئات التطوعية والمتطوعين في خدمة المجتمع .

ـ تدريب العاملين في هذا المجال وتوعيتهم بأساليب الخدمة التطوعية المتنوعة .

ـ تشجيع المواطنين على العمل التعاوني.

ـ توفير الحوافز للعاملين في المجال التطوعي .

ـ التنسيق بين القائمين على العمل التطوعي والمؤسسات والمراكز .

ـ حصر العمل التطوعي وتحديده على صعيدي العمل والبيئة الجغرافية .

ـ التخطيط الدائم لكل عمل تطوعي ، وتحديد الخطوات وفترة التنفيذ والقائمين عليه ، وإجراء المتابعة والتقييم بعد تحديد الهدف المركزي للعمل التطوعي .

ـ معرفة المشاكل التي يعاني منها المجتمع لتسهيل تقديم الخدمات التطوعية .

ـ تبويب المشاكل وتصنيفها التي يعاني منها المجتمع في ضوء القطاع والمنطقة الجغرافية .

ـ تحديد الأنماط القيادية السائدة في المجتمع لفهم طبيعة التعاون معها .

ـ ملاءمة البرامج والمشاريع التطوعية لطبيعة المجتمع .

ـ إنشاء الجمعيات الخيرية ولأغراض متعددة ذات طبيعة خاصة في المجتمع المحلي .

ـ خلق وعي تطوعي عام لدى المجتمع ، من خلال الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، في ضوء خطة إعلامية مدروسة .

ـ التخطيط السنوي للبرامج التطوعية وتبويب الخطة وتقسيمها زمنياً، وبما يتوافق مع برامج العمل التطوعي ، وتحقيق أهداف هذه البرامج .

ـ دعم مراكز العمل الاجتماعي التطوعي الأردني التابعة لصندوق الملكة علياء بالمباني اللازمة والآلات والجهاز البشري المؤهل من الجنسين .

ـ مشاركة الأهالي في تحديد أهداف العمل التطوعي ، وخطوات تنفيذه ، والبعد عن المركزية الشديدة في مجالات العمل التطوعي .

ـ تطوير خطط وطنية لجمع التبرعات المادية والنقدية لمساعدة المؤسسات القائمة على العمل التطوعي .

ـ العمل على تجميع الجهود وتصنيفها وتبويبها وإدامتها ، من خلال مركز تطوعي واحد في كل منطقة ، مما يؤكد على اللامركزية والتنظيم وتخفيض النفقات واستغلال قدرات المجتمع المحلي[٦] .

٥ـ لماذا الهيئات التطوعية والعمل التطوعي ؟

تنمية المجتمعات المحلية التنمية الهادفة إلى التغيير نحو الأفضل كماً وكيفاً ، ويتم ذلك من خلال ما يلي[٧] :

ـ تعبئة الطاقات المادية والبشرية .
ـ السعي للوصول إلى الأفضل من خلال الرؤيا الجماعية .
ـ بعث روح المبادرة لدى الأفراد .
ـ خلق روح المشاركة الجماعية لدى أفراد المجتمع .
ـ خلق نوع من التفاعل فيما بين الإنسان وبيئته .
ـ تقديم اكبر قدر ممكن من الخدمات والمكاسب للمجتمع المحلي .
ـ تطوير قدرات ومهارات ومعارف أفراد المجتمع .
ـ نقل الإنسان من الذهنية الفردية إلى الذهنية الجماعية .
ـ دعوة المجتمع لتحديد أولوياته وأهدافه والعمل من أجلها .
ـ تأكيد العمل من أجل الصالح العام وفائدة المجتمع .
ـ تنمية روح الريادة والمبادءة وخلق القادة المحليين القادرين على قيادة المجتمع .
ـ تعزيز دور المرأة من خلال دورها المتكامل مع دور الرجل في بناء المجتمع .
ـ زرع روح الانتماء للمجتمع من خلال ارتباط الأفراد بما يخدم الصالح العام وفائدة المجتمع .

٦ـ مجالات الهيئات الاجتماعية التطوعية في تنمية العمل الاجتماعي

إن مجالات العمل التطوعي عديدة جداً ، ويمكن للهيئات الاجتماعية التطوعية الإبداع في تقديم الخدمات للمجتمع فيما لو أحسنت الاختيار والعمل ، ومنها ما يلي[٨] :

ـ المجالات الاقتصادية /الزراعة ، الصناعات التقليدية ، الحرف اليدوية والمهنية ، الجمعيات

التعاونية .

- المجالات الاجتماعية /التعرف إلى حاجات الأسرة ، الشباب ، تطوير القيادات المحلية ، النشاطات النسائية ، الأندية .

- المجالات الثقافية /البرامج والنشاطات الثقافية اللامنهجية ، مكافحة الأمية وتعليم الكبار ، إنشاء المكتبات ، المحاضرات والندوات العامة والمتخصصة.

- المجالات الصحية /تحسين البيئة ، مكافحة الأمراض ، تحسين المرافق الصحية ، التطعيم ورعاية الأمومة والطفولة ، الإسعافات الأولية .

- مجالات الخدمة العامة/إقامة الجدران الإستنادية ، الحدائق والمتنزهات العامة ، تنظيف الشوارع .

٧- التنسيق والتكامل بين القطاعين التطوعي والحكومي

لكي يتم التنسيق والتكامل فيما بين القطاعين التعاوني والحكومي لا بد من تحديد دور كل منهما حيث يمكن حصر دور القطاع الحكومي فيما يلي(٩) :-

- وضع الأنظمة والقوانين التي تكفل تنظيم وتطوير العمل التعاوني والمتابعة المستمرة للتطوير، وتحديث هذه الأنظمة والقوانين وفق متطلبات كل مرحلة .

- الإشراف الشامل على تنفيذ أحكام القانون .

- المتابعة والتقييم للأعمال والخدمات التي تقدمها المؤسسات التطوعية وتوجيهها وإرشادها نحو الأفضل .

- توفير الدعم المادي والمعنوي للقطاع التطوعي وتقديم التسهيلات وتذليل العقبات .

أما فيما يتعلق بدور القطاع التطوعي ، فلا يمكن حصره في مجال واحد محدد حيث يقوم بتقديم خدمات اجتماعية ذات ميادين متعددة ، ويهدف إلى إعانة الدولة وتخفيف العبء عنها لتتمكن من استغلال القدرات والإمكانات التي لديها في مجالات أخرى لا يستطيع العمل التطوعي تغطيته .

وفيما يتعلق بالتنسيق والتكامل فيما بين القطاعين ، فلا بد من التخطيط وتوفير المناخ التنظيمي والإداري وتوفير الدعم المادي والمعنوي ، ووضوح الرؤية للعمل التطوعي ليكمل كل قطاع جهد القطاع الآخر ، لا أن يتعارض معه .

٨- أثر الهيئات التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية :

إن تنمية المجتمعات المحلية تهدف إلى استغلال الجهود الذاتية والإمكانيات المادية والفنية في هذه المجتمعات لوضعها في خدمة الجميع ، من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستوى معيشة الأفراد .وعملية التنمية هي عملية تغيير إيجابي في أنماط التفكير والعمل والحياة من خلال القناعة بجدوى هذا التغيير ، وهذه التنمية لا تختلف عن التنمية الوطنية الشاملة، وهي جزء منها .

إن الهدف لتنمية المجتمعات المحلية هو إحداث تغيير إيجابي شامل في حياة هذه المجتمعات سواء أكان هذا التغيير مادياً يسعى لرفع المستوى الاقتصادي والحياة المعيشية للأفراد ، أم معنوياً يؤثر في أنماط التفكير والاتجاهات لدى الناس ، ومن هنا يبرز الدور الفاعل لجهود ومشاركة الهيئات التطوعية والمتطوعين إلى جانب الجهود الرسمية ، وما يرافق ذلك من أسلوب علمي منظم ومخطط لمساري الجهد الرسمي ، والجهد الشعبي لمصلحة المجتمع في مختلف المجالات التي يمكن أن تبرز فيما يلي[١٠] :-

- رفع المستوى الاقتصادي للأفراد من خلال رفع مستوى الدخل .
- تزويد الأفراد بما يلزمهم من المتطلبات الصحية والثقافية لرفع مستواهم في هذا المجال .
- والمساعدة على حل المشاكل من خلال تزويد الأفراد بالمهارات والقدرات والمعارف الضرورية.
- غرس الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي وحب التعاون والمبادرة .
- اكتشاف القيادات المحلية وتطويرها .
- إبراز دور المرأة من خلال دمجها في المجتمع .
- توفير المستلزمات الرئيسية ، وإيجاد المؤسسات اللازمة والاستغلال الأمثل للمتوفر والمتاح منها .
- الاهتمام بالبيئة ، والعمل على توفير البنية التحتية وتطويرها .

٩- القضايا الاجتماعية ودور القطاع التطوعي في التصدي لها :

لقد سبق أن تحدثنا عن مجالات الهيئات الاجتماعية التطوعية ، وهي لا تختلف كثيراً عن دور

القطاع التطوعي في التصدي للقضايا الاجتماعية ولكننا نركز هنا على أهم القضايا الاجتماعية التي يمكن للقطاع التطوعي أن يتصدى لها [١١] :-

- رعاية الأسرة والطفولة /المشكلات والاحتياجات ، الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، الوعي الصحي والثقافي ، الطفل ، الأمومة، الأيتام .

- المعوقون /الإعاقة العقلية والنفسية والحركية والانفعالية ، رعاية الأحداث ، رعاية المسنين، الأمية ، الأمراض .

١٠- البرامج والخدمات المقترحة :

- روضة أطفال وحضانة .
- لجنة للإعداد للإحتفالات الدينية والوطنية والقومية والدعوة لها .
- تدريب المرأة وتأهيلها على أعمال الخياطة والنسيج والصناعات التقليدية الأخرى .
- تدريب الذكور على بعض المهن والحرف اليدوية .
- تقديم خدمات للبيئة المحلية ـ نظافة الشوارع والأزقة ، التشجير، بناء مساند للشوارع العامة، قطف الثمار .
- مكتبة للأطفال/مكتبة عامة .
- متنزه وحديقة /استصلاح الأرض وتسويرها وتشجيرها .
- إقامة معارض/تجارية ، فنية ، منتوجات غذائية ، زي وملابس، ملابس تعليمية ، فعاليات رياضية[١٢] .

١١- أساليب العمل التطوعي في تنمية المجتمع المحلي :

هناك مجموعة من الأساليب ، والتي لا بد من الإحاطة بها حتى تكتمل صورة العمل التطوعي في تنمية المجتمع المحلي ، وحتى لا تذهب جهود المتطوعين والهيئات التطوعية في مهب الريح ، ومن هنا فانه لا بد مما يلي[١٣] :-

- على القائمين بالعمل التطوعي العمل على إثارة الوعي لدى الناس في المجتمعات المحلية بأهمية الأهداف التي يريدون تحقيقها من المشروع المنوي تنفيذه .

- ثقة المواطنين هي الركيزة الأساسية التي لا بد منها حتى يتسنى للهيئات التطوعية والمتطوعين من أن يكسبوا الدعم اللازم والمطلوب من هؤلاء المواطنين .

- المشاركة أمر لازم وضروري من قبل المجتمع في أي مشروع ، لأن المشاركة تساهم في تحقيق النجاح المطلوب .

- تنمية المجتمع المحلي تعتمد على استغلال الطاقات المحلية واستثمارها في هذا المجتمع .

- أن نعي تماماً أن التنمية ليست تغييراً إيجابياً فقط، ولكنها عملية تربية وتعليم يستطيع الفرد أن يعيشها ويحياها باستمرار .

- ليس لأي عمل الحظ في النجاح وتحقيق الأهداف المنشودة بدون تخطيط علمي يتم فيه تحديد الأهداف والأولويات ومراحل التنفيذ وتوزيع المسؤوليات والمتابعة والتقييم وتحديد مصادر التمويل .

- البداية بالأولويات وما يهم الناس واحتياجاتهم .

- العمل مع الناس كما هم في الواقع لا كما نريدهم أو كما نرسم لهم صوراً في مخيلاتنا .

- التكامل والترابط في البرامج والمشروعات .

- التعاون مع المؤسسات والمنظمات الموجودة في المجتمع المحلي .

١٢- المشاكل والمعوقات للهيئات التطوعية والعمل التطوعي :

- عدم وجود مفهوم واضح ومتكامل لمفهوم العمل التطوعي ، لتنبثق عنه فلسفة للهيئات التطوعية والعمل التطوعي .

- الضعف في توفر القيادات المحلية التي تقوم بهذا الدور وتحملها مسؤولية قيادة الهيئات التطوعية والعمل التطوعي .

- غياب نظام المعلومات القادر على تحديد احتياجات تنمية المجتمعات المحلية .

- استحواذ المؤسسات الرسمية على العمل ، دون تأثير ما هو رسمي وما هو شعبي ليتسنى للهيئات التطوعية والعمل التطوعي للعمل في المجال الشعبي .

- محدودية المصادر لدى المجتمعات المحلية والهيئات والجمعيات التطوعية .

- التقاليد الاجتماعية وطبيعة تركيب المجتمع - الأسرة ، الحمولة ، العشيرة .

- الهجرة من الريف إلى المدينة تدفع بالطاقات البشرية القادرة على عدم الارتباط بمجتمعاتها

المحلية .

- غياب العمل التطوعي ودوره في خدمة المجتمعات المحلية عن أذهان صانعي القرار والمخططين .

- غياب الاستراتيجية الواضحة والمحددة للعمل التطوعي .

- ضعف التنسيق بين الجمعيات المتشابهة الأغراض والخدمات فيما بينها من جهة ، وبينها وبين الجهات الرسمية من جهة أخرى .

- تخلف تشريعات العمل الاجتماعي ، حيث إن الأنظمة والقوانين قد وضعت في الخمسينات والستينات .

- عدم توفر الكوادر الفنية ذات الخبرة في مجالات العمل التطوعي[١٤] .

خاتمة

إن الحديث عن الهيئات التطوعية والمتطوعين في خدمة المجتمع لا يخرج عن إطار استذكار الكثير من القيم التي يعتز بها كل عربي مسلم ، حيث إن قيمنا العربية وديننا الحنيف قد زخرت بالتكامل والتضامن ، والحث على عمل الخير ومواساة المكلومين . فالعرب في حلهم وترحالهم كانوا أحوج الناس إلى التعاضد والتعاون لمقارعة ظروف الحياة ، ومصارعة البيئة القاسية ، من أجل الصراع للبقاء ، وجاء الإسلام وعمق كل قيم الخير والمحبة والتآلف التي في عمق وجدان الإنسان العربي ، وإن كانت للإسلام نظرة تشخيصيه عميقة لكل ما يزخر به هذا الوجدان ، حيث رفض بعض ما اعتاد عليه العرب في الوقت الذي كانت فيه مخالفة للعرف الاجتماعي السائد ، وتفحص بالبعض الآخر ، فكان أن أقرَّ الكثير من القيم ، ورفض المغالاة في البعض الآخر ، وحث على الاعتدال فيها .

إن ثقافتنا العربية الإسلامية ، وحياتنا الاجتماعية تتطلب بعث قيم الخير والمحبة في المجتمع ، من خلال دعم وتشجيع الهيئات التطوعية ، والمتطوعين ، لأجل بناء المجتمع السوي ، الذي يكفل فيه الغني الفقير ، ويسند فيه القوي الضعيف ، وتتآلف فيه القلوب ، وأن تنبذ جانباً الممارسات ذات الصبغة الأنانية، وحب الذات ، أو تلك القائمة من خلال الفلسفات الوضعية ، حيث الغاية تبرر الوسيلة والنفعية ، وغيرها ، لان صلاح المجتمع يأتي من صلاح الفرد ، ولن يكون ذلك إلا من خلال العمل الخير لصالح الجميع[١٥] .

المراجع :

١ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، النظام الأساسي ، عمان ١٩٥٩م .

٢ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن إنجازات وتطلعات ، عمان ١٩٨٧م .

٣ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن دراسة واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية لعام ١٩٨٧ ، عمان، ١٩٨٨م .

٤ـ الاتحا دالعام للجمعيات الخيرية في الأردن النظام الأساسي ، مصدر سابق .

٥ـ المصدر السابق .

٦ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن إنجاز وتطلعات ،مصدر سابق .

٧ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، دراسة واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية، مصدر سابق .

٨ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن آلية العمل الاجتماعي «نموذج مقترح» د.عبد الله الخطيب ، عمان ، ١٩٨٨م .

٩ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن، مراكز التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الاجتماعية والاقتصادية ٨٦ ـ ١٩٩٠ ، عبدالله الخطيب ، عمان ، ١٩٨٨م.

١٠ـ عبد الله أبو الحطا، العمل الاجتماعي التطوعي ودوره في تنمية المجتمعات المحلية ، عمان ، ١٩٨٩م.

١١ ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن، دراسة واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية لعام ١٩٨٥، عمان ١٩٨٥م.

١٢ ـ صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني ، التقرير النهائي عن أعمال ندوة تقييم تجربة مراكز التنمية الاجتماعية في الأردن، عمان، ١٩٨٨م.

١٣ـ وزارة العمل ، دائرة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، الحلقة الدراسية للهيئات الاجتماعية التطوعية ، تحرير عبد الله الخطيب، ١٩٧٧م.

١٤ ـ المصدر السابق .

١٥ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن أشغال وصنع التعاون العربي في مجالات التخطيط والتنفيذ وتبادل الخبرات ، جهاد الخطيب ،عبدالله الخطيب ، عمان ، ١٩٨٨م .



الفصل الثامن

محو الأمية وتعليم الكبار

مقدمة

أولاً : المفاهيم المعاصرة لمحو الأمية وتعليم الكبار

ثانياً : الإطار النظري لمفهوم محو الأمية وتعليم الكبار

ثالثاً : الأمية الأبجدية وأسس التعليم المستمر

رابعاً : الجهود المبذولة والاتجاهات السائدة

خامساً : أزمة مكافحة الأمية

سادساً : محو الأمية والتنمية

سابعاً : الأمية في الأردن:

١ـ تطور الجهود في مجال محو الأمية

٢ـ المشكلات والعقبات

٣ـ مجالات التطوير



محو الأمية وتعليم الكبار

مقدمة

تعتبر الأمية في أي بلد من بلدان العالم حجر عثرة وآفة خطيرة ومعوقاً كبيراً يعترض التقدم الحضاري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي ، وهي ظاهرة اجتماعية وسبب للتخلف ونتيجة له، تنتشر في كثير من بلدان العالم وبخاصة في دول العالم الثالث والتي عانت كثيراً من الاستعمار ، ولهذا فهي حجر عثرة في سبيل تقدم خطط التنمية في هذه البلدان .

إن التخطيط للثروة البشرية باعتبارها محوراً للتنمية ينبغي أن يبدأ بالإنسان لانتشاله من واقع التخلف القاسي على آدميته ولإنقاذه من الظلام الذي يقف سداً في وجه بحثه الحضاري المتمثل في التقدم والرقي والتطلع نحو المستقبل .

إن محو الأمية ضرورة وخطوة مبدئية في عملية التربية والتنمية التي يشكل الإنسان عنصرها الهام في بناء الحضارة وتكوين الاتجاهات والمواقف السليمة وإدراكه لأهمية دوره ودور الوطن ، حيث أن الجهل والتخلف ينبعان من تفشي الأمية بين الأفراد .

وتعرف الأمية بأنها كل فرد بلغ سن العاشرة من عمره ولم يصل إلى الحد الأدنى من القراءة والكتابة والحساب باللغة العربية ، وقد عُرِّف الحد الأدنى من التعليم بقراءة فقرة من صحيفة يومية بفهم وانطلاق والتعبير الكتابي عن فكرة معينة تعبيراً سليماً وإجراء العمليات الحسابية التي تتطلبها الحياة اليومية ، إلا أن الأمية لا تقتصر على عدم معرفة القراءة والكتابة - الأمية الأبجدية - فإن هناك ما يطلق عليه بالأمية الحضارية التي تعني عدم مواكبة التطور في المجتمع من خلال متابعة مجريات أحداثه والاستزادة اليومية من صنوف الاطلاع على العلوم والمعارف ، ولهذا فإن التحرر من الأمية لا بد أن يشمل تحرير المواطن من الأمية الأبجدية وأمية الحضارة معاً ، وإلا فإن

كل أهداف التربية والتعليم التي تصبو لجعل المواطن لبنة صالحة في البنيان الاجتماعي للمجتمع ككل ستنهار .

إن إكساب المواطن المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب محاً مقدمة لدفع المواطن لأن يكون عضواً صالحاً في المجتمع ، الذي ينتمي إليه من خلال إدراك واقع المجتمع الذي ينتمي إليه ، ولضمان مشاركته في بناء الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع .

إن مشكلة الأمية مشكلة عالمية إذ يقدر عدد الأميين على المستوى العالمي لعام ١٩٩٠م مليار إنسان تقريباً أي ما يزيد على ربع مجموع الكبار الذين تبلغ أعمارهم الخامسة عشرة فأكثر ، وأن (٩٨%) من هؤلاء الأميين في الدول النامية ، والوطن العربي يجابه تحدياً كبيراً إذ أن نسبة الأمية بين أبنائه تبلغ (٤٤%) تقريباً بين الفئات العمرية من ١٥-٤٥ ، والملاحظ أن نسبة الأمية بين النساء أكثر منها بين الرجال ، فهي تبلغ بين النساء (٣ر٥٧%) تقريباً بينما تبلغ بين الرجال (٨ر٣٠%) كما أن الأمية تنتشر بين أبناء الريف أكثر من انتشارها بين أبناء المدينة .

أولاً : المفاهيم المعاصرة لمحو الأمية :

الحديث عن مفاهيم محو الأمية الصغرى (فك الحرف) أو كما تعرف (الأمية الأبجدية) والتي صورتها لا تزيد عن تمكن الأميين من قراءة فقرة من صحيفة يومية بفهم وانطلاق والتعبير الكتابي عن فكرة أو أكثر تعبيراً سليماً وإجراء العمليات الحسابية التي تتطلبها الحياة اليومية ، كل حديث عن هذا النوع سهل وفي كل مناسبة نسمع حديثاً تطرح فيه الآثار السلبية للأمية بجوانبها المادية والمعنوية وغير ذلك من مفاهيم تقليدية ، والحقيقة أن الحديث عن الأمية الصغرى (الأمية الأبجدية) غير الحديث عن الأمية الكبرى (الأمية الحضارية) ، والتي هي المشكلة الحضارية العصية أكثر منها مشكلة تعليمية بما تحويه من معان ومفاهيم ودلالات ومعان تمثل التدهور الحضاري لدى القاعدة العريضة التي هي القوة الحقيقية للأمة .

من هنا تبرز حتمية زحزحة كابوس الجهل الرهيب عن الكواهل ليأخذ المجتمع مكانه المرموق في مجال التقدم والرخاء ويتمكن من مسايرة الركب الحضاري السريع على هذه الكرة التي أصبحت أشبه بقرية صغيرة في شتى علاقاتها واتصالاتها .

ولما كنا وما زلنا على درب المحاولة في ميدان محو الأمية الصغرى (الأمية الأبجدية)، وتقوم مكافحة الأمية بالطرق التقليدية كان لا بد من دعم الجهود المبذولة في هذا المجال ، ودفعها وتحويلها للدخول في نطاق محو الأمية الحضارية بالمفاهيم المعاصرة ، وذلك بمواجهة شاملة في

هذا الحقل الهام من أجل تحقيق مزيد من الفعالية والنجاح نحو الأهداف المنشودة بعد أن سبقتنا شعوب الأرض ، والتي تنبهت إلى خطورة الأمية الحضارية ، وعملت على التخلص منها ، وحققت حضارة لم يسبق لها مثيل في التاريخ البشري .

وهنا يظهر الفارق الشاسع بين التخلف والتحضر ، وتبرز أهمية إصدار القرار السياسي من أعلى المستويات التنفيذية متضمناً الخطة الشاملة لمواجهة الأمية الحضارية وبما يضمن تنفيذها على كافة المستويات ، وبالسرعة الممكنة ، حيث لم يعد على هذه الأرض في هذا الزمان مكان لجاهل أو لمتخلف ، ولا بد من العمل الجاد والسريع في سبيل مواكبة (خير أمة أخرجت للناس) للركب الحضاري ـ لا أن تبقى أكثر الأمم معاناة لمشكلة الأمية ، وهي التي قدمت للعالم أعظم اختراع ، والذي يعتبر أساس المعرفة (حروف الهجاء) ومنه يشتى العلوم والفنون ، وهذا حالنا ، أليس الأجدر أن ننظر بجدية إلى كم من العلم لدينا ، وكم لدى الأمم الراقية وكذلك كيفيته ولنتحقق من النقيضين ولنتذكر في دوافع ديننا نحو العلم ، ومدى تحقيقه لرفاهيتنا وما يعطينا من الصورة المشرقة أمام شعوب الأرض ، ولنقارن بين هذا وسلبيات الأمية وكونها أحد المعوقات الحضارية ، فلنقدر حجم المشكلة ولنعطها الاهتمامات اللازمة ، ونعمل على محور الحد الأدنى لمحو الأمية الأبجدية، وعلى نمط تقليدي في مجال تعليم الكبار ـ وكل هذا لم يعطنا إلا جزءاً من المردود المطلوب والأهداف الحقيقية المرجوة من محو الأمية وتعليم الكبار والتي تكمن أهميتها في كونها:

(١) أداة لتعميق الإيمان بالشريعة السمحاء .

(٢) أداة لتحسين الوعي والتكيف الاجتماعي والإحساس بالانتماء للبيئة .

(٣) أداة لإعداد الفرد للإسهام في تطوير حياته ومجتمعه .

(٤) أداة لتمكين الفرد من مواجهة الأزمات .

(٥) أداة المعرفة والطموح .

(٦) أداة للربط بالمجتمعات المتحضرة .

(٧) أداة للحفاظ على رقي اثمن ثروة على الأرض (الإنسان) .

(٨) أداة لتعزيز التعارف والتفاهم مع الأمم .

(٩) أداة لمسايرة الركب الحضاري وتطوراته المستمرة .

(١٠) أداة لاستمرار شعلة العلم التي يجب أن تظل مضيئة مرفوعة يتسلمها جيل بعد جيل نحو المعرفة ، وحفظها ونشرها وصون الحضارة الإنسانية والأعمال الفنية ، وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية والعلمية .

وهنا لنا وقفة كبرى لنقر الإعلان بان الارتفاع الكبير في نسبة الأمية على الصعيدين الجماهيري والوظيفي لهو المعوق الخطير لمسيرة التنمية ، والذي يترتب عليه العجز عن التكيف الضروري لمطالب التطوير ومسايرة المجتمعات العصرية فضلا عن أن الأمية بأشكالها المختلفة تسهم في عزل المواطن عن العالم ، وتدفعه إلى السلبية واللامبالاة وتحرمه من أقدس حقوقه وهو التحضر ، وتبرز هنا أيضا صورة خسائر لا تحصى ولا يمكن تقديرها أو حصر قيمها لفداحتها ولا مقارنتها بالخسارات الأخرى التي تلحق بالمجتمع ولا تقدر بثمن (وهل يمكن أن تحصى خسارة الجهل ؟) ، كذلك هل هناك من أحصى ثمن العلم والرقي والتطور الحضاري ؟ ، هل هناك من قارن بين خسارة ومكسب النقيضين؟ أين نحن من أرصدة المعرفة لدى الأمم ؟ هذه المعرفة التي تحدد نوعية الإنسان ، الذي أصبحت مقاييسه بكيفيه حضارياً لا بكمه عدداً .

ولذا كان لابد من تحديد الانطلاقة التالية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بمفاهيم متجددة ذات فعاليات محققة للأهداف الحضارية المنشودة ، وهذا يتطلب دراسة الموقع الجغرافي والخصائص المميزة له وظروف البيئة والعمل على :-

١- رصد الواقع وتحليله .

٢ - تحديد هدف الاستراتيجية .

٣ - تحديد المبادىء والاتجاهات .

٤ - تحديد إجراءات ووسائل التنفيذ .

٥ - إعداد دراسات ودورات حسب المتطلبات .

٦- إعداد ميزانية محفزه في ضوء الاحتياجات طبقا للخطة الموضوعة .

٧- الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة المشكلة .

٨ - توظيف الحوافز الاجتماعية والمعنوية .

٩- وضع الخطط الزمنية المناسبة وتجنيد الطاقات البشرية .

١٠- توجيه الجهود للمواجهة الشاملة .

١١- إصدار القرار السياسي المنظم والملزم والمقدر لحجم المشكلة المتمركزة في القوة المنتجة من الشباب واليافعين ذكورا وإناثا ، ووضع التشريعات اللازمة ليخلص المجتمع من الأمية ومرضها العضال ، والتي تشكل العقبة الكأداء في سبيل مواكبة الحضارة بآفاقها التي لا تحصى ومنها :-

١- آفة فك الحرف (الأمية الأبجدية) فمن لا يعرف الحرف لا يعرف الكلمة .

٢ـ آفة اللفظ (من لا يكتب لا يلفظ جيدا) .

٣ـ آفة التأثير السماعي (من لا يقرأ ولا يكتب لا يطلع فيقع سلوكه تحت تأثير الاعتماد على السماع)، مما يجعله شبه غائب علميا وثقافيا فيقع في محور القصور الحضاري وسط عالم تتفجر فيه المعارف مما يركز السلبيات عنده مثل :

أـ السلبية في القدرة على التعامل ومعرفة الحقوق والواجبات.

ب ـ السلبية في إثراء المجتمع علميا وثقافيا في مسيرة الحضارة.

ج ـ السلبية في تحديل الاتجاهات الحضارية .

وعلى ضوء ما تقدم مع التوصيات المحلية وتوصيات المؤتمرات العربية العالمية للخلاص من الأمية بكل أشكالها وتقدير المسؤولية القومية يتحتم وضع الخطط الحاسمة ، والملائمة للبيئة ، وإعطائها الدفع اللازم للخروج من سجن الجهل الرهيب ، وتحقيق الغايات المرجوة وذلك من خلال العمل على ما يلي :-

١ـ إعداد البرامج والخطط التنفيذية الملائمة للبيئة بكل ملابساتها .

٢ـ متابعة وتنفيذ الخطط والبرامج .

٣ـ وضع ميزانية تفي بالاحتياجات طبقا للخطة الموضوعة .

٤ـ تنسيق الجهود مع الجهات المعنية والتي لها علاقة .

٥ـ إعداد العاملين في شتى مجالات العمل وتفريغهم له .

٦ـ إعداد الكتب والمناهج والوسائل التعليمية اللازمة .

وكذلك الخطط التي تغطي جوانب الأهداف المرجوة في سبيل محو الأمية الحضارية ، والتي تعني معنى شاملا لرقي الحياة الإنسانية الجماعية بكل جوانبها المادية والمعنوية ، والخلاص من الجهل والاتجاه إلى العلوم والسير على درب المدنية .

وهنا لا بد من تكرار التأكيد على الحاجة إلى منهاج شامل على أسس اقتصادية اجتماعية نفسية فنية تراعي فيه جوانب المعرفة ، وفوارق السن وعوامل البيئة والظروف المحيطة ، وخصائص الخبرات والإدراك بأهداف محددة مرتبطا بعمليات التدريب المهني والثقافة العامة ، بحيث يتجاوز المنهاج المفهوم الضيق والمتعارف عليه لدى الكثيرين من أن محو الأمية عملية تعليمية هامشية ، حتى لا يعجز عن الوفاء بالاحتياجات اللازمة كما وكيفاً ويأخذ اتساعا وشمولا بارتباطه بحركة المجتمع ، وسباق التقدم والتغيرات الاجتماعية المصاحبة ، ويكون محفزاً على

الاستمرار في التعلم لينطلق الدارس في رحاب علمي أوسع متخذاً لنشاطه مضموناً من التنمية الشاملة [1] .

ثانياً : الإطار النظري لمفهوم محو الأمية وتعليم الكبار

تطلق الإطار النظري لمفهوم محو الأمية وتعلم الكبار من خلال المفاهيم التالية :-

١. مفهوم محو الأمية :

ينادي بتوظيف تعلم القراءة والكتابة والحساب ، تمهيداً لمحو الأمية الحضاري ، انتقالاً من محو الأمية الصغرى إلى محو الأمية الكبرى نحو تعلم مستمر .

٢.مفهوم التربية الأساسية :

تخليص الفرد من القصور الحضاري يرتبط بتطوير البيئة لمسايرة التحضر .

٣.مفهوم التنمية :

يقوم على توظيف قدرات المجتمع لتلبية احتياجاته .

٤. المفهوم الحضاري :

هو شامل هذه المفاهيم المطروحة والتي تعتبر بدايات ممهدة للتعليم المستمر .

ثالثاً : الأمية الأبجدية وأسس التعليم المستمر :

محو الأمية الصغرى (الأبجدية) جزء من التعليم الأساسي الذي هو جزء من تعليم الكبار قياساً بضخامته المطروحة ومحو الأمية رغم بساطتها تمثل الحجر الأساسي لأي عملية تعليمية تربوية ، حيث تتيح للفرد تمزيق إطار الجهل المظلم ، لترتقي بنظرة تزويد الأمي بمهارات القراءة والكتابة والحساب إلى مستوى الرابع الابتدائي إلى النظرة إلى محو الأمية ، كنشاط وظيفي يرتقي بالأمي علماً ومعرفة ، ويرفع قدراته الإنتاجية إلى إطار تعليم الكبار ، ويمكنه من استيعاب الحضارات على دروب التعليم المستمر .

إن كل حديث عن أسس التعليم المستمر يشد الأذهان إلى صورة الأمية الأبجدية المتفشية في القاعدة العريضة ، والتي يمثل تخليصها من هذا الوباء الأساس لأي نمط من أنماط مواجهة القصور الحضاري على دروب التعليم مدة الحياة ، بما يحويه من معان ومفاهيم ودلالات ومناشط ، لتظل شعلة العلم مرفوعة مضيئة يتسلمها جيل بعد جيل توجهاً نحو إبداع في المعارف ونشرها وصونها

حفظ التراث ، ولا مندوحه في قولنا إن الأمية تمس الإنسان صانع الحياة الاجتماعية والتقدم ، وإن أي عمل قبل تحرير الإنسان من آثار الأمية ووبائها ، الذي ينخر في عظم القاعدة عمل فيه ضرب خيالي يحول دون الإبداع ، ولذا يتحتم التوجه لعملية محو الأمية على أسس محددة ومدروسة لتحقيق الانطلاقة الملائمة في التعليم المستمر .

١ـ رصد الواقع للأمية وتحليله وتصنيف الفئات المستهدفة .

٢ـ تدعيم القرار السياسي للانطلاقة .

٣ـ الإجراءات التنفيذية المستمرة بالأساليب الحديثة .

٤ـ المتابعة والتقويم المستمران بالأساليب الحديثة .

إن تعليم الكبار قوة تولد طاقة ديناميكية في سبيل المعرفة ، وتدرب الذهن على التفكير الموضوعي ، وتعلم المهارات وأداء دور فعال في تطوير المجتمع ، حيث تتجمع تحت مظلته (صفوف محو الأمية ـ التدريب المهني والفني ـ الميداني ـ التعليم بالمراسلة ـ البرامج المسائية ـ أساليب التنمية وحاجات المجتمع الأخرى) ، ويمكن القول بأن تعليم الكبار هو خلق وحدة النظام التعليمي التربوي ، بحيث يمتد تعليماً مستمراً مدى الحياة بالتكامل مع التعليم النظامي النمطي نحو المستقبل ، ولا يعني هذا أن يكون تعليم الكبار بديلاً للتعليم النظامي النمطي ولكن يشد بعضهما بعضاً نحو التكامل ، ويفعلان الشيء نفسه ، ويقوم تعليم الكبار باستكمال ما يعجز عنه النظام التعليمي النمطي ، هذا عندما نهيء له الطرق اللازمة من خلال المفاهيم المعاصرة تطلعاً إلى آفاق معرفية لتواكب الركب الحضاري .

يتسع مفهوم محو الأمية المعاصرة ، وتتعدد مجالاته وبرامجه كأساس نحو تعليم الكبار ، الذي لم يعد (تعليم الكبار) مكبلاً سجيناً في إطار التعليم الفني والحرفي ، أو إطار التنظيمات الاجتماعية المتحددة بل هو من خلال كل هذا ، وكل ما في المجتمع من مجموع الثقافة ، وأبعادها وشامل الحضارة ، ومفهوماً نحو مواكبة ديناميه لمواجهة إيقاع التغيير الدائم في المجتمع الحديث ، الذي لا يتقيد بالصيغ التقليدية للتعليم ، ولا تقتصر غايته على الصف والمعلم ولا يحده زمان أو مكان ، ويتسع وعاؤه ليشمل كل منشط تعليمي وتربوي وفني في إطار الإنسان هو الغاية ، وهو الوسيلة ، وعامل التغيير الحضاري ، وهنا يمكن القول بأن المفاهيم المعاصرة لمحو الأمية وتعليم الكبار تنضوي على أنواع لا حصر لها من التحديات لوباء الأمية الحضارية بقوانينها وقدراتها الذاتية على التكاثر والانتشار ، وتجاوز الحدود التقليدية عرضياً وصعوداً إلى لا نهاية مذهلة في حضارة مطلقة زماناً ومكاناً ، ويمكن القول بأن المفاهيم المعاصرة لمحو الأمية وتعلم الكبار تبنى

على أساس إن التعليم له برامج وأهداف تتميز بصفات خاصة تستدعي التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ، والاستجابة لطبيعة الحضارة المعاصرة ، فيتخذ مفهوماً مرادفاً للتكامل والتوافق مع متطلبات الحياة المتمدنة يسايرها باستمرار إنتاجاً إلى استنباط صيغ وأوعية جديدة للتعليم المتطور ، والتربية الحديثة للقدرة على مواجهة تيار الحضارة والتخلص من ميراث التخلف الثقيل ، والارتقاع إلى مستوى المعاصرة في محو الأمية وتعليم الكبار بالأخذ بأسباب التجديد ، والتنمية البشرية من خلال العمليات التعليمية المتطورة ، وتوسيعها كماً وكيفاً تتوحد بها الإمكانيات البشرية والمادية لإنجاز المهمة التاريخية ، التي تعتبر مشكلة قومية حضارية وليس مجرد قضية تعليمية ، النظرة إليها تمثل حياة متوازنة تتوائم مع ما يحيط به من ظروف وتحقيق الانسجام والوئام في وحدة الفكر ووحدة المصير ، نحو مبدأ المساواة في المعرفة كل حسب قدراته وإمكاناته ورغباته في تحقيق طموحاته في التكيف الاجتماعي ، والمواءمة الحضارية على دروب التعليم المستمر من خلال اعتماد الاستراتيجية في إطار مفهوم المواجهة الشاملة أسلوباً في حشد الطاقات ، وتوظيفها في المعرفة ضد وباء الجهل الحضاري وهذا يحتاج إلى :

١. تكوين رأي عام بخطورة الأمية واتخاذ موقف إيجابي للتخلص منها .
٢.ارتباط الحركة بمجهود التنمية .
٣.ارتباط الحركة بديناميكية التربية والتعليم وبالجهود الحضارية المبذولة .
٤.جذب القيادات الرشيدة والمتخصصين علمياً وفنياً وإدارياً .
٥.تدعيم المسيرة وكفاية مرونة حركتها بالقرار السياسي .
٦.استقلاليتها الإدارية مع ارتباطها المباشر بالأجهزة السياسية .

تستأثر مهمة الأمية وتعليم الكبار باهتمام المربين ورجال السياسة في شتى بلدان العالم ، وتعتبر قوة مؤثرة في رسم السياسات التعليمية في كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لما لها من العلاقة الوثيقة بخطط التنمية العامة ، والنهوض بمستوى الأجيال أخذا وعطاء ، أو المداومة على التفاعل نحو التعليم مدى الحياة لاستمرار تنمية العقل البشري ، بوصفه أعظم الطاقات وتوسيع آفاقه ومداركه ليستغل قدراته فيما يعود عليه بالخير والرخاء ، من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي تخطيطاً ومفهوماً وتنفيذاً ومتابعة ، لتمثل المهمة جوهر التربية والتعليم وما بهما من مزايا فكرية ، ومهارات وظيفية ومدارك ومعارف وشامل خصائص الحضارة المعاصرة ، كما يعطي الفرد الإدراك للحق والواجب اللذين لا يسقطهما عن الدولة ، ولا عن المواطن تقادم العهد .

إن القضاء على وباء الأمية هو أول الأسس من عناصر تعلم الكبار ووجه من وجوهه ، الذي امتداده يعني الانطلاقة الأولى ، وتعتبر عنصراً أساسياً من التعليم المستمر على مدى الحياة ، فأولى أن نولي هذا مفهوماً عصرياً من خلال مفاهيم منهجية ، وتغذية موافقة للتطوير ، وتركيزاً زائداً وتنظيماً لأسبقية أكثر مشاكلنا خطراً على مستقبل شعبنا وأهدافه ، وإلا تحطمت الجسور الفكرية وفقدنا سلامة القاعدة ، التي تمثل جذع الشجرة ، فحتماً مع الزمن تسقط الفروع المثقلة إذا زاد استفحال الأمية ولم يعد ثمر ولا شجر ونقعد عن التقاط الثمر ، وتضيع منا مفاتيح الأبواب في طريقنا لمعايشة الواقع الحضاري العالمي ، ونتخلف عن مواكبة الواقع الحضاري العالمي ، وتنحدر آمالنا في تعليم مستمر وتربية رائجة أردناها بناءاً شامخاً على قاعدة عريضة سليمة .

ما زالت هناك أفكار وبرامج مطروحة لتجويد العمل في مجال التعليم المستمر من حيث البنية والمحتوى والأداء والإدارة والأهداف ، استناداً إلى الوضع القائم الذي لا تريد تدميره ، فهو رغم صورته القائمة مفهوماً وتنظيماً وأهدافاً لا ينسلخ من الكل الحضاري ، الذي تهدف في طبيعته ومظهره ووسائله ، التي تعتبر دعامة أساسية من دعامات الرقي وتخليص الوطن العربي من الأمية التي تتزايد وأعداد الدارسين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار قليلة جداً وقياساً بأعداد الأميين الهائلة التي تصل إلى الملايين في العديد من الأقطار العربية تعتبر العملية متدنية ، حيث أن نسبة الأميين المشمولين بحملات محو الأمية لم تصل إلى ١% في بعض الأقطار العربية ، وبحد أقصى لا تتجاوز ١٠% في بعض الأقطار العربية في أحسن الأحوال باستثناء العراق سابقاً، مما يضع أمام ناظرينا بطء التوسع والاستيعاب ،وأخيراً إن المقصود بالمفهوم العام للتعليم المستمر هو الإطار الشامل الموجه للتعليم مدى الحياة ، والدليل لكيفية تحقيق الأهداف المنشودة على أسس محدده نحو الانطلاقة الواسعة لأثمن ثروة على الأرض (الإنسان) ، الذي حقق كل الأعمال الحضارية ، والركيزة الأولى للتعليم المستمر (محو الأمية) لنشاط محدود بالوضع الراهن نحو التفكير في أهداف استراتيجية عملية لمحو الأمية الرئيسة (الكبرى) ، بتطوير فلسفة ومجالات هذا الميدان ، لتحقيق مدخل للتعليم المستمر نحو انطلاقة لتعليم مستمر وتربية دائمة مدى الحياة وبناء على هذا الإدراك نحدد الفئات المستهدفة على النحو التالي:

١- الفئات التي فاتتها فرص التعليم من الصغار والكبار .

٢- الفئات المتسربة من الصغار لقصور الحوافز والتشريعات .

٣- الفئات المرتدة إلى الأمية .

٤- الفئات العازفة لأسباب متعددة مثل :

أ- غياب المنهج الدائم والمدرس المتفرغ .

ب - التخلف عن التعليم لأسباب عدة (اجتماعية - عدم وجود الوقت المناسب لدى الدارس - اقتصادية كانشغالهم في أعمالهم - عدم وجود الوازع الكافي - ووجود التحديات للأساليب المطروحة من خلال التقنين مثل البرامج التي يجب تيسرها وتنويع خدماتها المتصلة بالتعليم الأساسي ، واستقطاب اهتمام التربويين وفكر المتخصصين في الحقل ، ودعم العاملين والمسؤولين بالمفاهيم المعاصرة والدورات التدريبية والبحوث العلمية للتفاعل مع الميدان ، التفاعل الذي يعطي المردود الكافي للجهد المبذول)[٢].

الجهود المبذولة والاتجاهات السائدة :

إن هناك جهوداً واتجاهات سائدة وتشريعات وقوانين صادرة في الأقطار العربية وقد كان أبرزها ما يلي[٣] :

١. إصدار تشريعات وقوانين ، لقد أصدرت أكثر الحكومات العربية تشريعات وقوانين لمحو الأمية ، كما شرعت أقطار عربية أخرى في إعداد مشروعات وقوانين لإصدار مثل تلك التشريعات والقوانين ، وتنص هذه القوانين على الالتزام في محو الأمية .

٢. العزم على محو الأمية : أكدت الكثير من الأقطار العربية العزم على محو الأمية ، واعتبرت ذلك مسؤولية وطنية وقومية ، والعمل على تعبئة المؤسسات المتخصصة ، والتنظيمات الشعبية ، وسائر الهيئات التطوعية، وبعض أجهزة الدولة للإسهام في برامجها وإدارة نشاطاتها وأعمالها .

٣. تنسيق جهود محو الأمية ، هناك محاولات على تنسيق جهود محو الأمية وتوجيهها ، والإشراف عليها عن طريق مجالس ولجان عليا ، وكذلك عن طريق تنظيمات على مستوى المحافظات والنواحي والجهات .

٤. محو الأمية خدمة ، هناك اتجاه باعتبار عملية محو الأمية نوعاً من أنواع الخدمات العامة ، وضريبة ينبغي أن يدفعها الشباب العربي المتعلم والمثقف ، لبقية المواطنين الذين فرضت عليهم أحوالهم الاجتماعية وظروفهم الخاصة أن يكونوا أميين[٤] .

٥. محو الأمية الوظيفي : تأكيد على الجانب الوظيفي لمحو الأمية ، فبذلت مجهودات كبيرة للتخطيط لمحو الأمية والقيام بتجارب مهمة ، ركزت على محو الأمية بشكل وظيفي ، وضرورة ربط محتوى برامج محو الأمية بحاجات المواطنين اليومية[٥] .

٦. نظرة متكاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار :وهناك محاولات للنظر إلى محو الأمية والتعليم النظامي ، في المدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية نظرة متكاملة ، إذ الهدف من ذلك في النهاية إعداد مجتمع عربي متعلم ضمن إطار التربية المستديمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٧. استعمال التقنيات : بدأت الأقطار العربية استخدام الوسائل التقنية الحديثة ، في سبيل التجربة ، وخاصة وسائل الاتصال الجماهيري ، كالإذاعة والتلفزيون .

٨. الاهتمام بتدريب الأطفال : وبدأت الحكومات العربية أيضاً تهتم وتعتني بالأطفال الذين يتخرجون من التعليم الابتدائي أو يتسربون منه ، وتنشيء مراكز تدريبية لهؤلاء ، وذلك للحيلولة دون ارتدادهم من جهة ، ولتمكنهم من اكتساب المهارات اللازمة للعمل وللإنتاج من جهة أخرى.

٩. مراكز وطنية لمحو الأمية : وهناك اهتمام بإنشاء مراكز وطنية لمحو الأمية ، وتدعيم إداراتها في وزارات التربية والتعليم ، وكذلك تشجيع الدراسات والأبحاث في هذا المجال .

١٠. دعم أجهزة محو الأمية : وثمة دعم عربي للمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار وللجهاز العربي لمحو الأمية في جامعة الدول العربية ، وكذلك هناك اتجاه نحو الإفادة من رأس المال العربي في توسيع جهود محو الأمية وتعليم الكبار والراشدين العرب .

١١. تأصيل محو الأمية : وهناك عمل على تأصيل محو الأمية وتعليم الكبار ، أي إقامة نشاطاتها على علم ، في المجال العربي .

١٢. الأمية نمط حضاري وطراز اقتصادي :ويتجه التفكير حالياً ، في الوطن العربي إلى النظر إلى الأمية على أنها ، أولاً وأخيراً ، تعبير (أو دلالة) على نمط حضاري وطراز اقتصادي [٦].

.١٣تخطيط للمواجهة الشاملة تقوم الأقطار العربية مجتمعة بتخطيط قومي لمحو الأمية محواً شاملاً [٧].

.١٤ إجراءات وتشريعات إدارية : وبالإضافة إلى الجهود والاتجاهات والخطط المذكورة ، والتي تمت على الصعيد العربي ، ثمة إجراءات إدارية وخطط بارزة ، تمت على الصعيد القطري[٨] .

أزمة مكافحة الأمية :

هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على الأزمة التي تعاني منها مكافحة الأمية، وفيما يلي

أبرز هذه المؤشرات[٩]:

١ـ تقدير حجم الأميين غير دقيق :

٢ـ تزايد أعداد الأميين :ومن الناحية الكمية ، فإن أخطر قضية تتمثل في تزايد أعداد الأميين الكبار ، بدلاً من انخفاضها .

٣ـ انخفاض ضئيل في نسبة الأمية :وعلى الرغم من تزايد أعداد الأميين فإن نسبة الأميين إلى جملة السكان آخذة في الانخفاض إجمالاً ، ولكن بنسبة ضئيلة .

٤ـ من أعلى معدلات العالم :تعتبر نسبة الأمية المرتفعة في الوطن العربي ، من أعلى معدلات الأمية في مناطق العالم[١٠] .

٥ـ النساء أكثر أمية من الرجال : والسمة السلبية الواضحة في ظاهرة الأمية ، ارتفاع نسبة النساء الأميات .

٦ـ إنفاق مالي ضئيل : بالنسبة لحجم قضية الأمية وخطورتها ، فإن الإنفاق على حركة محو الأمية وبرامجها ، في كثير من الأقطار العربية منخفض جداً .

٧ـ جهود متواضعة لمكافحة الأمية ، تبدو الجهود التي بذلتها إحدى عشر دولة عربية متواضعة، بالقياس إلى حجم الأمية وخطورتها على الأمة العربية.

٨ ـ سلبية الأميين البالغين :ومن المشاكل التي تواجه حركة محو الأمية ، سلبية الأميين الكبار ويتمثل ذلك في عدم إقبالهم على الالتحاق ببرامج محو الأمية ، أو تسربهم منها بعد التحاقهم بها، وانخفاض معدلات النجاح .

٩ـ ندرة الكفايات المتخصصة : ومن النواقص التي تعاني منها حركة الأمية ندرة أو قلة أو نقص فادح ، الذي يكاد يكون شاملاً ، في الكفايات والكوادر المتخصصة المدربة والواعية ، القادرة على العمل في ميادين التخطيط والإشراف والقيادة والتنفيذ .

١٠ـ انفصال بين محو الأمية والتعليم النظامي :وهناك انفصال بين حركة محو الأمية وبرامجها ، وبين أنظمة التعليم النظامية ، سواء من حيث مدخلات نظام محو الأمية أو مخرجاته.

١١ـ استخدام أساليب عمل تقليدية : لا تزال أساليب العمل المستعملة في الغالب تقليدية ونمطية في عملية التعليم والتدريس والتعليم والتدريب في مناهج مكافحة الأمية وبرامجها إجمالاً، فلم تستعمل حتى الآن ، في معركة مكافحة الأمية ، الطرائق والأساليب المبتكرة

والتقنيات الحديثة والوسائل السمعية والبصرية الجديدة ، إلا بشكل محدود جداً .

١٢- غياب التنسيق العربي :ومن النواقص في جهود حركة مكافحة الأمية ، غياب التنسيق بين الأقطار العربية ، في محاولة إيجاد الحلول الملائمة للقضايا والمشكلات المتأصلة والمشتركة بينها .

١٣- انفصال بين حركة محو الأمية ومؤسسات التنمية : ومن نقاط الضعف الخطيرة ، في جهود الأمية ، ذلك الانفصال الوظيفي بين حركة مكافحة الأمية ، وبين مؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في القطاعين العام والخاص ، فليس هناك علاقة وثيقة فعالة بعد ، بين جهود مكافحة الأمية ، وتعليم الكبار من جهة ، وبين حاجات المجتمع المختلفة ، وبالتالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١٤- انفصال بين جهود مكافحة الأمية وتعليم الكبار : ومن النواقص الواضحة ، ذلك الانفصال الوظيفي أيضاً ، بين حركة مكافحة الأمية وسائر مؤسسات تعليم الكبار والراشدين .

صورة المستقبل : الإسقاطات والتوقعات

هل صورة أوضاع الأمية مشرقة أم قاتمة ؟، تؤكد كافة الدلائل على أن صورة المستقبل هذه تبدو قاتمة للغاية ، هذا إذا استمرت الجهود ، التي بذلت والاتجاهات التي سادت في الماضي ، نفسها في المستقبل، ولكن يمكن للصورة أن تتغير وتصبح مشرقة وإيجابية ، إذا ما اتخذت الحكومات العربية تدابير جذرية وتقدمية وثورية ، لسد منابع الأمية ولاستئصال جذورها العميقة .

إن كثيراً من نصف المواطنين العرب البالغين (١٥سنة فأكثر) من الأميين في العام ١٩٩٠م ، كما يتضح من الجدول التالي [١١]. بيد أن أعداد الأميين آخذة في الارتفاع من سنة إلى أخرى ، فبعد أن كان عدد الأميين ٤٣ مليون نسمة في السنة ١٩٦٠م ، ارتفع إلى ٥٠ مليوناً في ١٩٧٠م وإلى أكثر من ٦٧ مليوناً في العام ١٩٩٠م ، هذا وقد أكدت الدراسات المتوفرة ، أن نسبة الأمية ، على صعيد الوطن العربي ، تتراوح ما بين ٥٠% و ٦٠% من مجموع البالغين العرب في السنة ٢٠٠٠م .هذا يعني أن المجتمع العربي ، ككل ، قد دخل حضارة القرن الحادي والعشرين ، وهو مجتمع غير متعلم إجمالاً ، يستثنى من ذلك الأقطار العربية الطموحة التي تسعى جاهدة ، للتخلص من آفة الأمية ، وربما للقضاء عليها .

أعداد الأميين الكبار في الأقطار العربية حتى السنة ١٩٩٠م
(على أساس معدلات التحسن في الستينات)

وهناك عدد من الدراسات التي أشارت ، إلى أن الأمية ، لن تزول في القرن العشرين ، ومن أبرز ذلك ، الوثيقة التي أعدها الجهاز الإقليمي العربي لمحو الأمية ، لتقويم نشاط محو الأمية في الأقطار العربية ، في الفترة من السنة ١٩٦٦م إلى ١٩٧١م ، والتي أشارت إلى تواضع الجهود المبذولة .

سادساً : محو الأمية والتنمية

التنمية كما هو معروف عبارة عن بناء ووظيفة تهدف من خلال استثمار الموارد الطبيعية والقوى البشرية والخصائص الثقافية في أي دولة إلى زيادة الدخل القومي ، وبالتالي إلى زيادة الدخل الحقيقي للفرد ، والذي يتضمن حاجاته من السلع والخدمات ، ومعنى التنمية الحقيقي هو تغيير وتبديل أنماط الحياة (وهي متعددة ومتشعبة) إلى أنماط جديدة . ونمط الحياة هو مفهوم نسبي متصل بالنظم الاجتماعية والاقتصادية بما فيها القيم السائدة[١٢] . وتختلف أنماط الحياة من مجتمع لآخر وتصبح أهداف التنمية مرتبطة بمفاهيم النظم الاجتماعية والسياسية والتربوية والاقتصادية ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما تسعى الأقطار العربية إلى تحقيقه من مشروعات التنمية القصيرة والبعيدة المدى . والأبعاد الواقعية لمشكلة الأمية وآثارها على التنمية من ناحية أخرى ، فإن تساؤلاً ما قد يرد إلى الأذهان . إلى أي مدى يمكن تحقيق أهداف التنمية علماً بأن أكثر ثلثي القوى العاملة واللازمة للتنمية ترزح تحت خطر الأمية ...؟! كما أن حقيقة البرامج التربوية والتثقيفية التي تقوم بها الأقطار لمواجهة مشكلة الأمية بعيدة عن ارتباطها الفعلي ببرامج التنمية ، وعلى وجه الخصوص في برامج محو الأمية رغم التقدم الملحوظ في هذا المجال عبر سنوات الماضي القريبة.

ولكن .قبل الوصول إلى حقيقة المعادلة التي تربط محو الأمية بالتنمية والأمية بالتخلف أو العكس لعل من المفيد طرح التساؤلات الآتية :

- هل التخلف هو نتيجة الأمية وأبعادها - الجهل والفقر والمرض؟.
- أم التخلف هو سبب للجهل والفقر والمرض ؟ .
- ترى هل التنمية تهدف إلى تحسين الإنتاج وإنعاش الاقتصاد بما فيه من صناعة وزراعة وتجارة وسياحة وخدمات ... ؟.
- أم أن هدف التنمية أولاً وأخيراً الإنسان وهو غايتها وصانعها ومحركها .. ؟.

إن محاولة الرد على هذه التساؤلات ربما تؤدي إلى الدوران في حلقة مفرغة ، ولكن مما لا ريب فيه بعد الوقوف على تجارب الدول والحقائق العلمية هو وجود علاقة مؤكدة وطردية بين التخلف والأمية ومنعكساتها من جهة ،..ومن جهة أخرى فقد أصبح من المؤكد أن مشاريع التطوير الصناعي والزراعي بل مشاريع التطوير الاقتصادي جملة تندمج كلياً مع مشاريع تطوير المواطنين بهدف بناء المجتمع وتطوره وتقدمه بشكل فعال .

- وقد لوحظ من الدراسات المقارنة التي أجريت على الدول المتقدمة والمتخلفة بأن نسبة مستوى الدخل السنوي للفرد تتناسب تناسباً طردياً مع نسبة التعلم : ففي الدول التي يزيد فيها الدخل الفردي على ما يعادل (٨٠٠) دولار تبلغ فيه نسبة المتعلمين حوالي (٩٠%) في حين أن الدخل الفردي السنوي في دولة تبلغ فيها نسبة المتعلمين فقط (٤٠%) يعادل (١٣١) دولار وذلك ناتج عن عدم الاستفادة من الموارد المادية والبشرية والخصائص الثقافية .

كما لوحظ أن اقتصاد الدول المتقدمة هو سريع النمو (٨ - ١٠%) سنوياً بينما معدل النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة يزيد عن (٣%) وينقص عن (٢%) وسهل الوصول إلى الحقيقة القائلة: أن الدول المتقدمة تزداد غنى والدول المتخلفة تزداد تخلفاً ومشكلات متنوعة صعبة ، ومنها مشكلة الأمية التي تعتبر من الأسباب والنتائج الرئيسية للتخلف[١٣] .

أسباب التخلف ومظاهره

١- حجم الأمية :

إن نسبة الأمية إلى مجموع السكان الراشدين في العالم آخذه في الهبوط - غير أن أعداد الأميين في العالم آخذه بالارتفاع ويرجع السبب في هذا الخلاف (بين هبوط النسبة وازدياد الأرقام) إلى التزايد الكبير في أعداد السكان في العالم ، ذلك التزايد الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تزايد أعداد الأميين ، وتشير الإحصاءات الدولية أيضاً إلى أن نسبة الأميين إلى مجموع السكان الراشدين في الدول النامية عالية جداً ، من هنا تبدو الصورة الآتية في الدول النامية قاتمة جداً ، وتقف عقبة كبيرة في طريق النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، بل الحضاري في

عصر بات من الواضح جداً فيه أن المتعلم يستخدم التقنيات الحديثة بصورة أفضل بكثير من الأمي سواء أكان ذلك في الصناعة أو في الزراعة أو في غيرها من المجالات .

٢ـ سوء التغذية :

تشير الإحصاءات الرسمية أن نسبة عالية من سكان العالم يتناولون أقل من الحد الأدنى من الغذاء الضروري (٢٥٠٠ وحدة حرارية يومياً) ، وتأخذ الدول النامية نصيبها الكبير من الإحصاءات المذكورة ومن الثابت تأثير سوء التغذية على القدرات الجسمية ، وبالتالي انعكاساته المختلفة على إنتاجيته وإسهامه في تطور المجتمع وتقدمه في مختلف المجالات .

٣ـ سوء الشروط الصحية :

من يمعن النظر في توزيع نسب الأمية ونسب الوفيات في أنحاء العالم يستطيع الوصول إلى الحقيقة القائلة :ـ إن الدول النامية بل المناطق ، التي تنتشر فيها الأمية هي المناطق ، التي تتمركز فيها الأمراض السارية والمتنوعة وترتفع نسبة الوفيات والعكس صحيح ، ومما لا شك فيه أيضاً أن الأمراض تخفض القدرة الفكرية والطاقة الإنتاجية للمواطن وللمجتمع .

٤ـ هيكلية اقتصادية واجتماعية مختلفة :

إن الهدف من كل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، وبخاصة في الدول النامية هو تطوير المواطن والمجتمع وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق ذلك على النحو الأكمل ، إلا إذا كانت القوى البشرية العاملة الفاعلة في مشاريع التنمية قوى متعلمة في عصر يتميز بالآلات والوسائل التقنية المعقدة ، فتجارب الدول المتقدمة دلت بصورة قاطعة على أن زيادة الإنتاج ذات علاقة موجبة مع زيادة التعليم وانتشاره ، ففي الاتحاد السوفيتي سابقاً ظهرت نتيجة الدراسات والبحوث ، التي أجريت لتقويم تأثير التعليم على الإنتاج، إن التعليم البسيط الذي حصل عليه العامل في سنة واحدة إلى جانب التدريب زاد من إنتاجية عمله بنسبة ٢٠% في حين لم ترتفع إنتاجية ومهارة العامل الأمي الذي اكتفى بالتدريب دون التعليم إلا بحوالي ١٦% ، من هنا واستناداً لما تقدم لا نفاجأ في هذا المجال عندما نقف وجهاً لوجه أمام مجموعة من الحقائق التالية[١٤] :

أـ تنتج الدول المتقدمة ٤٠% من المواد الزراعية في العالم علماً أن عدد العاملين بالزراعة فيها

يتراوح بين ١٢ ـ ١٥% من القوى العاملة (على سبيل المثال في أميركا الشمالية ٦% فقط) .

ب ـ إن إنتاجية الأرض في معظم الدول النامية تعتبر ضئيلة جداً بسبب عدم استخدام التقنيات الحديثة (آلات ملائمة ـ بذور مؤصلة ـ أسمدة ـ أساليب التخزين والتوزيع الحديثة ـ الخ) ، بالإضافة إلى عدم توفر الأيدي العاملة المتخصصة وذات الكفاءات العالية ورؤوس الأموال الكبيرة ، لذلك يلاحظ أن الفلاح أو المزارع لا يعمل أكثر من ٨ ـ ٩ أسابيع في السنة في خدمة محاصيله المتنوعة ، وبالتالي فإن إنتاجه يكون ضئيلاً ، ودخله ضئيل أيضاً .

ج ـ إن أكثر صناعات الدول النامية هي من فئة الصناعات الخفيفة (الغزل والنسيج ـ الصناعات التحويلية ـ الصناعات الغذائية ...الخ)، بسبب انخفاض مستوى التعليم التقني المطلوب بكثافة لتسيير الصناعات الثقيلة من جهة ، ولعدم توفر رؤوس الأموال الكبيرة ، والقوى البشرية المتعلمة من جهة أخرى .

د ـ إن اقتصاد معظم الدول النامية مبني على إنتاج مواد استهلاكية بشكل واضح ولا تسعى إلى الاكتفاء الذاتي ، لذلك فهي تستورد المواد المصنعة المتنوعة العالية الثمن من الدول المتقدمة ، ولا تصدر لها إلا المواد الخام وبأثمان مخفضة جداً .

هـ ـ من الواضح جداً وجود الكثير من العادات والتقاليد البالية القديمة في معظم الدول النامية، التي تقف دون استثمار طاقات قواها البشرية وإمكاناتها الكبيرة بشكل أمثل .

و ـ أثبتت الدراسات أن المواطن الذي يعيش في المجتمع المتحضر يصل إليه قدر من المعلومات تزيد مائة مرة عن المواطن الذي يعيش في المجتمع الآخذ بالنمو ، وبالتالي فإنه يكون أكثر تفاعلاً من الأمي في برامج التنمية ، كما أن هناك ارتباطاً طردياً بين الأمية من ناحية وبين دخل الفرد والتصنيع وتقبل المعلومات والمشاركة في تحمل المسؤولية والوعي السياسي من ناحية أخرى .

٥ـ مشكلة تزايد السكان :

من الحقائق المعروفة أن المناطق التي تنخفض فيها نسبة التعليم ويهبط المستوى الصحي والاقتصادي تكون نسبة المواليد فيها مرتفعة جداً ، وبالتالي تزداد شؤون الأسرة والمجتمع تعقيداً، ومشكلات متنوعة (معيشية ـ اجتماعية ـ تربوية ...الخ) .

من كل ما تقدم بدت مشكلة الأمية في الدول النامية مشكلة معقدة ، وتجلت كأكبر عائق لكل أنواع التقدم وبدا محوها لا كشرط من شروط المواطنة الصالحة ، ولا كحق من حقوق الإنسان فحسب ، بل كأحد عوامل التنمية الشاملة التي تسهم في التطور والبناء البعيد المدى وفي التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي [١٥].

سابعاً : الأمية في الأردن

منذ بداية العقد الخامس من هذا القرن شرعت وزارة التربية والتعليم بإعداد البرامج لمكافحة الأمية والحد من خطرها ، واستمدت هذه البرامج فلسفتها وأهدافها من فلسفة وأهداف التربية والتعليم في الأردن [١٦].

لقد نهجت برامج وزارة التربية والتعليم منهجاً وقائياً تمثل في توفير التعليم الأساسي المجاني لجميع أفراد المجتمع الذين هم في سن التعليم المدرسي ، إذ طبقت وزارة التربية والتعليم إلزامية التعليم ومجانيته منذ صدور الدستور الأردني في سنة ١٩٥٢م ، حيث أصبح التعليم في السنوات الست الأولى إلزامياً ومجانياً ، ومددت فترة الإلزام في الأردن عام ١٩٦٤م إلى تسع سنوات ، وعلى أثر مؤتمر التطوير التربوي ، وبعد المراجعة التربوية الشاملة ، مدت فترة الإلزام إلى عشر سنوات ، وعليه تكون وزارة التربية والتعليم قد كفلت توفير التعليم للطلبة من ٦ ـ ١٦ سنة .

ونتيجة لهذه الإجراءات وصلت نسبة القبول في الصف الأول الأساسي عام ١٩٩٢/١٩٩١م حوالي ٩٧% وبهذا يكون الرافد الذي يغذي الأمية قد تم الحد من قوته وتأثيره.

١ـ تطوير الجهود في مجال محو الأمية :

سلكت وزارة التربية والتعليم مسلكاً علاجياً أيضاً بالإضافة إلى المسلك الوقائي في مجابهة هذه المشكلة ، ويتمثل ذلك ببرنامج محو الأمية الذي طبق في الأردن منذ الخمسينات ، حيث أوفدت وزارة التربية والتعليم في مطلع الخمسينات من هذا القرن بعض موظفيها إلى المركز الإقليمي للدول العربية لتدريب العاملين في التنمية والخدمات الريفية في «سرس الليان» في مصر وتعيينهم بعد تخريجهم معلمين في دور المعلمين الريفين ليقوموا بتأهيل الطلبة الخريجين من تلك الدور للإسهام في برامج التنمية الريفية ومن ضمنها مكافحة الأمية .

وفي عام ١٩٥٣م فتحت وزارة التربية والتعليم صفوفاً ليلية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وفي عام ١٩٥٥م ورد في قانون المعارف في المادة الثالثة والعشرين نص صريح بذلك وهو «تسعى

وزارة المعارف العمومية إلى فتح مدارس شعبية غايتها تثقيف الكبار ، ممن لم تتح لهم فرصة التعلم أو لم يتمكنوا من مواصلة التعلم في المدارس الابتدائية ، ولأجل هذه الغاية تسمح الوزارة باستعمال أبنية المدارس الحكومية في أوقات فراغها لهذا الغرض».

وأنيط أمر الإشراف على برامج محو الأمية في عام ١٩٦٥م بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حيث أصدرت الدولة نظاماً خاصاً بتعليم الكبار ومحو الأمية ، وجعلت حق الإشراف عليه يتبع اللجنة العليا لمحو الأمية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتمثل فيها قطاعات الشؤون - الاجتماعية والتربية والتعليم والقوات المسلحة والقطاع الخاص .

وأعادت الدولة في عام ١٩٦٨م حق الإشراف على برامج محو الأمية لوزارة التربية والتعليم، وفي ضوء تطور مشاريع محو الأمية (نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١م) وبموجب هذا النظام ألفت لجنة عليا من ممثلين عن الوزارات والجهات الشعبية المعنية للإشراف على تعليم الكبار ومحو الأمية .

وكان قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤م ، قد أكد في الفقرة (٣) من المادة (٥) على «إنشاء مراكز لتعليم الكبار ولنشر الثقافة العامة في مختلف أنحاء البلاد »، واشتمل هذا القانون أيضاً على أن «الوزارة تعنى بنشر الثقافة بين أفراد الشعب وذلك بتأسيس مراكز لتعليم الكبار على أساس رغبتهم تنظم فيها دراسات علمية وثقافية عملية وفنية لإتاحة الفرص للنهوض بمستوى حياتهم بأنفسهم» .

وأخيراً صدر نظام تعليم الكبار رقم ٢٤ عام ١٩٨٠م حيث يجيز استخدام الأبنية المدرسية ، وتكليف المعلمين للتدريس ، ويحدد مدة الدراسة ، فنص على أن مدة الدراسة في المراكز للوصول إلى المستوى الذي يعادل مستوى الصف الرابع الأساسي ١٦ شهراً ، أي ما يعادل سنتين دراسيتين ، ومدة الدراسة في مرحلة المتابعة ١٦ شهراً أي ما يعادل سنتين دراسيتين أيضاً للوصول إلى مستوى الصف السادس الأساسي ، كما ينص على أن يكون التدريس في المراكز لمدة خمسة أيام في الأسبوع وبمعدل ساعتين في اليوم الواحد .ولقد توسعت وزارة التربية والتعليم في فتح مراكز لمحو الأمية حتى شملت جميع مناطق المملكة ، وقد نجح هذا البرنامج نجاحاً ملموساً حيث استطاع خفض نسبة الأمية في الأردن من ٦٧٫٦% سنة ١٩٦١م إلى ١٩% تقريباً عام ١٩٩١/١٩٩٢م .

والجداول الإحصائية التالية تبين لنا الأبعاد الكمية لعدد الصفوف غير النظامية التي فتحت لتعليم الكبار الأميين وعدد الدارسين المستفيدين من هذا البرنامج .

جدول رقم (١)
مقارنة إحصائية لعدد صفوف محو الأمية
وعدد الذين استفادوا من هذه الصفوف

المصدر : وزارة التربية والتعليم، الكراس الإحصائي ـ عمان ، ١٩٩٢م[١٧]

جدول رقم (٢)
عدد مراكز محو الأمية وعدد الملتحقين في هذه المراكز في الفصل الأول
العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ في المديريات التعليمية



المصدر : وزارة التربية والتعليم، الكراس الإحصائي - عمان، ١٩٩٢م[٣١]

٢- المشكلات والعقبات :

تعاني برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن من مشكلات وصعوبات عديدة تعيق طريقها في الوصول لتحقيق الأهداف المرجوة منها ، ومن هذه الصعوبات والعقبات ما يتعلق بالدارسين أنفسهم ، ومنها ما يتعلق بالمناهج والكتب ، ومنها ما يتعلق بالمرافق واللوازم ، ومنها ما يتعلق بالمرافق واللوازم ، ومنها ما يتعلق بطبيعة المجتمع ونظرته إلى تعليم الكبار [١٩].

(١) المشكلات والعقبات الإدارية والمالية :

إن وزارة التربية والتعليم هي وحدها التي تشرف على برنامج محو الأمية وذلك من خلال وحدة إدارية صغيرة تسمى قسم التعليم غير النظامي ضمن مديرية التعليم ، ويتولى التنفيذ مديريات التربية والتعليم في مختلف أنحاء الأردن ، وهذا البرنامج بحاجة إلى مزيد من الدعم الإداري والمالي والتشريعي اللازم للرقي به ، من النواحي الكمية والنوعية ، إلى مستوى يكون له بموجبه تأثير حاسم وسريع .

كما أن الالتحاق بصفوف تعليم الكبار يفتقر إلى التوجيهات الهادفة والحوافز الفعالة التي تدفع الدارس إلى التحاق بالمراكز ، وتدفع مؤسسات العمل إلى الإسهام بالبرامج الموجة للعاملين فيها، سواء من ناحية مادية أو بتوفير الظروف التي تسهل التحاقهم بالمراكز ، هذا بالإضافة إلى أن ضعف التنسيق الفعال في مجال محو الأمية بين المؤسسات المختلفة .

(٢) المشكلات والصعوبات الفنية :

يشكل النقص في إعداد المشرفين والمعلمين والمؤهلين ، بالإضافة إلى النقص في الوسائل والمواد التعليمية المساعدة وقلة مناسبة بعض الكتب المقررة ، أهم هذه العقبات . وقد أدى إلى ضعف الإشراف الفني من ناحية ، والانخفاض النسبي في كفاءة التعلم من ناحية أخرى وبالإضافة إلى ذلك ، فإن وضع برامج موحدة لجميع الدارسين ، بغض النظر عن بيئاتهم ونوعيات أعمالهم في مختلف القطاعات الاقتصادية ، يقلل من فاعلية هذه البرامج ومدى تفاعل الدارسين معها ، بالإضافة إلى أن الأساليب التقليدية المتبعة في تعليم الصغار لا تزال تسيطر إلى حد كبير على تعليم الكبار .

(٣) قلة البحوث والدراسات في مجال تعليم الكبار .

(٤) الصعوبات والعقبات الاجتماعية :

تشكل الظروف الاجتماعية للدارسين في كثير من الأحيان عقبة رئيسة في طريق برامج تعليم الكبار ومحو الأمية ، وتفسر جزئياً انخفاض نسبة الالتحاق بهذه البرامج ، والارتفاع النسبي للتسرب منها ، وأولى هذه العقبات صعوبة الجمع أحياناً بين العمل والدراسة في يوم واحد لبعض الدارسين ، ولا سيما أن أعباء الحياة ومسؤولياتها لكثير من فئات المستفيدين ، تطيل من ساعات العمل والانشغال اليومي .

ومن العوائق المتعلقة بوضع المرأة في هذا المجال طبيعة العلاقات الأسرية التي تضع العبء الرئيس لأعمال الأسرة على الأم ونقص الخدمات الاجتماعية كدور الحضانة وغيرها .

وتشكل نوعية بعض الأعمال كالعمل الموسمي في الزراعة والعمل ضمن نظام الورديات ، مبرراً في بعض الأحيان لتسرب الدارسين وانقطاعهم عن التعليم بالإضافة إلى الصعوبات الناجمة عن بعد مراكز التعليم عن أماكن العمل والسكن ، وصعوبة المواصلات .

وتلعب العوامل النفسية أحياناً ، كالخجل والكبرياء والشعور بالنقص ، دوراً بارزاً في تثبيط عزائم بعض الفئات عن الالتحاق بالتعليم ، كما تسهم بعض المواقف التعليمية الخاطئة ، التي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص النفسية للكبار ، في تسرب الدارسين وانقطاعهم عن التعليم .

٣- مجالات التطوير:

يشمل التطوير المجالات التالية [٣٠] :

١- ربط برنامج محو الأمية بالعمل المنتج لتحقيق حاجات الدارس: علينا تطعيم برنامج محو الأمية القائم ببرامج ثقافية مهنية للنساء والرجال مثل الغزل والنسيج والخياطة والتدبير المنزلي والثقافة الصحية كالأمومة والطفولة والمهارات المهنية للرجال ذات الصلة بحاجات المجتمع ، ولا تنقصنا المؤسسات المتخصصة لتعليم الكبار ولا التجهيزات اللازمة للتدريب ، إذ إن هذه المؤسسات تنتشر في مختلف المناطق ، فهناك مراكز الاتحاد النسائي ومراكز التدريب المهني ومؤسسة صندوق الملكة علياء للعمل التطوعي الاجتماعي بالإضافة إلى المدارس المهنية التابعة لوزارة التربية والتعليم .

إن تطعيم برامج محو الأمية بما يحقق حاجات الدارسين ورغباتهم يساعد على تنمية الإنسان من جميع الجوانب ويسهم في انتظام الأميين بمراكز محو الأمية .

٢- التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي : قطع التكامل بين هذين النوعين من التعليم شوطاً كبيراً على طريق التكامل في المجالات التالية :

أ.في المناهج : عندما صممت مناهج تعليم الكبار ، أخذ في الاعتبار أن من أنهى مقررات السنة الثانية في برنامج محو الأمية فإن ذلك يعادل الصف الرابع الأساسي ، ومن أنهى مقررات صفي المتابعة فإن ذلك يعادل الصف السادس الأساسي .

ب.في مجال حرية انتقال الدارسين من نوع إلى آخر ، يستطيع الدارس في برنامج محو الأمية أن ينتقل إلى التعليم النظامي إذا تناسب عمره مع متوسط أعمار الطلاب في الصف الذي يستحقه .

ج.وضعت مؤسسات التعليم النظامي في خدمة التعليم غير النظامي في أوقات فراغها .

ولكن هناك بعض الجوانب ما زالت بحاجة إلى تكامل أوضح مثل وضع تشريع موحد يعامل الطلبة في التعليم غير النظامي معاملته للطلبة في التعليم النظامي فيما يتعلق بأسس النجاح والإكمال والرسوب .

٣- الإعلام والتوعية : درجت وزارة التربية والتعليم على تذكير المؤسسات الحكومية والتطوعية بمشكلة الأمية في المناسبات (اليوم العربي لمحو الأمية ، السنة الدولية لمحو الأمية...الخ) .

وأقصى ما كان يتخذ هو تخصيص برنامج اللقاء المفتوح للتحدث عن الأمية أو نشرة يعدها القسم توزع على الصحف المحلية أو خطبة يلقيها خطيب المسجد يذكر في ثناياها حول الأمية .

إن التوعية بخطورة الأمية لحفز الأميين على الالتحاق بمراكز محو الأمية يفترض أن تكون من خلال خطة إعلامية مدروسة لها مقوماتها الفنية والمالية ، ويقوم أطرافها بأدوارهم على مدار العام، ولا تقتصر على مناسبات معينة ، ولا بد أن يكون للمجالس المحلية دور فيها لما لهذه المجالس من تأثير على مجتمعاتهم .

٤- رفع المستوى الإداري للقسم وإنشاء أقسام له في مديريات التربية والتعليم : إن قسم التعليم غير النظامي مسؤول عن تعليم الكبار من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم والتطوير والإدارة والشؤون المالية ... الخ ، وهذا البرنامج تنتشر فعالياته في مناطق الأردن كافة، بالإضافة إلى خصوصيته التي تفرض إقامة علاقات مع جميع المؤسسات التطوعية والحكومية العاملة في المجال والتنسيق معها في سبيل تطويره .

٥- المناهج : بدأ العمل بمنهاج مرحلة محو الأمية ومنهاج مرحلة المتابعة منذ سنة ١٩٧٢م ،

ومنذ هذا التاريخ حتى الآن حدثت متغيرات كثيرة ولا سيما أن العالم يشهد تفجيرات كثيرة من أبرزها التفجر المعرفي ، حيث أصبحت هذه المناهج لا تحقق ميول الدارسين ، ورغباتهم ، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر فيها بصورة تتفق والمتغيرات المستجدة جميعها .

٦- البحوث: يتطلب الأمر تطوير البحوث التربوية لتناول الجوانب المختلفة اللازمة لتوفير برامج لما بعد محو الأمية على أسس علمية ، مع التأكيد على البحوث التطبيقية التي تكتسب قيمتها من ارتباطها بالمشكلات العملية لإيجاد حلول واقعية ملائمة لها ، مثل دراسة طبيعة وخصائص الفئات المستهدفة في هذه البرامج وتأثير مختلف الحوافز المادية والمعنوية على الالتحاق بها وعلى مواصلة التعليم بها ودراسات لإنتاج نماذج متنوعة من المواد التعليمية لفئات مختلفة وتقويمها ، وغير ذلك من البحوث اللازمة لتحديث وتطوير هذه البرامج على أن يستعان في ذلك بمراكز البحوث والجامعات والمنظمات العلمية والمحلية والقومية والدولية ، وتوجيه الرسائل والبحوث العلمية والجامعية المستقبلية إلى الاهتمام بهذا المجال .



الهوامش

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة لتعليم الكبار ، علي محمد يوسف الخواجا ، موجه أول تعليم الكبار ، ١٩٨٦م .
(٢) المصدر السابق .
(٣) مجلة قضايا عربية، بيروت العدد الثاني، السنة السابعة عشرة - شباط - فبراير ١٩٨٠م، ص ١٣٣-١٣٦ .
(٤) مجلة التربية الجديدة ، بيروت ، العدد العاشر ، كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦م .
(٥) مجلة التربية (قطر) ، ديسمبر ١٩٧٧م ، ص ٩ .
(٦) التربية الجديدة ، العدد العاشر - كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦م ، ص ٢٢-٢٣ .
(٧) مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد الثاني ، ١٩٧٨م ، ص ٩٨ .
(٨) اليونسكو ، التقرير الختامي ، اجتماع كبار المسؤولين عن التعليم الخاص بتنفيذ توصيات المؤتمر الثالث لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية (القاهرة ١٨-١٩٧٦/١١/٢٤ ص ٢٩ (مطبوع على الآلة الكاتبة) .
(٩) مجلة قضايا عربية ، مصدر سابق .
(١٠) عبدالفتاح جلال ، أحمد التركي ومحمد النوير ، استراتيجية مقترحة لمحو الأمية في الوطن العربي (سرس الليان ، ١٩٧٥) ص ١٢٠ .
(١١) المصدر السابق ، ص ١٢١ .
(١٢) مجلة المعرفة ، دمشق ، العدد ١٦٣ ، أيلول /سبتمبر ، ١٩٧٥ ، ص ١٧٢-١٧٧ ، سميح عيسى .
(١٣) المصدر السابق .
(١٤) المركز الدولي لتعليم الكبار بسرس الليان ، الأمية والتخلف (المهندس حبيب مبارك)، مجلة العربي ، العدد ١٨٧/حزيران ، ١٩٧٤م ، الأمية في العالم ، الدكتور عبدالله عبدالدايم .
(١٥) المصدر السابق .
(١٦) نوفان عبيدات وآخرون ، النظام التعليمي وتعليم الكبار في المملكة الأردنية الهاشمية ، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٢م ، ص ٧٢-٧٧ .
(١٧) المصدر :وزارة التربية والتعليم ، الكراس الإحصائي - عمان ، ١٩٩٢م .
(١٨) المصدر :وزارة التربية والتعليم ، قسم التعليم غير النظامي - عمان ، ١٩٩٣م .
(١٩) نوفان عبيدات وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٩-١٤٣ .
(٢٠) المصدر السابق ، ص ١٤٣-١٥٣ .

الفصل التاسع

التربية وتنمية المواد البشرية

مقدمة

١. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاردن

أ. السكان

ب ـ القوى العاملة الاردنية

ج ـ التعليم

د ـ الصحة

٢ـ المؤسسات العاملة في تنمية الموارد البشرية

أ ـ وزارة التربية والتعليم

ب ـ القوات المسلحة

ج ـ مؤسسة التدريب المهني

د ـ وزارة التعليم العالي

هـ ـ القطاع الخاص

و ـ وكالة الغوث

٣ـ المؤشرات السلبية في تنمية وتطوير القوى البشرية

أ ـ ضعف اداء الجهاز الاداري

ب ـ المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية

ج ـ معالجة التوازن بين الكم والكيف التعليمي

د ـ ضعف فعاليات التأهيل والتدريب



التربية وتنمية المواد البشرية

مقدمة

ان الازمة الاقتصادية العالمية في بداية الثمانينات حملت في ثناياها تقلبات عنيفة وعصفت كثيراً في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأدى ذلك الى ان الدول النامية اتخذت إجراءات حدت من النمو الاقتصادي ، وبالتالي أثرت على المستوى المعيشي في هذه الدول ، وظهرت ازمات المديونية العالمية التي اساسها المنهجية التنموية في السبعينات ، وكانت طبعاً التقشف والإجراءات الاخرى على حساب احد الأمور الرئيسية ، وهي التنمية البشرية (تنمية الموارد البشرية) ، ومن اهم ظواهرها البطالة والفقر والصحة المتدنية ، وسوء توفير التعليم في الدول غير الصناعية .

واليوم أصبح واضحاً لكل مخطط وواضع سياسة ، بان العوائق الاساسية في التنمية لكثير من الدول النامية ، هي عدم القدرة على تنمية الموارد البشرية بالشكل المتكامل ، وفي الحقيقة إننا لا نستطيع ان نضمن السعادة للفرد في المجتمعات ، والخيار الذي يتخذه الفرد هو خياره الذاتي ، ولكن وفي نفس الوقت فان القائمين على التنمية يجب ان يوفروا البيئة الصحية للفرد في هذا المجتمع افراداً أو جماعات ، والتي تتضمن اعطاء الفرصة لكل فرد لمسيرة حياة منتجه حسب خياراتهم الذاتية وميولهم من خلال بيئتهم الطبيعية، ونؤكد بان الإنسان هو قائد مسيرة التنمية وفي نفس الوقت محورها ، أي تنمية بالبعد الانساني .

إن عدم كفاءة السياسات في العقود السالفة ، وكذلك التمحور والتركيز على جلب رأس المال، واستنزاف الموارد دون النظر الى الانسان في مجريات التنمية انذاك قد أثرت كثيراً على تنمية الموارد البشرية ، ولذا فان التنمية الصحيحة هي التي تركز على هذه الموارد .

ان الهدف السامي والاساسي للتنمية البشرية يجب ان ترفع وتغني الفرد في المجتمعات ، وما

تحسين الوضع الصحي ومحاربة الفقر وتأمين مكان العمل والتعليم والحرية السياسية وحقوق انسان مكفولة واحترام ذات الفرد الصحيح الا وسائل لبلوغ ذلك الهدف ، بالاضافة الى ذلك هنالك خيارات اخرى يجب ان تتوفر عند الفرد مع ثقافات حرة واسعة ، أي بكلمات اخرى التنمية يجب ان تتضمن القيم الانسانية أكثر وأكثر ، وكلما كانت السياسات والاستراتيجيات أكثر دقة بالتعبير عن هذه القيم وتحقيقها فانها تقترب من السياسة السليمة في منهجيتها .

ومن خلال هذا المفهوم فانه واضح بان التنمية البشرية تتبلور في توسيع خيارات الفرد في مجتمعه ورفع مستواه الحياتي ، ومن هذا المنطلق ، فان التعليم والصحة ومحاربة الفقر تشكل أولويات عناصر التنمية البشرية الصحيحة، لان الفرد السليم له العقل السليم ومهارة جيدة تشكل الانسان القادر على تحمل خياراته بذاته ، يستطيع من خلالها ان ينتج بشكل افضل مما يخدم عملية التنمية الاقتصادية ايجابياً .ان مؤتمر طوكيو وغيره من المؤتمرات اللاحقة ، (مؤتمر فينا ومؤتمركوبنهاجن واعلان ريودبجانيرو) حول التنمية التبشرية ، قالت بأن التعليم هووسيلة لرفع قدرة الفرد لتسيير ذاته ، وليس لتكوين ذلك الفرد لعمل أو وظيفة محددة ، لذا فان التعليم بمراحله المختلفة حق من حقوق الانسان ، وايضاً التعليم في سياسته فقط لتحضير الانسان منخلال التعليم والتدريب لوظيفة ما، فإنه تعليم غير هادف لتنمية بشرية (٢).

من هنا فان التحدي المزدوج امام التعليم والتدريب هو خلق مجتمع بقدرات تحفز وتصعد عمليات التنمية والاتجاهات الصحيحة ، وذلك بدء من مجتمع الارياف الفقير الى مجتمع العلماء، الذين سيقفون على حافة العلم والمعرفة واستخدام التكنولوجيا وتطويعها وتطويرها . ان قضايا تنمية الموارد البشرية تتضمن العلاقة المعقدة ما بين الفرد والمجتمعات وفعاليات الانسان المتفرقة ، (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها)، وكذلك بين العلاقات البينية ، بين قطاعات التنمية المختلفة ، لذا فان التوجه في الاسلوب متعدد النظم للتنمية البشرية في عالمنا مطلوب ، بشرط التنسيق المتكامل والمتابعة والتحليل الدقيق للمعلومات كما ذكرنا سالفاً .

من هنا نقول بان التوجه لتنمية القوى البشرية يجب ان يكون مدخلاتها :الصحة والتعليم ومكان العمل والسكن والغذاء الآمن والماء والامن والخدمات الاجتماعية والطمأنينة والامان والحريات العامة والبيئة السليمة ، نتوقع ان تخرج بالانتاجية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتوازن السياسي ومستوى معيشي مرموق .

لقد احتل مفهوم التنمية البشرية في الاونة الاخيرة مركز الصدارة في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات العالمية ، فقد برز الاعتراف بالاهتمامات المتعلقة بالتنمية البشرية والالتزام العالمي بقضايا التنمية البشرية في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد في ريودي جانيرو

عام ١٩٩٢ ، والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فينا عام ١٩٩٣ ، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ م .

فقد نص اعلان ريودي جانيرو على ان جميع البشر هم محور الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستخدمة ومن حقهم ان ينعموا بحياة صحية ومنتجة ، واكد على الاحتياجات الانمائية المستدامة، والبيئية للاجيال الحاضرة والمقبلة يجب تلبيتها على نحو منصف ، ودعا اعلان ريودي جانيرو الى قيام علاقة مشتركة عالمية جديدة ومنصفة ، من خلال التعاون واقتراح العمل عند التوصل الى اتفاقيات عالمية بشأن التنمية المستخدمة .

وأكد مؤتمر فينا من جديد اهمية حقوق الانسان الاساسية لجميع الناس ، وشدد على مفهوم التنمية البشرية ، وطلب من المجتمع الدولي ان يعمل سوياً على بلوغ هدف نيل الجميع حقوق الانسان ، وحث بوجه خاص ، على القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة .

ورأى برنامج العمل الذي عقد في القاهرة ان الناس هم اقيم مورد للامة ، وان الانسان هو هدف التنمية المحوري ، وشدد على تكافؤ الفرص للجميع ، ودعا الى تعزيز المساواه بين الجنسين، والى تمكين المراة من اخذ دورها ، واعتبر التعاون الدولي والتضامن العالمي امورا حاسمة ، لتحسين نوعية حياة جميع الناس .

ودعا اعلان كوبنهاجن الى جعل الانسان محور التنمية ، وتوجيه الاقتصاد الى تلبية الاحتياجات البشرية على نحو اكثر فاعلية ، والالتزام بالوفاء بالمسؤولية ازاء الاجيال الحاضرة والمقبلة ، من خلال كفالة الانصاف بين الاجيال وسلامة البيئة واستخدامها القابل للاستدامة ، وحددت خطة العمل عدداً من الاهداف الكمية في مجالات مختلفة للتنمية البشرية ، كما حددت طبيعة ودور التعاون الدولي في كل مجال من مجالات الالتزام ، واشارت ايضاً الى الحاجة الى وضع مواثيق عالمية كميثاق تخصيص نسبة ٢٠% مقابل نسبة ٢٠ % بين الشركاء المهتمين من البلدان الصناعية والبلدان النامية ، الذي يقضي بتخصيص ٢٠ % من المساعدة الانمائية الرسمية ونسبة ٢٠ % من الميزانيات القومية للاولويات البشرية الاساسية (٢) .

ان تنفيذ الخطط الانمائية يعتمد على توافر القوى البشرية المؤهلة والمدربة ، تتفق مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فالعنصر الانساني أو العمل هو احد عناصر الانتاج الرئيسية ، التي ركز على اهمية دورها اغلب الاقتصاديين الذين درسوا مشكلة التخلف ، وقدموا افكاراً حول متطلبات التنمية والعوامل المؤثر فيها ، بل يرى البعض ان العنصر الانساني المدرب هو العامل الرئيسي في نمو الدول المتقدمة وإعادة تعميرها .

١ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاردن

أ ـ السكان

أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٩٤ م ، ان مجموع سكان الاردن بلغ ٤١٣٩ الف مواطن ، مما يعني تضاعف حجم السكان في الاردن سبع مرات خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٩٤م ، ويستدل من هذه النتائج ارتفاع معدل نمو السكان خلال تلك الفترة بلغ ٤,٧% ، ولا شك ان الزيادة السكانية ، التي تم تسجيلها خلال العقود الاربعة الماضية ، هي نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة مع انخفاض مستمر في معدلات الوفاة ، وخاصة الاطفال الرضع ، نتيجة للتقدم الملموس في الخدمات الصحية ، كما تميزت تلك الفترة بارتفاع معدلات صافي الهجرة بسبب موجات الهجرة المتلاحقة ، نتيجة للحروب العربية «الاسرائيلية»من جهة ، وعودة ما يقارب من ٣٠٠ الف من الاردنيين المتواجدين في دول الخليج الى الاردن ، اثر انفجار ازمة الخليج عام ١٩٩٠ م من جهة اخرى .

هذا ويعتبر المجتمع الاردني مجتمعاً فتياً ، حيث بلغت نسبة السكان دون سن الخامسة عشرة عاماً ٤٢،٢% من اجمالي السكان في عام١٩٩٤،وبالمقارنة مع سنوات سابقة نجد ان هذه النسبة في انخفاض مستمر،وذلك منذ اواخر السبعينات ، وقد صاحب هذا الانخفاض ارتفاع في نسبة السكان ممن هم في سن الانتاج ١٥ ـ ١٦ ، حيث بلغت ٥٣,١% ، في حين بلغت نسبة السكان في الاعمار ٦٠ سنة فاكثر ٤,٥% ،من مجموع السكان الاردنيين [٣] .

ب ـ القوى العاملة الاردنية

ساهمت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية التي مرت بها المنطقة بشكل عام ، والاردن بشكل خاص ، في السنوات الماضية في ابراز خصائص لسوق العمل الاردني ، ومن ابرز هذه الخصائص :

١ـ سوق العمل الاردني يتصف بانه مرسل ومستقبل للقوى العاملة : يعتبر الاردن مرسلاً ومستقبلاً للقوى العاملة في نفس الوقت ، حيث تزايدت هجرة الايدي العاملة الاردنية الى الخارج ، نتيجة الظروف الاقتصادية داخل الاردن ، ولتنامي الطلب الخارجي على القوى العاملة الاردنية ، وخاصة في دول الخليج التي كانت تنفذ برامج إنمائية شاملة ، ومن جهة اخرى نتيجة للبرامج التنموية التي شهدها الاردن ، والتركيز على خلق فرص عمل جديدة في فترة الانتعاش الاقتصادي ، تواقدت الى الاردن الايدي العاملة من الخارج وخاصة من الدول العربية المجاورة

مثل مصر وسوريا والعراق .

٢- تذبذب معدلات البطالة : تذبذبت معدلات البطالة بين ارتفاع وانخفاض وذلك تبعاً للمعطيات الاقتصادية ، حيث قدرت في عام ١٩٨١ م بحوالي ٣,٩% في حين قدرت في عام ١٩٩٣ بحوالي ١٩ % وهي الان في حدود ٢٨% .

٣- تدني معدلات المشاركة الخام في القوى العاملة : تعتبر معدلات المشاركة الاقتصادية الخام للسكان متدنية بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، حيث تصل في الاردن الى ٢٢,٥% وذلك في عام ١٩٩٤ م في حين تقدر نسبة المشاركة في القوى العاملة في الهند بحوالي ٣٢ % وفي الولايات المتحدة بـ ٤١% ، وهي الان لا تتجاوز ٢٥ % .

٤- عدم التوازن في توزيع القوى العاملة بين الريف والحضر : تعتبر الهجرة الداخلية من الاسباب الرئيسية في عدم التوازن في توزيع القوى العاملة بين الريف والحضر، نتيجة عدم توفر فرص العمل في الريف ، وتدني مستوى الاجور في القطاع الزراعي ، وضعف الاقبال على هذا النوع في العمل مقارنة بقطاع الصناعة والخدمات ، ونظراً لعدم توفر المعلومات والبيانات عن الهجرة الداخلية للقوى العاملة الا انه يمكن الاستدلال بانه هناك٩,٧% من مجموع السكان الاردنيين قد غيروا اماكن سكنهم .

٥- عدم التوازن في توزيع القوى العاملة بين المحافظات : تستحوذ محافظة العاصمة على الجزء الاكبر من القوى العاملة في المملكة ، حيث تقدر بحوالي ٤٢% من مجموع القوى العاملة في الاردن تليها ، محافظة الزرقاء ٢٣% ، ثم محافظة اربد ١٦% ، و٤% في محافظة معان ، و ٦% في محافظة البلقاء ، ثم محافظة الكرك ٣% ، و ٢% في محافظة الطفيلة ، وذلك في عام ١٩٩٣ م .

٦- اختلال التوازن بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل : ويعزى اختلال التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الى الاقبال على الدراسة في مختلف الكليات والتخصصات العلمية ، وكذلك ازدياد خريجي الكليات النظرية والعلوم الانسانية بشكل لا يتناسب واحتياجات سوق العمل الاردني،وأسواق العمل التقليدي في منطقة الخليج،هذا ويعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على الايدي العاملة الاردنية ، حيث تشكل نسبة الايدي العاملة فيه حوالي٦٥,٧ % من مجموع القوى العاملة الاردنية ، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة حيث يبلغ عدد العاملين فيه ١٠٠ الف عامل أي ما نسبته١٠,٦% من مجموع القوى العاملة الاردنية في عام ١٩٩٤ م [٢] .

ج . التعليم

أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام ١٩٩٤م الى ان معدل الامية بين السكان الاردنيين ، الذين اعمارهم ١٥سنة فأكثر ، وللجنسين معاً ، بلغت ١٤,٤% ، وتشير ذلك الى انخفاض في هذه النسبة حيث بلغت في عام ١٩٩١ م حوالي ١٦,٨% وهذا الانخفاض كان واضحاً بالنسبة للاناث أكثر منه في الذكور ، حيث بلغت النسبة ٢١% عام ١٩٩٤م مقابل٢٤,٩ عام١٩٩١م و٤٨,٢% في عام ١٩٧٩ ، وفي المقابل بلغ عدد الامية للذكور ٧,٥% عام ١٩٩٤ م مقابل ٩,٢% عام ١٩٩٢م و١٨,٩% عام ١٩٧٩ م ، وهي الان في حدود ١٢ % للجنسين .

وتشير المعلومات المتوفرة ان عدد المدارس في المملكة بلغ عددها ٤٠٣٩ مدرسة وان عدد الطلبة الملتحقين بها بلغ ١٢٦٥ الف طالب ، وعدد المعلمين حوالي ٥٨ الف معلم ، وذلك للعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥م . ولا شك ان عدد ارتفاع الطلاب الجالسين على مقاعد الدراسة مردة الى التوسع في الخدمات التعليمية المنتشرة في جميع مدن وقرى الاردن ، وهي الان ٥٥٢٦ مدرسة ، ٥ ١٥١ الف طالب ، ٧٧ الف معلم .

اما بالنسبة للتعليم العالي فقد حقق الاردن تطوراً كبيراً وانجازات متميزة في مجال التعليم العالي حيث يوجد حالياً ست جامعات حكومية وثلاث عشرة جامعة اهلية ، بالاضافة الى ٤٥ كلية مجتمع متوسط تدرس مختلف التخصصات الاكاديمية والمهنية ، وقد بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في الجامعات الاردنية الاهلية والرسمية فيها حوالي ٧٠٥٤١ طالباً وطالبة منهم ٢٩٨٠٤من الاناث،كما بلغ عدد الطلبه الملتحقين في كليات المجتمع للعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥حوالي ٢٢٤٧١ طالباً منهم ١٤٣٨٧ من الاناث ، وهي الان اكثر من عشرين جامعة حكومية وخاصة ، وما يزيد عن ١٥٠ الف طالب في مؤسسات التعليم العالي في داخل الاردن ، اما بالنسبة للطلبة الذين يدرسون في الخارج ، فقد تجاوزوا ال ٣٠ الف ،وذلك خلال العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠٥م (٥) .

د . الصحة

شهد الاردن تطوراً ملحوظاً في مستوى الخدمات الصحية والرعاية الطبية خلال العقدين الماضيين ، نتج عنه تحسين في المعدلات الحيوية ، حيث انخفض معدل وفيات الرضع من ٦٤ في الالف عام ١٩٨٠م الى ٤٩ في الالف عام ١٩٨٥ م ثم تخفيض الى ٣٤ في الالف الى ٧ في الالف ثم الى ٥ في الالف خلال نفس المدة ، كما ارتفعت نسبة تحصين الاطفال ضد الامراض من

عمر ١٢ ـ ٣٢ شهراً من ٧٨ % عام ١٩٧٨ م الى ٨٦% عام ١٩٨٥م ثم الى ٩٦%عام ١٩٩٤ م،كما ارتفعت نسبة تطعيم الحوامل ضد الكزاز من ٤٣ %عام ١٩٨٥ الى حوالي ٥٩%عام ١٩٩٤م .

ومن المؤشرات التي تعكس المستوى الصحي والاجتماعي للسكان اذا ارتفع عدد الاطباء لكل ١٠ الاف من السكان من ٨، ٩ عام ١٩٨٠ الى ١٢ عام ١٩٨٥ م ثم الى ٦١,١عام ١٩٩٤ وبالمثل ، فقد ارتفع عدد الممرضات القانونيات لكل ١٠ الاف من السكان من ٤,١عام ١٩٨٠ ثم الى ٤,٥ (٦) .

٢- المؤسسات العاملة في تنمية الموارد البشرية

١- وزارة التربية والتعليم :

تقوم وزارة التربية والتعليم في انشاء المدارس الاكاديمية والمهنية بحيث غطت جميع مناطق الاردن ، وتتحمل من خلال النظام التعليمي الذي تديره وتنظمه وتشرف عليه الجزء الاكبر في اعداد القوى العاملة من فئة العمال الماهرين والعمال المهنيين لتلبية حاجة العمل الاردني ، حيث يصل هذا الجزء الى ٧٦% من الاعداد التي تتلقى التدريب المهني المنظم في الاردن ، ويبلغ عدد المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ٣٠٠٦ مدرسة للعام الدراسي٢٠٠٣/٢٠٠٤م يلتحق في هذه المدارس ١٠٦٨ الف طالب وطالبة .

وتعمل الوزارة من خلال تنسيقها مع بعض المنظمات الدولية على تعزيز دور المدرسة في تنمية الموارد البشرية ، وذلك بعقد دورات تدريبية للمجتمع المحلي في المجالات التي يحتاجها ، وعلى تقديم التسهيلات التدريبية التي تملكها لتكون في خدمة مؤسسة التدريب المهني ، خصوصاً في المناطق التي تحتاجها المؤسسة من خلال الية فاعلة للتنسيق والتعاون في برامج التدريب والمناهج المدرسية وغيرها .

اما انواع و برامج التعليم و التدريب التي تقوم بها وزارة التربية و التعليم فهي كما يلي :

(١) في مرحلة التعليم الاساسي :

(الصفوف من ١-١٠) ويتضمن هذا البرنامج التعليم العام لطلبةمرحلة التعليم الاساسي مبحث التربية المهنية ، بهدف تنمية الاتجاهات الايجابية لديهم ، فهم يتلقون دراستهم في (٢٨٩١) مدرسة ، ويشمل هذا المبحث مجالات متعددة منها الصناعة ، الزراعية ، التجارية ، والاقتصاد المنزلي و التربية و الصحية .

(٢) مرحلة التعليم الثانوي :

الشامل المهني ومدته سنتان بعد انهاء الصف العاشر ، يقدم الطالب في نهايته امتحان شهادة الدراسة الثانوية ، حيث تؤهله للعمل او دراسة اعلى في الجامعات او المعاهد ، واما المسار الثاني فهو مسار التعليم التطبيقي الثانوي ومدته ايضا سنتان بعد انهاء الصف العاشر ، ولا يتقدم الطالب الى شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية ويمنحون شهادات من المدارس التي يدرسون فيها .

والجدول رقم (١) يوضح فروع ومراحل التعليم والتدريب المهني في وزارة التربية والتعليم ، واعداد الطلبة الذين يلتحقون بها وعدد المدارس[٢] .

جدول رقم (١)

تطور فروع ومراحل التعليم والتدريب المهني

في الأردن ما بين ١٩٨٥ - ١٩٩٥م



المصدر : وزارة التربية والتعليم : النشرات الاحصائية ١٩٩١ - ٢٠٠٤ م

ب - القوات المسلحة الاردنية :

اهتمت القوات المسلحة الاردنية بالتعليم والتدريب المهني ، حيث اسست مراكز مهنية في مختلف اسلحتها لتوفير القوى العاملة الفنية والمهنية الملائمة لتلك القوات ، تتضمن دروساً نظرية وتدريباً عملياً حسب طبيعة المهنة ، في المجالات الحرفية والفنية والصناعية والتمريضية وغيرها ، إضافة الى المهن العسكرية ، ويسمح للطلاب الذين ينهون الدراسة الاعدادية والمرحلة الثانوية ، للالتحاق بهذه المراكز ضمن شروط معينة ، حيث يستطيع ان يتعلم الطالب احد المهن في أي من اسلحة القوات المسلحة الاردنية .

ج - مؤسسات التدريب المهني

اخذت الحاجة الى العمالة المدربة بالظهور في مطلع السبعينات نتيجة لهجرة الكفاءات الاردنية الى الدول العربية المصدرة للنفط ، وتزايدات هذه الحاجة عندما بدأ الاردن بتنفيذ خطط التنمية في هذه الفترة ، وكانت عملية الاعداد المهني تتم في مدارس ومراكز وزارة التربية والتعليم ، وفي بداية السبعينات توسعت الوزارة في مجال التلمذة الصناعية لرفع كفاءة العمال في المصانع ومواقع العمل ،حيث عقدت الدورات المتخصصة لمواجهة الطلب على العمالة الماهرة والمدربة .

ونتيجة للطلب الملح على العمالة المهنية ، تأسست مؤسسة التدريب المهني بقانون عام ١٩٧٦، وباشرت اعمالها عام ١٩٧٧ ، لتتولى عملية الاعداد المهني في الاردن ، واعداد القوى العاملة المدربة وتنظيم العمل المهني[٨] .

جدول رقم (٢)
تطور البرامج التدريبية في مؤسسة التدريب المهني
ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٩٤م

المصدر : مؤسسة التدريب المهني ، التقارير السنوية ١٩٧٧ ـ ١٩٩٤ م .

د ـ وزارة التعليم العالي

كان التعليم العالي في الاردن مرتبطاً بوزارة التربية والتعليم ، حيث كانت تقوم بتحديد اسس التعليم العالي واهدافه وتخطيط القوى البشرية وتوجيهها ، ومن السياسة العامة للدراسة في الخارج ، ومع ازدياد اهتمام الاردن بالتعليم العالي وازدياد عدد الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا في الجامعات والمعاهد ،كان لا بد من احداث وزارة تهتم به ، فتأسست في عام ١٩٨٥ وزارة التعليم العالي ،وقد اناط قانون تأسيس وزارة التعليم العالي ،القيام برسم السياسات المختلفة في مجال التعليم العالي بما ينسجم وحاجات المجتمع الاردني في تطوره ، وقد شهد عقد الثمانينات تطوراً ملحوظاً في مؤسسات التعليم العالي في الاردن ،فتم تأسيس عدد من كليات المجتمع الحكومية والخاصة ،كما تأسس ايضاً عدد من الجامعات الحكومية ، عشر جامعات في الوقت الحاضر، بينما بلغ عدد الجامعات الاهلية المرخصة خمس عشرة جامعة جميعها عاملة ، كما يوجد اكثر من ٥٠ كلية مجتمع متوسطة ما بين حكومية وخاصة[٩] .

ويقدر عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي بحوالي ١٦٠ الف طالب وطالبة في العام الدراسي إضافة الى اكثر من ٣٠ الف طالب وطالبة يتلقون تعليمهم العالي في الخارج ، ويوضح جدول رقم (٣) تطور اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في الاردن[١٠] .

جدول رقم (٣)
تطور البرامج التدريبية في مؤسسة التدريب المهني
ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٩٤م

المصدر ، وزارة التعليم العالي ، الاردن ، عمان ، التقارير السنوية ١٩٨٤ـ ٢٠٠٤ م .

هـ ـ القطاع الخاص :

يمارس القطاع الخاص الاعداد المهني والتعليمي في بعض المؤسسات الخاصة والمراكز الثقافية والجمعيات الخيرية ، التي تقوم بالتدريب بصورة جزئية ،وقد قامت الجمعية العلمية بمسح ميداني لهذه المراكز في مختلف محافظات الاردن ، وقد بلغ عدد هذه المؤسسات ٤٦٥ مؤسسة موزعة على مختلف المناطق في الاردن .

و ـ وكالة الغوث :

تركز برامج التعليم التابعة لوكالة الغوث على توفير الدراسة الاساسية للاجيئين الفلسطينين ، اما توفير التدريب المهني فقد كان هدفاً من اهداف وكالة الغوث منذ اوائل الخمسينات ، حيث فتحت اول مركز تدريب مهني عام ١٩٥٣م وتعتبر دورات التدريب التي تقدمها وكالة الغوث متلائمة مع احتياجات السوق الذي يفتقر الى وجود العمال المهرة ،ويوجد في الاردن مركزان للتدريب هما مركز وادي السير ومركز تدريب عمان ، ويقدمان تدريباً لحوالي ٤٠ مهنة ومهارة مختلفة .

٣ـ المؤشرات السلبية في تنمية وتطوير القوى البشرية

ذهب الاردن بعيداً في قواه العاملة ، من خلال توفير الفرص الاكاديمية والفنية ، وجهد في

توفير المقعد الدراسي لكل من يبلغ السن القانوني للقبول ، واخذت قواه العاملة تشكل مصدراً رئيسياً لقطاع الاقتصاد ، الا ان الازمة الاقتصادية التي تعرض لها أظهرت ان هناك خللاً في مجمل السياسات التربوية ، التي لم تأخذ بعين الاعتبار أن عجلة التطور لا بد لها من الاستمرار في الدوران ، وما كان قابلاً للاستثمار بالامس ، قد لا يكون صالحاً اليوم ، وما كان قادراً عىى توفير فرصة عمل اصبح عاجزاً عن توفيرها الان نظراً لظروف المرحلة ، او لطبيعة التطور ، لهذا فقد كان على المخططين لتوفير القوى العاملة ، أن يأخذوا بعين الاعتبار طبيعة كل مرحلة وظروفها، حتى يتمكنوا من توفير الاحتياجات اللازمة من هذه القوى ، ولن يتسنى لهم ذلك الا من خلال خطط التدريب ، والتأهيل ، للقوى العاملة المحلية لتتناسب مع متطلبات السوق ، واعادة النظر في النظام التربوي ومخرجاته .

إن تنمية القوى البشرية وتطورها تتأتى من خلال ما يلي :

اولاً :معالجة ضعف اداء الجهاز الاداري .

ثانياً :المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية .

ثالثاً :معالجة الخلل بين الكم والكيف التعليمي .

رابعاً :معالجة ضعف فعاليات التدريب والتأهيل .

١ـ ضعف أداء الجهاز الاداري :

يتسم الجهاز الاداري في الاردن بالروتين ، والجمود ، وعدم القدرة على التجديد لهذا فقد حيويته وفعاليته ، لغياب الكوادر الشابة المؤهلة ، والتي لا تتمكن الان من اداء دورها ، لانتشار امراض اجتماعية عديدة ، مما وضع العراقيل في طريق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، بالاضافة الى ان عملية التصنيف والتوصيف الوظيفي غائبة تماماً عن مسيرة هذا الجهاز منذ تأسيس الدولة حتى الان ، مع غياب نظام الحوافز والتساهل التام مع المتسيبين اللامبالين بمسيرة العمل الاداري ، واحياناً مع المتجاوزين على الانظمة والقوانين ، يضاف الى ذلك عدم قدرة كل من ديوان الخدمة المدنية ، ومعهد الادارة العامة ، على تقديم برامج واضحة للاسهام في تحسين اداء الجهاز الاداري ، لهذا لا بد من اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي لا غنى عنها ، للمساهمة في تنمية وتطوير اداء الجهاز الاداري ومنها :

١ـ وضع نظام للتصنيف والتوصيف الوظيفي ، وعدم تجاوزه بأي حال من الاحوال ، مما يترتب عليه وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

٢ـ وضع نظام للحوافز وآخر للعقوبات .

٣ـ دعم ديوان الخدمة المدنية بالكفاءات القادرة على المساهمة في تحسين اداء الجهاز الاداري .

٤ـ اعداد البحوث ، والدراسات المتعلقة بتنمية العمل الاداري وتطويره .

٥ـ دعم معهد الادارة العامة .

٦ـ تطوير اداء الجهاز الاداري في المحافظات لتسهيل الانتقال الى مرحلة تطبيق اللامركزية .

ب ـ المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية :

ان ما يعاني منه الاردن ، فيما يتعلق بازدياد حدة البطالة ، يعود الى الخلل الكامن في مخرجات النظام التعليمي ، حيث شرعت الكليات المتوسطة والجامعات ابوابها للدراسة دون تخطيط لبرامجها وتخصصاتها ، وما عدم الموازنة بين الكليات النظرية والعملية ، والتضخم في اعداد الكليات الحكومية او الاهلية ، الا مجرد اضافات كمية تفتقر الى الجوانب النوعية ، ولقد ادت نسب النجاح المرتفعة نسبياً في امتحانات الشهادة الثانوية العامة ، والتي هي في حقيقتها نسب غير واقعية ، الى الضغط على الكليات والجامعات ، مما خلق لدينا جيشاً من حملة الشهادات بدون فرص عمل في السوق ، هذا اضافة الى الفهم الخاطئ لدى افراد المجتمع ، بربطهم الوظيفة بالشهادة ، وعدم الوعي بان جل ما يبتغيه التعليم الجامعي توسيع مدارك الانسان، وتهيئته لان يكون قادراً على حل المشاكل التي تعترض طريقه ، ولهذا يجب اعادة النظر في مخرجات النظام التعليمي بحيث يتم تقدير حاجة المجتمع وسوق العمل والتنمية من الخريجين، ولن يتم ذلك الا من خلال التخطيط العلمي الذي يتطلب إجراء الدراسات والبحوث لمدخلات النظام التربوي من سكان ، واقتصاد ، ومجتمع وثقافة ، وتربية ، وسياسات ، وفي هذا السياق يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات منها [11] .

١ـ اعادة النظر في التعليم الجامعي والمتوسط فيما يتعلق بالبرامج والتخصصات .

٢ـ اعادة النظر في نسب النجاح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة .

٣ـ اعادة النظر في سياسة القبول في التعليم الجامعي والمتوسط .

٤ـ عدم الترخيص لجامعات حكومية ، أو اهلية ، ما لم تكن مثل هذه الجامعات اضافة نوعية للتعليم ، بحيث تقدم دراسات غير متوفرة في السوق المحلية .

٥ـ وضع خطة للموازنة بين التعليم الاكاديمي والمهني .

ع - معالجة التوازن بين الكم والكيف التعليمي :

انصبت جهود التعليم في الاردن على توفير مقعد دراسي لمن هم في سن القبول ، وقد طغى الجانب الكمي في التعليم ، والذي ارتكز على حجم المتعلمين في مراحل التعليم واستمرار التدفق الطلابي في مختلف المراحل ، في حين ان الجانب الكمي لم يأخذ نصيبة من الاهتمام اللازم، وقد ارتكز الجانب الكيفي على اهدا ف التعليم ،وفلسفتة، وبنية التعليم ونظامة ، والمناهج الدراسية، وطرائق التدريس ، والوسائل التعليمية المتنوعة ، وإدارة التعليم ، والكتب المدرسية، واعداد المعلمين وتأهيلهم ، وأجهزة التدريب والاشراف، والمباني المدرسية، والمختبرات والمكتبات والملاعب(١٢) .

سنتناول هنا ما لة علاقة مباشرة بتنمية القوى البشرية، وهو مايتعلق بادارة التعليم، واعداد المعلمين وتأهيلهم.

١- ادارة التعليم:

تشمل إدارة التعليم الجهاز المركزي الاداري في الوزارة ، وإدارات التعليم في مديريات التربية، ولقد تعاقب على الوزارة عدد متنوع من الوزراء، من ذوي الاتجاهات السياسية المختلفة، دون ان يأخذ بعين الاعتبار ان السياسة التربوية لاي دولة او مجتمع ليست الا جزءا من السياسة العامة ، وتعبر عن طموحات المجتمع، واذا كان الاردن، قد يؤخذ عليه ، وحتى صدور قانون التربية والتعليم ١٩٨٨/٢٧م ـ غياب سياسية تعليمية محددة ، توجه التعليم وتنظمه ، مما افسح المجال للاجتهادات الشخصية والاهواء ، والميول الفردية ،كي تطغى على الانظمة والقوانين والتشريعات ، وبعد صدور قانون رقم ٣ لعام ١٩٩٤ م ، ما زالت التربية بدون سياسة واضحة ومحددة المعالم .

ان استمرارية الاجتهادات الشخصية ، والأهواء والميول الفردية ، وطغيانها على الأنظمة والقوانين والتشريعات،يعود الى ضعف الجهاز الإداري المركزي في وزارة التربية والتعليم .

إن الجهاز الإداري المركزي في الوزارة يحتاج الى اعادة نظر ، بحيث لا يتاح لأي فرد السيطرة، او الانفراد باتخاذ القرار ، وهذا يتأتى من خلال اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للوزارة ، بحيث تقسم فعاليات الوزارة الى اربعة او خمسة قطاعات: قطاع التخطيط ، قطاع الادارة ، قطاع الانشطة والخدمات ، وقطاع الشؤون التعليمية ، وعلى رأس كل قطاع أمين عام مساعد ، يتدارس أي قرار بشكل جماعي ، مع الاخذ بعين الإعتبار عدم انفراد أي توجه سياسي

بهذه المواقع الادارية ، كما يتطلب الامر عند إعادة النظر في الهيكل التنظيمي توصيف وتصنيف العمل الوظيفي ، وتسلسل عملية اتخاذ القرار ، بحيث يعرف كل واحد موقع حدوده في هذا الجانب ، أو ذاك .

اما على صعيد الجهاز الاداري في مديريات التربية والتعليم ، فلا بد من الاجراءات التالية :-

أ - انشاء مجلس للتربية في كل محافظة لمشاركة الجماهير في شؤون التربية والتعليم .

ب - تفعيل دور مجالس الاباء والمعلمين في المدارس لمساعدة مدير المدرسة مادياً ومعنوياً في ادارة شؤون المدرسة .

ج - تطبيق اللامركزية بشكل متزايد ، بحيث تصبح مسؤولية الوزارة متعلقة بالتخطيط والتقويم والإشراف فقط .

د - إشراك القطاع الواسع من المعلمين في المساهمة بالإشراف على شؤون التربية والتعليم .

٢- إعداد المعلمين وتأهيلهم :

ان مشروع التطوير التربوي قد أتى كثيرا على هذا الموضوع ، لهذا سنتناول جانبا له دور كبير في تحفيز فاعلية المعلم ، وتنمية قدراته ، وهو يتعلق بتوفير الحوافز المادية والمعنوية لممارسة مهنة التعليم ، وأهم ما في هذا الجانب ، الاعتراف بالتعليم كمهنة ، وما يتطلبه ذلك من إنشاء نقابة خاصة بالمعلمين يستندون إليها للمساهمة بشكل أكبر في تطوير وتنمية المجتمع .

د - ضعف فعاليات التأهيل والتدريب :

إن سوق العمل مليئة بالتخصصات والمؤهلات الوطنية التي لا تتوافر لديها فرص العمل ، وذلك بسبب انعكاسات سلبية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن السوق مليئة بالعمالة الوافدة ، التي لها انعكاساتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية ايضاً .

لقد آن الأوان لإعداد الدراسات على العمالة الوطنية والوافدة ، وتحديد نوعيتها ، ووضع البرامج والخطط لإحلال العمالة الوطنية بدلا من الوافدة من خلال برامج تدريب ، وتأهيل العمالة الوطنية لمختلف أنواع العمل الذي تحتله العمالة الوافدة ، وقد يقف أصحاب العمل في وجه هذه البرامج والخطط ، حيث ان رخص الايدي العاملة - الوافدة يغريهم بالتمسك بها على حساب الايدي العاملة الوطنية ، ولزيادة فعالية التدريب والتأهيل لا بد من اتخاذ مجموعة من

الاجراءات منها :-

١- اعداد دراسة مفصلة عن الايدي العاملة الوطنية والعاملة الوافدة .

٢- وضع خطة خطة قصيرة الاجل لاحلال العاملة الوطنية .

٣- سن القوانين والانظمة الملزمة لاصحاب العمل لتنفيذ خطة الاحلال .

٤ - مراقبة دخول الايدي العاملة الوافدة ووجودها ، وعدم اتاحة الفرصة لها لمنافسة الايدي العاملة الوطنية على العمل .

٥- تحديد الاجور في جميع القطاعات ، بحيث تضمن للايدي العاملة الوطنية مستوى جيدا من الاجر .

٦- دعم مؤسسة التدريب المهني وجميع المراكز والمعاهد المهنية ذات الاختصاص .

٧- ضبط مخرجات المعاهد والكليات ، حتى لا يقع خلل في توفير احتياجات سوق العمل .

٨ - دراسة ايجاد اسواق عمل خارجية للتخفيف من حدة البطالة .

٩- تشجيع ودعم الاستثمار وبخاصة المشاريع الفردية .

١٠- خلق فرص عمل جديدة وبخاصة في القطاع الزراعي .

ان موضوع تنمية القوى البشرية يكاد يشكل العمود الفقري لتركيبة النظام الاقتصادي والاجتماعي في الاردن ، لذا ، فان مثل هذه الاشارات لا تكفي ، والمطلوب هو اعداد خطة شاملة للعمل تتكون من الجهات ذات العلاقة وهي :

١- وزارة التربية والتعليم .

٢- وزارة التعليم العالي .

٣- وزارة العمل .

٤- الجامعات الحكومية والاهلية .

٥- المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية - المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا .

٦- مؤسسة التدريب المهني .

٧- معهد الادارة العامة .

٨- صندوق التنمية والتشغيل .

٩- النقابات والتجمعات المهنية .

١٠ـ القطاع الخاص .

١١ـ ديوان الخدمة المدنية .

١٢ـ معهد الإدارة الأردني .

تقوم هذه الجهات بما يلي :

١ـ إعداد الدراسات والبحوث عن القوى العاملة المتوفرة ، والحاجة المستقبلية من حيث عددها واختصاصاتها .

٢ـ وضع الخطط القصيرة ، والمتوسطة ، والطويلة الامد لما يلي :ـ

(أ) اعداد برامج التنمية والتطوير للقوى العاملة .

(ب) اعداد برامج التدريب والتأهيل لاحتياجات السوق المحلية.

(ج) دراسة مخرجات النظام التعليمي وتكييفها مع متطلبات التنمية .

ان وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، والجامعات والمركز الوطني لتنمية القوى البشرية لابد ان تناط بهم دراسة مخرجات النظام التعليمي، وإعداد البرامج والدراسات، لتصويب المسيرة التربية، واعداد الدراسات العلمية لمدخلات التعليم ، حتى يتسنى للمخرجات ان توفر حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية ، كما ان وزارة العمل ، والنقابات ، والتجمعات المهنية ، والقطاع الخاص، لا بد من ان تناط بها عملية اعداد الدورات عن سوق العمل ومتطلباتها،وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها من القوى العاملة المدربة،بالاضافة الى اعداد الدراسات عن الايدي العاملة الوطنية والوافدة ، اما في مجال التدريب و التاهيل للقوى العاملة، وتطوير الجهاز الاداري، فان ديوان الخدمة المدنية ومؤسسة التدريب المهني،ومعهد الادارة العامة ومعهد الادارة الاردني،وصندوق التنمية والتشغيل،تستطيع ان تفي بهذا الغرض، ويشترط ان تلتقي جهود كل هذة الجهات معا، دون ان يعيق التقسيم وضع الحدود الفاصلة بين هذة الجهة او تلك ،بل لا بد من ان تشكل هذه الاجهات فريق عمل متكامل ، لتصل في نهاية المطاف الى ما تنشده ، وهو تطوير القوى البشرية . كل ذلك حتى نكون قادرين على توفير احتياجات المجتمع ، ومتطلبات التنمية ، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني ، ومعالجة مشكلة البطالة ، وهي اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

ان الاردن الذي يفخر بانه يمتلك طاقة بشرية تمتاز بالتأهيل العلمي،والقدرة على الإنتاجية والنشاط،لقادر على ان يظل محافظا على ميزانه هذه ، اذا ما توفرت النوايا الصادقة، والعمل الدؤوب.

الهوامش

(١) سلسلة التنمية البشرية «المفهوم ، القياس ، الدلالة» الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، ١٩٩٤ م .

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي : تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١-١٩٩٥ م .

(٣) سوسن المجالي -تقرير المملكة الاردنية الهاشمية ، حول السكان ، ١٩٩٥ م

(٤) دراسة حول تنمية وتطوير القوى البشرية في الاردن ، اشراف المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا ، عمان ١٩٩٦ م .

(٥) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الاردن ، عمان ، ٢٠٠٢م .

(٦) سوسن المجالي ، مصدر سابق

(٧) مؤسسة التدريب المهني ، الاردن ، عمان ، تقارير سنوية متعددة ، ١٩٧٧ - ١٩٩٤ م .

(٨) وزارة التعليم العالي ، الاردن ، عمان ، التقارير السنوية ١٩٨٤- ٢٠٠٤ م .

(١٠) المصدر السابق .

(١١) تقرير لجنة سياسة التعليم في الاردن ، ايلول ، ١٩٨٦ ، مؤتمر التطوير التربوي الثاني ، ٢٠٠١ م .

(١٢) المصدر السابق .



الفصل العاشر

التربية والديمقراطية

مقدمة
أولاً : الحرية والتربية
ثانياً : مشكلة التطبيق الديمقراطي في التربية
١. الفكر الديمقراطي في التربية
٢. المفاهيم والاتجاهات الديمقراطية في التربية
٣. المغزى التربوي للديمقراطية
٤. الاتجاهات الديمقراطية في التعليم





التربية والديمقراطية

مقدمـة

إن تعلق الديمقراطية بالتربية أمر مألوف ، والتعليل السطحي لذلك هو ان الحكم الذي يقوم على انتخاب الشعب لا يكون نصيبه النجاح إلا إذا كان الشعب الذي ينتخب الحكام ويخضع لهم متعلماً...على أن ثمة تعليلاً أعمق من ذلك ، هو أن الديمقراطية ليست نظاماً من أنظمة الحكم فحسب ، وإنما هي بالدرجـة الأولى منهج في الحياة المشتركة والخبرة المتواصلة المتبادلة [١].

من الأمور المسلم بها ان نظام الحكم في مجتمع ما ، له أثر كبير في فلسفته التربوية ، فالأوتقراطية ـ مثلاً ـ تتبع في الغالب أنظمة تعليمية تشبه في روحها نظام الجندية ، وأكثر ما يهمها من أمر التعليم أن تربي جماهير الشعب على الخضوع للسلطات وإطاعتها طاعة عمياء ، والأرستقراطية تحرص على تعليم طبقة الخاصـة دون العامة ، وان هي أولت العامة شيئاً من اهتمامها ، فإنها تجعل لهم نظاماً تعليمياً خاصاً بهم ، وتقف في تعليمهم عند حدّ محدود طبقاته الواحدة بعيدة عن الأخرى ، ولها طابع تربوي خاص بها [٢].

ويقصد من هذا الطابع تربية الجيل الناشئ على المثل الديمقراطية التالية :

(١) التربية لاجل الكرامة الانسانية .

(٢) التربية لاجل الحرية .

(٣) التربية لاجل الاستقلال.

(٤) التربية لاجل المساواة.

(٥) التربية لاجل الحياة الجماعية المشتركة .

ان الديمقراطية تؤمن بقيمة الشخص الانسانية وبضرورة إعلاء شأنها ، وتقيم وزناً كبيراً للفرد

- كائناً من كان - معتبرة اياه مصدر السلطة في الدولة والمرجع الاخير في امور الحكم .

في ذات الوقت تقيم وزناً كبيراً لجميع افراد الامة ، تهتم اهتماماً خاصاً بجماهير الشعب ، على اعتبار انها وجدت لاجلهم ، وتكونت من صفوفهم ، وقامت على كواهلهم .

من أجل ذلك تعنى التربية الديمقراطية بنشر التعليم في صفوف الجماهير الذين حرمتهم العصور السالفة من نعمة العلم ، وهي تفعل ذلك لا مخافة اتساع الفرق ما بين الكثرة المحرومة والقلة المحظوظة فحسب ، بل خوفاً على المواهب الدفينة في ركام الفاقة والعوز من ان تضيع على الامة دون استثمار (٣).

وتعي الديمقراطية ان افراد الامة الواحدة يختلف بعضهم عن بعض في اموركثيرة منها ما هو فطري متاصل ، ومنها ما هو مكتسب ، فهناك تفاوت في المواهب ودرجات الذكاء ، وهناك تباين في القدرات ووجهات النظر ، ومع هذا كله ، فانها تنظر بعين الرضا الى هذه الفوارق الفردية ، بل تشجعها وتغذيها ، وذلك لاعتقادها الراسخ أن في بقاء شئ من هذا التفاوت والتباين سر قوة الامة ، وان في زوالهما خطراً على سلامتها (٤).

وتسعى الديمقراطية على تخليص الانسان من القيود التي يفرضها عليه جهله وتفكيره المحدود، وقد قيل بهذا الصدد ما معناه :«إن أعمالنا تكون حرة لا لأن احداً لا يجبرنا عليها فحسب ، بل لانها صادرة عن أفكارنا النيرة» .

ان من اهم اهداف التربية الديمقراطية ان تشجع المواطن على حرية الفكر بأسمى معانيه : والتحرر يعني التحرر من رق الاوهام والخرافات والترهات ، ومن رق الميول الهمجية والنزعات البهيمية .

ونخلص من ذلك الى ان الحرية التي تستهدفها التربية تستلزم جهاداً نفسياً عنيفاً وترويضاً روحياً متواصلاً ، وكما ان حرية الامة تؤخذ ولا تعطى ، كذلك فان الحرية الشخصية تؤخذ ولا تعطى ، وهي لن تؤخذ الا بالجهد وعرق الجبين ، وهل يعرف المرء قيمة الحرية دون ان يدفع ثمنها غالياً ؟ .

والمجاهد في سبيل الحرية لا يمكن ان ينالها كاملة غير منقوصة ، الا اذا تقيد بروح الانضباط من جهة ، وروح المسؤولية من جهة اخرى .

أولاً: الحرية والتربية

لارتباط الحرية ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية فستتحدث عن الحرية والتربية ، فالتربية تقوم على

احترام الشخصية الانسانية ، ومعاملة الطفل على انه غاية في ذاته وهذا يعني ان توجه تربيته لكي يستطيع ان يكون عقلاً مفكراً ذكياً يستطيع ان يستعمله في ممارسة حريته ممارسة فعالة ، وتنمية العقل تكون حجراً اساسياً في تربية الرجل الحر ، كما ان التربية تعمل على تنمية هذا العقل ، ومفهوم العقل هنا ليس هو المفهوم الذي تنادي به النظريات التي تعتمد على المحتوى ، ولا هو ذلك المفهوم الذي تنادي به النظريات التي تعتمد على الشكل ، ولكنه مفهوم يقوم على اساس ان طبيعة العقل متكاملة وانه لا بد له من محتوى وشكل ، وان غاية التربية النهائية هي تكوين هذا الشكل أي تكوين عقل منطقي منظم يستغل الذكاء في تحديد الاهداف واختيار الوسائل .

ان نصبح احراراً بامتلاكنا الخبرة الهادفة أي اننا نصبح احراراً بتعلمنا كيف نفكر ، وجوهر التفكير هو القدرة على الوصول الى نتائج تزيد من قدرتنا على التحكم في الاحداث لصالحنا.ولايمكن ان يكون هناك نمو في الحرية دون ان يكون هناك نشاط،ذلك لان نمو العقل لا يحدث دون نشاط ، وهذه القدرة على العمل والتحكم فيه هي حريتنا ، وتزداد هذه الحرية كلما استطعنا ان نستغل خبراتنا ونشاطنا لتكوين توقعات معقولة . ان القدرة على التفكير هدف اساسي من اهداف التربية ، وهذه القدرة تقوم على اساس البحث التجريبي العلمي ،وهذا البحث العلمي التجريبي يمر بخمس خطوات ، كما يقول ديوي هي :

اولاً:ان التلميذ يمر بموقف خبري حقيقي يكون فيه نشاط مستمر يهتم به التلميذ لذاته .

ثانياً:ان تنمو من هذا الموقف مشكلة حقيقية تثير تفكير التلميذ .

ثالثاً :أن تكون لدى التلميذ المعلومات اللازمة وان يقوم بالملاحظة التي يتطلبها الموقف.

رابعاً :أن يقوم بوضع الحلول المقترحة والتي يكون مسؤولاً عن تنميتها .

خامساً :يتاح للتلميذ الفرصة لاختبار افكاره عن طريق التطبيق لكي تتضح معانيها ، وحتى يكتشف بنفسه صحتها .

ولما كان هدف التربية الاساسي هو تنمية التفكير واستثمار الذكاء ، فمعنى هذا ان التربية تعمل من أجل الحرية الانسانية ، ويصبح المجتمع الحر الذي يشترك افراده جميعاً في تحديد الطرق ، التي يعيش افراد المجتمع على اساسها ، وهو الذي يشترك افراده ايضاً في تطويره وتوجيه التغير في الامور الانسانية ، وهو مجتمع يقبل التغير على انه وسيلة للقضاء على الفساد والانحلال ، وان الذكاء الانساني والمجهود التعاوني من جميع افراد المجتمع تؤدي جميعاً الى نمو الانسانية وتقدمها .

والمجتمع المفتوح مجتمع يستخدم المعرفة والاختراع كعناصر ضرورية لبناء حياة ديناميكية

مرنة، وهو لا يسعى الى منع البحث العلمي أو القضاء على النقد ، وتعمل التربية على هذا الأساس على تنمية روح البحث وحرية القيام به مما يجعل حرية البحث ، حقاً انسانياً اساسياً ، وهو ليس حق يختص بالفرد فقط ولكنه ضرورة اجتماعية ، والتربية في جانبها العقلي على الاقل تهتم اهتماماً واضحاً بتنمية التفكير التأملي ، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تنمية عادات التفكير لدى التلاميذ ، وهي تعلمهم ان الحرية والنظام مرتبطان في كل واحد ، وان مفهوم الحرية يتضمن النظام وان النظام بغير الحرية يكون تدريباً آلياً لا قيمة له .

ويتعلم التلاميذ من ممارستهم هذا النوع من الحرية ، أن الحرية ليست تحررا من القيود المادية فحسب ، لان هذه تؤدي الى شرور كثيرة ، وانما الحرية ان يستخدم الفرد ذكاءه وعقله استخداماً فعالاً حتى يصل الى ضبط نفسه ،[٥] ان الغرض الاسمى للتربية هو خلق القدرة على ضبط النفس، غير ان مجرد ازالة الضابط الخارجي ليس ضماناً للوصول الى ضبط النفس ، ان التربية عندما تجعل هدفها الرئيس هو تنمية التفكير التأملي واستغلال الذكاء ، وعندما تجعل من عملية التعلم عملية تعلم لكيفية التفكير فانها بذلك ترسي القواعد الاساسية لتكوين الرجل الحر ، وبالتالي لتكوين المجتمع الحر المفتوح[٦].

ثانياً : مشكلة التطبيق الديمقراطي في التربية

١ـ الفكر الديمقراطي في التربية

إذا كانت التربية عملية اجتماعية يتحدد مغزاها وفقاً للاطار الاجتماعي الذي تعمل فيه ، فإنه من الطبعي ان تتشكل نوعيتها وفلسفتها وفقاً لنوع العلاقات الاجتماعية والانسانية السائدة في المجتمع ، والديمقراطية تأتي في مقدمة العلاقات الانسانية المرغوب فيها .

من المعروف ان الاتجاه الديمقراطي اصبح يفرض نفسه على الفكر السياسي والاجتماعي بشكل أو بآخر ،وقد شهد القرن العشرون تطوراً ملموساً في العلاقة بين الفكر الديمقراطي والتربية كان نتيجته ان الدعوة لنشر التعليم العام أو شعار «التعليم حق للجميع» كلها اتخذت من الديمقراطية سلاحاً قوياً لها ، ومن هنا كان القول بان الديمقراطية مهدت الطريق امام المد التعليمي في كل مكان ، وهذا الاتصال الوثيق بين الديمقراطية والتربية امد علماء السياسة والاجتماع بمعادلة جديدة مضمونها انه :«كلما كان المجتمع الديمقراطي متعلماً بدرجة أكبر ، كلما كانت حكومته اكثر ديمقراطية »[٧].

أصبحت الديمقراطية قبلة جميع النظم السياسية والحكومات في الوقت الحاضر حتى اصبحت

كل الانظمة السياسية تقريباً تنتحل لنفسها صفة الديمقراطية ، كما اتسع المفهوم الديمقراطي ليمتد خارج الاطار السياسي ، ويفرض نفسه على العديد من المجالات والقطاعات وفي مقدمتها قطاع التربية والتعليم .

ومن ذلك لا يوجد ميثاق عام ، أو شبه اتفاق على تحديد واضح للمفهوم الديمقراطي أو الاستخدام السليم لكلمة «الديمقراطي»، وقد انعكس هذا الغموض بدوره على كافة المجالات التي تأثرت بالمد الديمقراطي ، وبالتالي اصبح المفهوم الديمقراطي للتربية محل جدل وخلاف كبيرين ، على الرغم من ازدحام التراث الفكري بثروة هائلة من المؤلفات والكتابات والابحاث ، التي تتناول موضوع الديمقراطية في اطار سياسي ، وكذلك ازدياد المؤلفات المتخصصة في التربية بدرجة كافية .

وبناء عليه لا بد من الاقرار بما يلي :

١ـ ان الديمقراطية مفهوم غامض لا يوجد اتفاق عام على تعريفه.

٢ـ إن النظام الديمقراطي ـ مع الاختلاف حول تعريفه ـ يعد أنسب الاشكال للتنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم [٨].

٣ـ المفاهيم والاتجاهات الديمقراطية في التربية

من خلال تحليل المفاهيم المختلفة للديمقراطية يمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من المفاهيم، المجموعة الاولى يمكن ان تطلق عليها «المفهوم الضيق» للديمقراطية **The NARROW CONCEPT** وفيه يتحدد معنى الديمقراطية من خلال الاطار السياسي ، وهذا هو المفهوم التقليدي للديمقراطية ، والمجموعة الثانية من التعاريف يمكن ان تطلق عليها «المفهوم الواسع» للديمقراطية **BROAD CONCEPT** ، وفيه يمتد المفهوم الديمقراطي خارج اطاره السياسي ليشمل العديد من المجالات وجوانب الحياة المختلفة ، وبذلك يمثل فلسفة أو طريقة حياة متكاملة.

إن العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والتربية تظهر بوضوح اذا نظرنا الى الديمقراطية من زاوية المفهوم الواسع ، باعتبارها طريقة أو مجموعة من العلاقات الانسانية ودستوراً اخلاقياً اجتماعياً ، وهنا يتحدد مغزى الديمقراطية بمعيار احترام ذاتية الفرد والثقة في ذكائه وقدرته ، والاساس الفلسفي لهذا المعيار يكمن في ان الفرد يكون فكرته عن نفسه في ضوء فكرته عن الاخرين ، وبقدر نمو فكرته عن الاخرين تنمو ذاته كفرد لدى **(Self Hood)** ، ومن هذا الاساس الفلسفي يمكن ادراك العلاقة الوثيقة بين التربية والمغزى الديمقراطي .

لقد قطع الاتجاه الديمقراطي في التربية شوطاً بعيداً منذ بداية الجهود الاولى لنشر التعليم

وتيسيره لعامة الناس ، بعد ان كان وقفاً على ابناء الملوك والطبقات الحاكمة ، حتى اتضحت معالمه في نظريات وفلسفات التربية في القرنين ١٦ ، ٢٠ ولكنه في الواقع والتطبيق العملي لم يخرج عن دائرة تعميم التعليم للجميع UNIVERSAL EDUCATION ، وليس معنى هذا تحقيق المثل الديمقراطية في التربية ، وانما هو عملية تيسير التعليم للناس حتى وان بقيت الطبقية ممثلة فيه ، فيتوفر تعليم راق للغني وتعليم رخيص للفقير ، اما التربية الديمقراطية فهي تزيل هذه الحواجز ، وتهتم اول ما تهتم بتوفير التعليم المناسب لكل فرد ، مهما كان مركزه الاجتماعي أو لونه وجنسه. ان العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والتربية تكمن في اهمية تكوين العادة ، واعادة تنظيم الخبرات في اطار اجتماعي يسمح بنو الفرد الى اقصى حد ممكن ، ولذا ان التنظيم السياسي والمؤسسات الديمقراطية ليست كل شئ في تحقيق المثل الديمقراطية وانما المعيار هو المقومات السلوكية للافراد وتوعيتهم الاخلاقية MORAI QUALITY وذلك يمكن اعتبار الديمقراطية في اطارها الاجتماعي)قاعدة تربوية وسياسية تربوية) . إن من اساسيات المفهوم الديمقراطي للتربية فهم الطبيعة الانسانية، ومدى قدرة الفرد على التعليم والتطويع الاجتماعي والسياسي ، ومقدرته اكثر من غيره على التعبير عن مصالحة ومشاكله مهما كان مستواه الاجتماعي ، هي انسب الطرق لتحقيق النمو لكل من الفرد والجماعة،وهذا هو غاية التربية وغاية الديمقراطية ايضا ، بل يقوم على القاعدة الكبرى من افراد المجتمع ، وهو نظام يتميز بالنمو والتطور البطئ ويحتاج الى وقت واعداد وتدريب ، ومن هنا كانت العلاقة بين التربية والديمقراطية علاقة اخلاقية MORAI ، وليست مجرد علاقة مادية MATERIALISTIC.

يمكن القول ان الديمقراطية في جوهرها تقوم على فرضتين اساسيتين :

الفرضية الاولى: هي احترام قيمة الفرد وذاتيته كغاية في حد ذاته .

الفرضية الثانية : هي الاعتماد بان فراد المجتمع لديهم القدرة على تنظيم امور حياتهم وتوجيهها بطريقة تحقق اكبر قدر ممكن من السعادة والمصلحة المشتركة لكل من الفرد والمجتمع ، وعلى هذا ينبغي ان تتاح لهم الفرصة والحرية الكاملة لممارسة هذه القدرة .

وعلى هذا يمكن تحديد المغزى التربوي للديمقراطية بانها هي الاطار الاجتماعي الذي يحقق للفرد النمو المتكامل ، بمعنى اخر هي التربية ذاتها ، ومن هنا يذهب اصحاب المذهب الديمقراطي في تصورهم للطبيعة البشرية الى القول بان :(الديمقراطية هي الشكل الطبيعي الذي ينبغي ان يكون عليه المجتمع الانساني) ، وهي استعداد طبيعي كائن في النفس البشرية يولد مع كل فرد ، وليس بنا حاجة الى اجتهاد انفسنا في تحديد مواصفات للاسلوب الديمقراطي وطرق تحقيقه ، وكل ما علينا هو ان نحرر الافراد من الضغوط والمعوقات المختلفة ، التي تفرضها ظروف متناقضة

للاسلوب الديمقراطي ، وعندئذ سيتجه الافراد تلقائياً نحو تحقيق الغاية الديمقراطية [٩].

ان المتفق عليه بين جمهرة المفكرين هو ان العملية التربوية تقوم على الظروف البيئية والاجتماعية والثقافية بدرجة كبيرة ، ومثل هذه الظروف تشكل وسطاً مربياً يحقق النمو والاهداف التربوية ان هي وجدت في مجتمع ديمقراطي ، وحتى اذا سلمنا جدلاً بوجهة النظر القائلة بان الديمقراطية ما هي الا نظام سياسي ، فان تصورنا للنظام السياسي الديمقراطي يفترض ضرورة مساعدة الفرد على تأكيد ذاته والتعبير عن نفسه وعن حاجاته ، فاذا عرفنا ان التربية تهدف اول ما تهدف الى تحقيق الذات واكتساب الفرد الثقة بنفسه ، كان معنى هذا ان التربية ليست ضرورة من ضروريات النظام الديمقراطي فقط ، وانما هي جزء لا يتجزأ منه ، وهكذا يتأكد انه اذا كانت التربية عملية نمو للفرد في اطار اجتماعي معين ، فان الديمقراطية هي الاطار الامثل لهذا النمو [١٠].

٣- المغزى التربوي للديمقراطية :

ان الديمقراطية بمعناها الواسع نظام اجتماعي شامل يقوم على اساس اخلاقي وجوهر هذا النظام يكمن في فكرة المشاركة الجماعية ، وتعزيز ذاتيه الفرد ، ومثل هذا النظام لا يمكن ان يفرض من الخارج ، أو يلقن تلقيناً أو يقتصر على بعض افراد المجتمع دون البعض الاخر .

٤ - الاتجاهات الديمقراطية في التعليم :

ان التربية عملية تنفيذ للفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع ، ولا بد من ان ينعكس ذلك على فلسفة المجتمع التربوية ، ويمكن ان يتمثل ذلك فيما يلي:

١- توحيد السلم التعليمي امام الجميع ،والقضاء على الازدواج غير المتكافئ في المرحلة الاولى.

٢- تعميم التعليم الابتدائي لجميع الاطفال بين سن ٦ - ١٢ بدون تفرقة أو تمييز من أي نوع .

٣- تقرير مجانية التعليم وتطبيقها في جميع مراحل التعليم من الابتدائي الى الدراسات العليا بعد الجامعة ، حتى لا يقف عدم القدرة على التعليم عقبة في طريق الاستزادة من التعليم حتى أعلى مستوياته .

٤- تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم عن طريق المرحلة الابتدائية وتعميمها ، ثم إتاحة الالتحاق بالراحل التالية على اساس القدرة والاستعداد لمواصلة الدراسة ، وليس على اسس المركز

الاجتماعي للفرد حتى لا يقف الفقر حائلاً في وجه المواطن فيعوقه عن تلقي ما هو ميسر له من انواع التعليم .

٥- الاهتمام بالتعليم الفني ورفع مستواه وتقريب الهوة الواسعة بينه وبين التعليم النظري .

٦- اقامة التعليم على اسس انسانية تربوية مع عدم اغفال مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وربط التعليم بخطة التنمية على ان تقدم الغايات التربوية .

٧- القضاء على الازدواج بين العلم والعمل ، وانقسام التعليم الى تعليم نظري لا عمل فيه ولا مهارة وتعليم عملي لا علم فيه ولا ثقافة(١١).



الهوامش

(١)Dewey ." Democracy And Education" '١٩٦٦، P .101

(٢)Dewey ' J ' Democracy and Edcation ' 1966 ' Chapter VII ٤

(٣) جورج شهلا ، عبد السميع حربلي ، الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية ، ط٣ ، بيروت ١٩٧٢ م ص٤١٦ .

(٤) راجع المصدر :

.Educational Psychology 1966 PP139-144- G0M0R0S.0 Jonesw & R0H0 Simpson .Blair

(٥) جون ديوي ن الخبرة والتربية ، ترجمة محمد رفعت رمضان ، ونجيب اسكندر ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ص ٦٠ .

(٦) محمد لبيب النجيحي ، مقدمة في فلسفة التربية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م ط١ ص ٣٤٥ - ٣٤٩ .

(٧) سيد إبراهيم الجبار: «الفكر الديمقراطي في التربية» في المجلة الاجتماعية القومية ـ عدد يناير ١٩٧٠م ص ٢٢ ـ ٢٧ .

(٨) سيد ابراهيم الجبار : ، «التربية ومشكلات المجتمع »، مكتبة غريب للطباعة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٧ ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٩)EDUCATION OF FREE MEN AMERICAN DEMOCRACY N0E0A0 WASHINGTON 1947 P47

(١٠) سيد ابراهيم الجبار ، مصدر سابق ، ص ٧٢ ـ ٧٧

(١١) المصدر السابق ، ص ٧٨ .



الفصل الحادي عشر

التربية والثقافة

أولاً : ضرورة التربية
ثانياً : معنى التربية
ثالثاً : مفهوم الثقافة
رابعاً : طبيعة الثقافة
خامساً: التربية والثقافة
سادساً : الواقع الراهن للثقافة العربية
سابعاً : المثقفون والتغير الاجتماعي





التربية والثقافة

أولاً: ضرورة التربية

يعلن مؤتمر وزراء التربية في الدول العربية عن إيمانه العميق بأن التعليم - إذا أحسن تحديثه وتوجيهه كماً وكيفاً - قوة فعالة في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وفي تمكين الأمة العربية من مواجهة التحديات ومغالبة الصعاب والتغلب عليها [1] .

فلا الفرد يستطيع أن يستغني عنها ولا المجتمع أيضاً ، وهي حق يجب أن تتمتع به جميع الطبقات على السواء ، وهذه شرعة حقوق الإنسان تبيننا بأن التربية حق من حقوق كل مواطن، وبأن التعليم يجب أن يكون إلزامياً في مرحلته الابتدائية ، ومجانياً في الأولى والأساسية على الأقل[2] .

يحتاج الفرد إلى التربية لأسباب جوهرية ثلاثة :

١ـ لأن العلم لا ينتقل من جيل إلى جيل بالوراثة .

٢ـ لأن الطفل مخلوق كثير الاتكال ، قابل للتكيف .

٣ـ لأن البيئة البشرية كثيرة التعقد والتبدل .

ثانياً : معنى التربية

الإنسان الذي يستطيع أن يكيف نفسه وفقاً لبيئته ويساير روح عصره ، تكتب له الحياة ويكون عضواً عاملاً في مجتمعه ، أما الذي يعجز عن ذلك ، فإنه يموت موتاً، وإن هو بقي على قيد الحياة، فإنه يعيش على هامشها ويظل عالة على أهله ومواطنيه .

إن التربية ، في نظر العالم الحديث ، هي عملية تكيّف ما بين المتعلم وبيئته ، غير أن المربين عبر العصور لم يروا فيها هذا الرأي ، بل اختلفوا في تفسير معناها وذهبوا فيه مذاهب شتى ، فمنهم من قال إن التربية هي عملية يلقّن بها المتعلم معلومات في مختلف مواد التعليم ، ومن المربين من ذهب إلى أن التربية عملية تتفتح بها قابليات المتعلم الكامنة ، كما تتفتح النباتات والأزهار ، أي أن الطفل مجموعة من القابليات ، وما وظيفة التربية إلا العمل في سبيل تفتح هذه القابليات ونموها ، ومن المربين أيضاً من قال بنظرية الترويض العقلي ، وخلاصة هذه النظرية أن عقل الإنسان يُروّض كما يروّض جسمه ، فكما أن عضلات الجسم تتقوى بالحركات الرياضية المجهدة، كذلك فإن ملكات العقل تتقوى بدراسة المواد الصعبة ، فكان لها أثر كبير في اتجاه التعليم ووضع مناهجه منذ أقدم العصور ، ومن النظريات ، نظرية التكيّف [٣] القائلة بأن التربية هي عملية تكيّف أو تفاعُل ما بين المتعلم والبيئة التي يعيش فيها .

ثالثاً : مفهوم الثقافة

يقصد بالثقافة أنماط التفاعل العامة والسائدة في المجتمع ، وهي تعني كل ما صنعه الإنسان بعقله ويده في بيئته الاجتماعية من أشياء ومظاهر مرتبطة بحاجات ووظائف دائمة في الحياة ، غير أن أنماط السلوك التي ترتبط بهذه الحاجات تختلف من مجتمع إلى آخر ، أي أن الاستجابات ليست واحدة في كل المجتمعات ؛ مما يجعل أشكال السلوك تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية وهذا هو جوهر مفهوم الثقافة ، كانتاج إنساني.

فالثقافة أساليب من السلوك لها مظاهر وتجسيدات إما أن تظهر فيما نلمسه من نواحي مادية مثل المباني والأدوات والآلات ... الخ ، وإما أن تبقى في العقل كالاتجاهات والقيم ، وهي نتاج فكري وروحي ومادي تشمل اللغة والعادات والتقاليد والقيم والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأساليب التفكير وسبل العيش والتفاهم والمؤسسات والأدوات ، وغير ذلك مما أنتجه الإنسان ويعيش في كنفه ويجعله مثقفا بصرف النظر عما إذا كان قد حصل على التعليم في المدرسة أم لم يحصل .

ويمكن تصنيف الثقافة إلى ثلاثة عناصر أساسية ، وهي : العموميات والخصوصيات ، والمتغيرات أو البدائل .

العموميات Universals : وهي تلك العناصر الثقافية العامة ، أي التي تنتشر بين الغالبية العظمى من أفراد المجتمع وتربطهم ، وهذه العناصر تؤدي إلى وجود نمط ثقافي **culture pattern**

وشكل من السلوك يختلف من مجتمع إلى مجتمع ، كما تؤدي إلى وجود محور ثابت من القيم والاتجاهات لكل مجتمع من المجتمعات .

الخصوصيات Specialties : وهي تلك العناصر الثقافية التي تسود مجموعة معينة من أفراد المجتمع إما أفراد مهنة واحدة أو طبقة اجتماعية معينة .

البدائل أو المتغيرات Alternatives : وهي تلك العناصر الثقافية الوافدة أو الجديدة ، والتي تختلف عن المألوف أو المتعارف عليه وتجرب لأول مرة في فترة زمنية محددة (٤).

رابعاً: طبيعة الثقافة :

الثقافة من صنع الإنسان وتمثل مجموعة خبراته ، وهي نتيجة لما يمتاز به (عن سائر الحيوانات) من قدرات تمكنه من الكشف والاختراع والخلق والابتكار .

والثقافة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد نتيجة وجوده في جماعة لها مثلها وقوانينها وتقاليدها وعاداتها وقيمها ، فهي تنتقل من جيل إلى جيل ، ومن مجتمع إلى مجتمع عن طريق الاحتكاك والاتصال والتفاعل .

والثقافة مادية ومعنوية ، وعناصر المادية والمعنوية الفكرية متكاملة مما يكسبها قوة ، وأقسامها (عموميات ، خصوصيات ، بدائل ، أو متغيرات) ليست منفصلة بل في حالة من التفاعل المستمر يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به .

يمكن تلخيص طبيعة الثقافة وخصائصها في النقاط التالية :

١- الثقافة إنسانية تنمي بها المجتمعات البشرية وهي - من صنع الإنسان لما يمتاز به من قدرات عقلية تمكنه من الخلق والابتكار .

٢- أنها مكتسبة أي لا يولد الإنسان بها ، ويعين على اكتسابها استخدام الفرد الرموز اللغوية .

٣- أنها قابلة للنقل والانتشار Diffusion & Penetration وقد ساعدت هذه الخاصية على استمرار الجماعات بجيل من أبنائها بعد جيل .

٤- أنها متغيرة ونامية وتختلف سرعة التغير على حسب طبيعة الثقافة ودرجة الرقي ، فالثقافة التي يسودها العلم والتطبيق الفني تتطور بل تتغير على نحو أسرع بكثير من ثقافة مجتمع آخر لم تمسه تطورات العلم إلا قليلا ، والتغير في العناصر المادية أسرع بمقارنتها في العناصر العقائدية أو الفكرية أو العاطفية .

٥- أنها مشبعة لحاجات الإنسان البيولوجية والسيكلوجية ، وعدم قدرة الثقافة على إشباع الحاجات الأساسية لأفرادها يعرضها للانحلال ، ويدفع هؤلاء الأفراد إما إلى تغيرها أو القضاء عليها وإما الخروج منها إلى ثقافة أخرى تستطيع إشباع حاجاتهم .

٦- أنها محددة لنوع أسلوب الحياة في المجتمع سواء من ناحية وسائل الإنتاج والتعامل والأنظمة السياسية والاجتماعية أو من ناحية الأفكار والقيم والعادات والتقاليد وآداب السلوك .

٧- أن عناصرها متفاعلة متداخلة .

٨ -أنها عامل مرب ، فالفرد عن طريق معيشته في مجتمعة يكتسب الخبرات والأنماط السلوكية التي تعينه على التكيف مع مجتمعه بصرف النظر عما إذا كان قد حصل على تعليم في المدرسة أم لا [٣] .

خامساً :التربية والثقافة

العلاقة بين التربية والثقافة علاقة تفاعل دائم وتأثير متبادل ؛ إذ لا وجود لأحداهما دون الأخرى ، فالتربية بمعناها العام ليست إلا الحياة الكلية للجماعة تبدأ من نقطة خاصة هي التعلم للمعيشة في تلك الحياة التي تعبر عنها الثقافة ، وبالمعنى الخاص تمثل التربية قوة ثقافية مؤثرة باستمرار من بين القوى الثقافية المختلفة في المجتمع ، حيث لا يمكن أن تعمل التربية بمعزل عن المجتمع وثوابته ومتغيراته وقيمه ومقدساته ، وبعبارة أخرى لا يمكن التخطيط للتربية وتوجيهها على أساس سليم إلا في ضوء الفهم الواضح للأبعاد الثقافية .

فالتربية تغترف من الوعاء الثقافي العام للمجتمع ، وتعتمد أهدافها على طبيعة وفلسفة وآمال ومشكلات المجتمع ، وهي مؤسسة الثقافة التي عن طريقها يبقى المجتمع ويستمر ويتقدم ويتطور.

وتعتمد الثقافة على التربية اعتماداً كلياً متبادلاً باعتبارها سلوكاً متعلماً ومحصلة لها وباعتبار أن عملية التنشئة الاجتماعية تشارك فيها جميع الدوائر الاجتماعية التي تتمثل في وسائط الثقافة ، ومن ثم فإن الثقافة تعتبر إطاراً تربويا عاما يحافظ عليها وينقلها من جيل الكبار إلى جيل الصغار .

ويمكن تلخيص وظيفة التربية في ناحيتين هما : الاحتفاظ بالثقافة ونقلها ، وإثراء التراث الثقافي وتجديده [٢] .

لعل أصعب ما سيواجهنا هو وضع مفهوم شامل لهذه الكلمة «ثقافة»، سيما وأن بعض الكتاب يستعيضون عنها بكلمة «حضارة» والبعض الآخر يستعملها خطأ كلمة «مجتمع» أو يستعمل كلمة «مجتمع» وهو يعني «ثقافة».

إن كلمة «مجتمع» تعني الناحية البيولوجية من المجموعة السكانية في الدرجة الأولى وأما «الثقافة» فتعود إلى مجموعة السلوك (أو السلوك الجمعي) للمجتمع الواحد ـ فالمجتمع والثقافة شيئان مختلفان ولا يجوز الخلط بينهما .

أما كلمة «حضارة» فيرى معظم الكتاب إنها أقل دقة من كلمة «ثقافة» خصوصاً وان العلامة ابن خلدون كان قد استعملها في هذا المعنى المطروح هنا وقد اختار معظم الكتاب المحدثين اقتفاء أثر ابن خلدون في استعمالها ، وكلمة «ثقافة» لها نفس الملابسات باللغات الأخرى ، ففي الإنكليزية (culture) تستعمل من قبل علماء الانثروبولوجيا بطريقة تختلف عن معناها الأساسي والمتعارف عليه من قبل العامة .

وإن كلمة «ثقافة» لا تعني هنا الحضارة والفن الرفيع والأدب والموسيقى والفلسفة وهي لا تعني هنا طبقة معينة أو مفهوماً معيناً لجماعة من الناس كما هي مستعملة باللغة الألمانية (kulture) وكلمة «ثقافة» لا تعني مجموعة العادات والأخلاق التي تظهر (على السطح) في سلوك الناس بينما يكون في سريرتهم أشياء مغايرة لما هو ظاهر .

وكلمة «ثقافة» تدل على السلوك ... وعلى شعور الإنسان ومعتقداته وحياته الاجتماعية ، وبعبارة أخرى فهي عبارة عن مجموعة الأنماط السلوكية للمجموعة السكانية تؤثر في سلوك الفرد وتشكل شخصية الإنسان وتتحكم في خبراته وقراراته ، فهي في الواقع مكونات شخصية الإنسان وموجهاتها تسير سلوكه وتتحكم فيه ولا يمكن أن يكون هناك شخصية بدون ثقافة ، وبعبارة أخرى لا يمكن للإنسان أن يصبح ما هو عليه إلا بفضل الثقافة ، والإنسان لا ينمو في الثقافة فقط وإنما يحاول تعديلها دون أن يفقد اتصاله بها ، ويبني الإنسان انتماءه للثقافة ويحاول دائماً أن يشعر بأنه جزء هام منها ومن المجموعة التي تحمل هذه الثقافة ، ولا يمكن لأي إنسان أن يتخلى عن ثقافته الأصلية إلا بعد أن يتبنى ـ ثقافة أخرى مكانها وينتمي انتماء كاملاً للثقافة الجديدة ، وهذا يعني بأن الثقافة داخلية كما هي خارجية ، فهي جزء من (الأنا) للإنسان إن لم تكن الجزء الرئيسي ، مع أننا نتحدث هنا عن سلوك الإنسان إلا انه لابد من التنويه هنا بأن الثقافة تكون جزءا لا يتجزأ من حاملها إذ انه يتفاعل مع الآخرين في ضوئها وبحدود مرسومة سلفاً مما يسهل التفاعل بين أفراد الثقافة الواحدة وتأتي هذه السهولة من إمكانية التنبؤ بسلوك الآخرين وبتوقعاتهم ، فمجموعة المعتقدات والاتجاهات التي يحملها الأفراد في الثقافة الواحدة تكون حدودا واضحة لما هو خطأ ولما هو صواب بالنسبة لتلك الثقافة ، ومع أن الثقافة والشخصية متميزتان إلا انهما متلازمتان ، فشخصية فرد من ثقافة ما تختلف عن شخصية فرد آخر من ثقافة أخرى بقدر اختلاف الثقافتين[٧] .

يمكن اعتبار الثقافة لأي مجتمع بيئة تنمو وتترعرع التربية في كنفها متأثرة ومؤثرة فيها وهناك عدة أسس يمكن أخذها في الاعتبار عند دراسة العلاقة الجدلية بين التربية والبيئة الثقافية وتأتي أهمية الثقافة للتربية من أنه من الثابت بأن لا إنسان يعيش بدون بيئة ثقافية ولا يمكن للإنسان أن يصبح ما هو عليه إلا بفضل الثقافة وتأثيرها فيه ، فالثقافة تتحكم بكل الصفات المكتسبة (التي تضاف للطفل بعد ولادته) وحتى يصبح راشداً .

١- المؤسسة التربوية عامل تثقيف :

لا بد للجيل الصغير في كل ثقافة من التطبّع بالعناصر الثقافية كالمعتقدات والقيم والأنماط السلوكية .. الخ التي يعيشها أهله وأفراد المجتمع من حوله ، ويمكن أن تسمى عملية الإلمام هذه بالتثقيف ، فمنذ أن يولد الطفل وحتى يصبح راشداً وهو يتعلم ويحاول الإحاطة بالعناصر الثقافية التي تحيط به مما حدا بالمربين اعتبار العملية التربوية مستمرة ما دام الإنسان حياً ، والإنسان يتعلم محتويات ثقافية بطريقتين مهمتين :

الأولى ـ الطريقة غير الرسمية والتي تتم بواسطة الحياة مع العائلة والتعلم بالتفاعل والاحتكاك والمحاكاة ، ثم من الانتقال إلى المجتمع الخارجي (أي خارج الأسرة) إلى رفاق اللعب وأصدقاء العمل ، ويدخل ضمن هذه الطريقة أيضاً التعلم بوساطة الإيصال والاتصال كالراديو والتلفزيون.

الثانية ـ وقد اختار المربون تسميتها التعلم بالطرق الرسمية أي عن طريق المدارس والمناهج المنظمة والمعلمين المختصين الذين يقومون بنقل التراث الثقافي للأجيال الصغيرة[٨] .

٢- التربية كعنصر ثقافي :

التربية هي الجزء الرسمي لعملية التثقيف وبالرغم من اشتراكها بعناصر مع ثقافات أخرى إلا إنها لا بد أن تكون متأثرة بالثقافة المحيطة ، سيما وأن المعلم الذي يشرف على التربية يكون حاملاً لغالبية القيم والمعتقدات السائدة في تلك الثقافة ، والتربية (في أي ثقافة) تكون عبارة عن الجزء المصقول من العناصر الثقافية خصوصاً في الثقافات التقليدية حيث تكون المدرسة بثقافتها وبتركيبها الاجتماعي أكثر رسمية وتقدما مما هو عليه الحال في المجتمع ، أما في الثقافات المتقدمة فالمدرسة تكون أقرب بثقافتها وبتركيبها إلى المجتمع المحيط بها مما هي الحال في المجتمعات النامية.

٣. التربية ناقلة للتراث الثقافي :

منذ القدم وأهم وظيفة للمدرسة هي نقل التراث الثقافي من الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة والمحافظة على هذا التراث ، غير أن المدرسة لا تقوم بنقل هذا التراث كاملا سالما دون إضافة أو تعديل ، فهي تنقله بعد أن تجري شيئا من التعديل وبعد أن تضيف العناصر الجديدة التي توصل إليها الجيل الحاضر ، تتمشى عادة هذه الإضافات والتعديلات مع العصر وتتناسب مع ثقافة الأجيال الحاضرة .

٤. الأهداف التربوية في الثقافات المختلفة :

ذكرنا بأن أحد الأهداف للتربية هو نقل التراث الثقافي ، كما نوهنا أيضا بأنه من غير الممكن للتربية أن تنقل التراث السابق برمته وبحذافيره لسببين : أنه من غير الممكن لها عمل ذلك لو أراد المشرفون على التربية نقله ، والسبب الثاني هو أن روح العصر الحاضر لأي ثقافة لا بد أن يرفض بعض العناصر الثقافية الماضية خصوصا أن تغييرات كثيرة في القيم الثقافية والضوابط الاجتماعية تكون قد طرأت على أفراد تلك الثقافة ، ناهيك عن تغيرات أخرى كالتقدم التكنولوجي وازدياد السكان واتساع المدن وتحسين وسائل الاتصال التي تزحف تلقائيا وتغمر المجتمعات في قرننا الحاضر ، وهذه العوامل بدون شك تؤثر في القيم الاجتماعية للثقافة ، حيث لا يمكن لأحد أن ينكر أن هذه التغييرات الثقافية لا بد ان تؤثر في طرائق تفكير الناس وسلوكهم مما يجعلهم لا يتقبلون إلا ما يناسب وضعهم الحاضر وربما شيئا مما سيناسب المستقبل [٩] .

وإن الهدف الرئيسي للمشرفين على التربية هو تطوير الثقافة وصهر أفراد المجتمع في بوتقة ثقافية متجانسة ، وهندسة العقل العربي هندسة يسهل معها التعاون مع بعضهم بعضاً نحو أهداف مجتمعهم الواحد ، وتعبر قوانين التربية ـ في الغالب ـ عن هذه الأهداف باختصار كأن يقال «خلق المواطن الصالح»، وأهداف المجتمعات هذه تختلف باختلاف ثقافاتها ، وأن الدور الذي تلعبه التربية يعتمد إلى حد كبير على نوع الثقافة التي تخدمها .

٥. التربية وتحديد المراكز في المجتمع :

من الأدوار الهامة التي تلعبها التربية في أي مجتمع هو تعيين مراكز الأفراد ، فالفرد المتعلم المهيأ لمهنة معينة لابد ان يشتغل بهذه المهنة وبالتالي يكون أفراد المهنة الواحدة ثقافات فرعية للثقافة الرئيسية فكما أورد ابن خلدون من أن نحلة الفرد تحدد نوع ثقافته .

ولما كانت المهنة تعتمد ـ في أغلب الأحيان ـ على نوع التعليم الذي يحصل عليه الفرد، أمكن

لنا هنا أن ندرك أهمية التربية في خلق الثقافات المتحدة والمختلفة ، هذا من ناحية التعليم الرسمي (أو المدرسة) أما بالنسبة للتنشئة الاجتماعية (أو التعليم غير الرسمي) فواضح أن الفرد الذي يتثقف بحياة زراعية يختلف (ثقافيا) عن فرد آخر يتثقف في بيئة صناعية تجارية .

٦- التربية والتغير الثقافي :

يشكل التغيير الثقافي مشكلة هامة بالنسبة للمربين فالمعارف والمخترعات التي توصل إليها الإنسان في هذا القرن تفوق إنجازاته بكاملها في القرون الماضية ومنذ أن كان الإنسان على هذا الكوكب .

وبالرغم من أن مجتمعنا العربي يعد من المجتمعات النامية إلا أنه يواجه سرعة في التغير الثقافي كتلك التي تواجهها المجتمعات التقدمية ، وهذا وضع غير طبيعي بالنسبة لنا وقد جاء نتيجة للاحتلال الصهيوني للأراضي العربية ، فنحن نواجه الآن مشكلة معرفة خريطة ثابتة للمنطقة ، كما أننا نواجه الاستقرار على رأي موحد بالنسبة لمؤسساتنا الاجتماعية والتربوية ، ومن الإنصاف للأجيال القادمة أن نتفق على نوع هذه المؤسسات ولو بصورة نظرية [١٠] .

٧- دور التربية في التغيير الثقافي :

المدرسة هي المؤسسة التي وضعها المجتمع لتنوب عنه في تثقيف أبنائه وتنشئتهم، ولذا فإن لها دوراً مهما يساوي ذلك الدور أو الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الأخرى كالعائلة والعمل ... الخ . وهناك من يعتقد بأن دور المدرسة أهم بكثير من أدوار المؤسسات الأخرى سيما وانه يقوم بالإشراف عليها أناس تخصصوا بهذه العملية، وأن طبيعة الثقافة العربية تفرض على الفرد كما ذكرنا أن يكون إنسانا سلبيا بالنسبة لاتخاذ القرارات إذ يقوم المجتمع بتحديد هذه القرارات وما على الفرد إلا تنفيذها حتى لو كان ذلك ضد رغبته ، كذلك فان الفرد العربي يكون في أغلب الأحيان أنانيا بالنسبة للمصالح العامة وينتبه دائما للاكتفاء الذاتي دون اكتفاء الجماعة ، وهذا يدفعه إلى اتخاذ مواقف معادية ويبدو مشاكسا عندما يتفاعل مع الآخرين خارج نطاق مجموعته الاجتماعية التي يشعر بالالتزام نحوها ، كذلك فإن الإنسان العربي يتصف بروح التخاذل والاتكال ، فهو غير مغامر وليس صناعيا في سلوكه ... وهذه الصفات التي تنقص الإنسان العربي (على ما يبدو) تتطلبها روح العلم الذي يغمر هذا العصر ، ومن المعتقد أن هذا التخاذل يأتي من إيمان الإنسان العربي بالغيبيات وبالمعجزات والسحر في عصر أخذ ينبذ هذه الظواهر بشدة .

وإن صح هذا القول وهذه النعوت بالنسبة لإنساننا العربي فإنه يحضرها معه إلى المدرسة ... التي تقع عليها مسؤولية تصحيح هذه الأفكار وتوجيهها وجهة حسنة، ونحن لا نقول هنا بأنه على المدرسة أن تنبذ التراث العربي أبداً ، ولكننا نقول بنبذ ما هو دخيل ـ في العصور الماضية ـ على الثقافة العربية والإسلامية وكلنا يعلم أن الثقافة العربية والإسلامية براء من الشعوذة والسحر والاتكال (١١) .

سادساً : الواقع الراهن للثقافة العربية :

الأصل في الثقافة أن يكون المثقف هو المعبر الصادق عن الطموح والساعي الدؤوب إلى تحقيقه بمختلف السبل وشتى الوسائل .

إن الثقافة موقف ، وكل نشاط عقلي هو في حقيقة الأمر تعبير عن موقف من المواقف ، وما يحتد الخلاف حوله ويثار الجدل إزاءه هو طبيعة الموقف المتخذ وحين نتأمل الراهن العربي اليوم فإننا نجده مثقلا بالمواجع والآلام ، مليئا بخيبات الأمل وأسباب الانكسار ، لأنه راهن الانهيارات الكبيرة ، راهن التسويات التي قامت على توظيف كل الأحداث في غير صالح الشعوب المستضعفة وعلى حساب توجهاتها التاريخية وتطلعاتها المشروعة .

ويبدو أن مأساة ثقافتنا كانت قد بدأت منذ أن أهملنا اخطر جانب من جوانب قضية التنوير ، ونعني بذلك مسألة الديمقراطية ، لقد شهدت العقود الأخيرة ترديا محزنا في الواقع العربي ، وقد تجسد ذلك على نحو خاص في ضعف الوحدة الوطنية في معظم الساحات العربية إن لم نقل كل الساحات ، حتى انه لا تكاد توجد ساحة عربية واحدة غير مهددة بإشعال فتيل فتنة من الفتن الداخلية وكانت فئة المثقفين تقف أمام هذه المأساة بلا مبالاة ، وكثيراً ما نراها بعين المتفرج وربما حتى الشامت أيضا .

والسؤال الآن ، ما هو المخرج من هذه الأزمة ، ما هو الأسلوب الكفيل بتوفير التوهج المفقود والإيجابية المطلوبة لهذا الراهن الثقافي أو الراهن العربي أن شئنا الدقة ، وكيف يمكن للثقافة أن تؤدي دورها الريادي وفعلها الحاضر في حركة الناس وتوجيه واقعهم ؟

إن الموقف القومي والموقف الوطني ، يبقى الرد الذي يمكن أن ترد به مختلف القوى ، وسيظهر حجم استقلالية القرار وسلامة الخيار أيضا ، فكل صمت عن أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي هو بدون شك تقصير بيّن عن إدراك الواقع ، ويعني التجسيد السيء للواقع الراهن للثقافة إزاء الراهن العربي ومعضلاته الكثيرة وقضاياه المعقدة المتداخلة .

وسيكون الراهن السيء باستمرار محفزاً لثقافتنا أن تظل مستنفرة ، وأن تظل صامدة لردع كل طرح تخاذلي وكل موقف مدبر على قضايا شعبنا ، بواسطة إبداع متطور وتعبير مكتمل الجماليات، بعيدا عن الشعارات الجوفاء والمجافاة الظاهرة لشروط الفن ومكملات الإبداع ، فنحن تحت ستار الدعوة إلى الثقافة المناضلة لا يمكن أن نسمح للإبداع غير الناضج وغير المكتمل أن يمر ، وبقدر ما تكون توجهاتنا جماهيرية ، فإن أداتنا أيضا لا بد أن تكون في منتهى الكمال(١٢).

يشكل المثقفون شريحة متميزة داخل المجتمع ، بسلوكها وبأفكارها وأذواقها ، تسعى باستمرار إلى تعديل القيم الثابتة ، وإلى العمل أحيانا كجماعة ضغط معنوي من أجل مبدأ أو قضية ما .

إن اختلاف النظرة إلى الثقافة بين العالم العربي والغرب يؤدي بدوره إلى اختلاف النظرة إلى المثقف ، من حيث طبيعته ووظيفته داخل المجتمع ، تعني كلمة «مثقف» في الغرب سواء من حيث المعنى اللغوي أو الاستعمالي ، الشخص المهتم أو المتابع في مجال بعينه أو في مجالات متقاربة ، وقد يكون متابعا ومعلقا في الأدب والسينما ، المسرح أو الرسم التشكيلي ، والحدود هنا واضحة بين المثقفين والمفكرين والمبدعين ، أما في الثقافة العربية فإن الحدود غير واضحة بين المثقف ، الذي هو قارىء ومتتبع بالأساس ، وبين المفكر أو المبدع ، وغالبا ما يتم إدماج الجميع داخل صيغة واحدة هي صيغة المثقفين ، كما يتميز المثقف العربي بطابعه الموسوعي وتعدد اهتماماته وبنزعة تربوية ، بل أبوية أحيانا ، تجاه مجتمعه ، والمثقف أمام شعوره بواجبه «التربوي» إزاء المجتمع ، فإنه يحاول أن ينقل إليه كل ضروب المعرفة الممكنة ، حتى ولو أدى ذلك إلى نوع من الإسفاف ، كما ينغمر في العمل السياسي ، لأنه يعتبر نفسه ضميرا للشعب كذلك لأنه يرى أن مكانته داخل المجتمع توفر له نوعا من الحماية ، وأنه يستطيع أن يصير إحدى القنوات التي يمكن أن يمر من خلالها الخطاب السياسي ، في غياب المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي يفترض أن يمرَ هذا الخطاب عبرها .

إن انغمار المثقف في العمل السياسي سيف ذو حدين ، فهو يفصح عن ارتباط المثقف القوي بقضايا مجتمعه الأساسية ، ويجعله في طليعة القوى التي تعمل من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي ، لكن هذا المثقف قد يضعف أحياناً ، أمام سياسة الجزرة والعصا ، التي تتقنها أيما إتقان أنظمة الحكم العربية ، ويصبح تأثيره عكسيا على القضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى للوطن العربي ، وهي حالة عشناها بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفد في مصر ، وعشناها ولمسناها بصورة أمر ، خلال العدوان الرجعي العربي الإمبريالي على العراق (١٣). إن التقدم الثقافي للإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المحاور الأساسية هي: الإنسان ، التاريخ ، والحرية ،

التي يتولد كل مرة أفق جديد ، عن تفاعلها المشترك ونفيها الدائب لذاتها ، وكل تردد أو تراجع ، لا يمكن إلا أن ينعكس على مستوى التطور الثقافي ، ويؤدي إلى تعطل مسيرة المجتمع المحلي ، لأن الإنسانية جمعاء لن تقف بالتأكيد لانتظاره .

في الثقافة العربية لقد شغل الاهتمام بالإنسان العربي وقضاياه مكانة رئيسية ، حتى نهاية الستينات حيث تم تخصيص إمكانيات كبيرة ، لوضع اللبنات الأساسية لمحاربة الأمية ، ورفع مستوى التعليم والخدمات الاجتماعية كما وكيفا ، والاعتناء بالطفولة وبقضية المرأة التي استطاعت أن تتخلص من «ترسبات» العهود القديمة ، وتمارس نشاطات علمية واجتماعية وسياسية ، حتى أصبحت تطمح في عدد من الأقطار العربية إلى التخلص من آخر القيود المتمثلة في مدونة الأحوال الشخصية ، بل نجحت في إدخال تعديلات جوهرية عليها في بعض الأقطار العربية ، لقد أصبحت هذه المرأة اليوم من جديد تضع نفسها تحت رحمة النير التقليدي الذي خنق فيها إنسانيتها ، ليس في صورة تقليد تتناقله الأجيال كما كان عليه الحال في السابق ، بل في صيغة استيلاب من الداخل ، يعبر عن أقصى حالات اليأس ، التي أصبح يعيشها الإنسان العربي عموما بسبب انسداد الآفاق المستقبلية والاجتماعية والسياسية ، واهتزاز القيمة العامة للتعليم والثقافة ، وتحول المواطن إلى مجرد دافع أو موظف مريض بالبيروقراطية أو بتمارات في الشوارع ، لا يعلم لا فحواها ولا أبعادها (١٤) .

إن استفحال المشكلة الاجتماعية في الوطن العربي ، المتمثلة في انسداد منافذ العمل والارتقاء الاجتماعي ، والعيش الكريم ، أمام الشباب بوجه خاص ، وتفاقم اليأس السياسي بسبب الجمود العام في أعلى هرم السلطة وانغلاق هامش المشاركة السياسية ، وتراكم الهزائم والاحباطات ، هذا كله لم يؤد فقط إلى وأد البعد الأنسب في الإنسان العربي ، أو إلى إفراغ تطلعه إلى الحرية والكرامة من أي معنى ، بل جعلاه يتخلى شيئا عن المكاسب التي استطاع تحقيقها تاريخيا ، في نضاله الطويل ، من أجل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية ، لقد أخذت هذه المكاسب تفقد مدلولاتها ، بسبب الزحف العارم لليأس ، الذي حول المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، التي كانت ترتعد لها أطراف الحكومات في السابق ، إلى قزعات متداعية ، تدعو إلى الإشفاق ، وبقدر ما كان يزداد الشعور باليأس في وجدان الإنسان العربي ، بقدر ما كان يدير ظهره للواقع ، ويرمي بنفسه في سديم الغيب ، لكي يكرس عملية تهميشه في الواقع وتهميش المؤسسات التي تحمي حقوقه ومصالحه ، وهكذا أصبح العالم العربي يجد نفسه دون مؤسسات ، وإن وجدت فهي شكلية ، أو يتم استحضارها لاستكمال مكونات المشهد ، لنعيش من جديد ، بوعي منا أو دونما وعي ، مراحل ما قبل الثورة الوطنية ، ولتلعب السلطة الحاكمة ، في أغلب الأحيان ، دور الباي

أو اليانا ، العميل للاستعمار في السابق . أما المستعمر اليوم ، فله أسماء عديدة ، قد تكون صندوق النقد الدولي ، أو البنك الدولي ، أو مجموعة باريس أو مجموعة لندن ، وهي ليست إلا مسميات لإمبراطورية واحدة ، في عصر الإمبريالية الوحدانية والشاملة .

إن التحدث عن الخروج من الأزمة حديث سابق لأوانه في الوقت الحاضر ، وأقصى حالات التفاؤل أن نستطيع وقف التضاعف الهندسي لعناصر الأزمة الراهنة ، الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بإرادة سياسية ، وبما أن الإرادة السياسية غير متوفرة في أغلب الأحيان ، اللهم بعض النيات الطيبة هنا وهناك ، فإن الأمل الوحيد يبقى معلقا ، على خلق مؤسسات اجتماعية سياسية جديدة أو تطعيم المؤسسات التقليدية حيثما وجدت ، بالأجيال الشابة وتفعيلها ، كي تعمل كقوى للضغط الجماهيري من أجل اختيارات وطنية ، على كافة المستويات وهو ما يجعل المسألة الديمقراطية ، التي تبتدىء بحرية التفكير والتعبير والتنظيم السياسي ، وتنتهي بالحق في المشاركة السياسية وتداول السلطة ، القضية الأولى على جدول أعمال الإنسان العربي[١٥] .

سابعاً: المثقفون والتغيير الاجتماعي :

يقول فؤاد مرسي ،«عادة إنه لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية» ، وهو قول صحيح ، ويضيف إليه أنه لا نظرية ثورية بدون ثورة ثقافية ، تحضر لها وتصاحبها ، وتليها في الممارسة الاجتماعية ، ولهذا إنه عندما يصاب المجتمع بحالة من الأزمة أعني بحالة من العجز عن حل مشاكله الرئيسية ، فإنه ينبغي البحث عن سر أزمة المجتمع في أوضاع الثقافة ، والمثقفين في هذا المجتمع ، وعندئذ فسوف نجد أن أزمة المجتمع والتغير العربي ليست سوى تعبير دقيق عن أزمة الثقافة العربية والمثقفين العرب [١٦] .

وإن حقيقة الأزمة الاجتماعية ، ألا يجد المجتمع سبيله إلى تطور قواه الإنتاجية نتيجة لعجزه عن تطوير علاقاته الاجتماعية ، وهنا يأتي دور الثقافة والمثقفين في القيام أو عدم القيام بالتبشير بكسر جمود هذه العلاقات الاجتماعية ، فالثقافة دائماً ظاهرة اجتماعية ، وبمعناها الواسع ، فإن الثقافة هي مجموعة القيم المادية والروحية التي يعزها الإنسان ، ومحتوى هذه القيم المادية والروحية لمجتمع معين ، ومن ثم تضم الثقافة جناحيها على أمرين : الأول هو هذه القيم ذاتها ، أي مجموع المعرفة العملية والمفاهيم والإعمال الأدبية والفنية والقانونية ومبادىء الأخلاق واللغة ، والثاني هو مجموع وسائل خلق هذه القيم واستيعابها ونقلها ونشرها ، ولكن تبقى الثقافة أرقى ثمرة من ثمار الفكر [١٧] .

في كل مجتمع يطلب من الثقافة أن تشكل وترشح نظاماً للقيم يساعد على توجيه كل فرد من أفراد المجتمع ، نظاماً يعطي الأولوية للقيم الاجتماعية ، للاحتياجات الضرورية اجتماعياً ، لإشباعها ، نظراً للطابع التصاعدي للأهداف الاجتماعية ولطرق إنجاز هذه الأهداف ، فإن الثقافة الاجتماعية هي التي تهدي المجتمع في النهاية لتطوير قواه الإنتاجية ، ومن ثم فإن الثقافة تتطور هي الأخرى ، ويتميز تطور الثقافة بالانتقال من مستوى إلى مستوى آخر لكنه أرقى ، غير أن العملية لا تجري بصورة تلقائية ، ولا تمثل مجرد تراكم في القيم ، وإنما هي تنطوي على التحرير الروحي للإنسان من القيود الاجتماعية التي تحد من تطوره وتحول من قدراته على الخلق .

إن المثقفين هم ضمير المجتمع ، وهم بصفة خاصة ضمير طبقاتهم ، انهم يحملون الوعي الاجتماعي إلى هذه الطبقات ، فمهمتهم هي التوجيه ، بدءاً بإعلان الحقيقة وانتهاء بالالتزام الاجتماعي إزاء طبقاتهم ، لكن ما هو هذا الالتزام ؟ أن الثقافة المكونة اجتماعياً وطبقياً تعني مراتب متصاعدة من الالتزام ، مرتبة الوصف بالإعلان عن الحقيقة الاجتماعية : مرتبة التفسير : بالشرح والتحليل للحقيقة الاجتماعية ؛ مرتبة التفكير : بالتطابق بين جوهر الإبداع الثقافي وجوهر حركة المجتمع والطبقات ، وبخاصة بالتطابق بين وجدان المثقف ووجدان الشعب ، وهنا يتشابه إبداع المثقف ، وإبداع المصلح الاجتماعي أو المناضل الثوري ، وكل منهم يستمد الإلهام من الشعب ، ومعنى أن نفكر هو أن نعرف ، ومعنى أن نعرف هو أن نفعل ، أي أن نناضل ، بالنسبة للمثقف فإن العمل هو المجتمع نفسه .

بالطبع يتفاوت المثقفون هنا في نوع ومدى الالتزام الاجتماعي ، إن مثقف الطبقات الحاكمة ملتزمون ، دفاعاً عنها ، ربما بالاقتصار على مرتبة الوصف وأحياناً مرتبة التفسير ، وممثلو الطبقات المضطهدة ملتزمون دفاعاً عنها بالذهاب حتماً إلى مرتبة التغيير ، ولكن عندما ينحط مثقفو الطبقات الحاكمة بالتزامهم الاجتماعي إلى التبرير فإنهم يسقطون في الابتذال ، وعندما ينحطون إلى التشويه والتزوير والتجهيل فإنهم ينفون أنفسهم كمثقفين ، والمثقفون على اختلاف طبقاتهم هم ضمير المجتمع كله ، وعندها فإن الثقافة لا تعود تكفل للمواطن الفرد رؤية داخلية في إحداث عصره وبالتالي لا تستطيع أن تكون هادياً له في تصرفاته وأعماله أيضاً تكون ثقافة في أزمة [١٨] .

وتكمن الأزمة في الظاهرة الثقافية على النحو التالي :

١ـ إنتاج ثقافي يتميز بالأمية الثقافية ، وبضحالة الفكر ، ويقوم على مسلمات غير مسلم بها ، ليس له من وظيفة سوى الحيلولة دون النظر في الأمور الجوهرية والانصراف إلى التفاهات والبلاغات الرسمية والشعائر، مما شكل خواء روحيا للمجتمع بأسره .

٢ـ محاولة إعادة تشكيل المثقفين ومن ورائهم المجتمع بأسره ، بروح القيم المادية والروحية الانفتاحية الطفيلية ، مع التنكر للقيم جميعها التي سادت حياتنا الثقافية .

٣ـ سوء استخدام الأموال العربية المسماة بفوائض النفط ، فإلى جانب دلالتها الإيجابية التي لا شك فيها ، فلقد استخدمت في أحيان كثيرة في الوطن العربي لصرف المثقفين على اختلاف طبقاتهم عن رسالتهم الثقافية الاجتماعية الحقيقية.

٤ـ غزوة ثقافية أجنبية واسعة ، وفتح الأبواب أمام مؤسسات مشبوهة مثل فورد وروكفلر ، لتوريد أسوأ ما في ثقافة الغرب الرأسمالي ، وقبول تمويل هذه الهيئات والجهات للمعاهد ومراكز البحوث ، وتمويلها للبحوث والبعثات التعليمية والثقافية والعلمية والمنح الدراسية، والصرف بسخاء على ما يسمى دراسات الجدوى، واشتراك العرب فيها .

٥ـ أزمة البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية وهناك بالطبع دراسات قيمة ورائدة ولكنها محدودة الانتشار .

٦ـ تطور التعليم لتخريج صنّاع ومهنيين ، أو متخصصين لا يشتغلون بالتفكير وتكليف أجهزة تقوم بتقديم ونقل ثقافات تصيب الناس بالعجز عن التفكير ، فعلى الرغم من أنها تقدّم بعض أوليات الثقافة ، إلا أنها لا تتصدى لطرح القضايا الجوهرية للتفكير العام ، وعلى العكس فأنها تشجع على عدم التفكير فيها أصلا ، ولهذا فهي أجهزة عاجزة أو معقدة ، لأنها لا تؤدي مهمتها في منع الناس من التفكير [١٩] .



الهوامش

(١) اليونسكو ، «التقرير النهائي ـ المؤتمر الإقليمي الثالث لوزراء التربية في الدول العربية» ، ١٩٧٠م ، ص ١٨ .

(٢) شرعة حقوق الإنسان المادة ٢٦ .

(٣) جورج شهلا وآخرون ، الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية ، ط ٣ ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٦ .

(٤) محمود طنطاوي دنيا ، أصول التربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٤١ـ٤٤ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٤٥ـ٤٦ .

(٦) المصدر السابق ص ٤٧ .

(٧) مجلة أفكار ، العدد ٢٣ ، دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، الأردن ١٩٧٤ ، التربية والثقافة ، أحمد أبو هلال ، ص ٢٨ .

(٨) المصدر السابق نفسه ص٣١ .

(٩) المصدر السابق نفسه ص٣٣ .

(١٠) المصدر السابق نفسه ص٣٦ .

(١١) المصدر السابق ص ٣٧ .

(١٢) مجلة الوحدة ، السنة التاسعة ، العدد ١٠١/١٠٢ فبراير/مارس ، ١٩٩٣م ، الراهن الثقافي والراهن العربي ، أمين مازن ، ص٤٠ـ٤٣ .

(١٣) مجلة الوحدة ، السنة التاسعة ، العدد ١٠١/١٠٢ فبراير/مارس ، ١٩٩٣م ، الثقافة العربية ومعطيات الواقع الراهن والآفاق المنظورة ، المختار بنعبدلاوي ، ص٤٤ .

(١٤) المصدر السابق ، ص٤٥ .

(١٥) المصدر السابق ، ص٥٠ .

(١٦) فؤاد مرسي ، «المثقفون والتغيّر الاجتماعي في الوطن العربي» ، قضايا عربية ، العدد الثاني ، السنة السابعة، بغداد ١٩٨٠ ص ٤٩ـ٥٠ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٥١ ـ ٥٣ .

(١٨) المرجع السابق ، ص٥٤ .

(١٩) المرجع السابق ، ص٥٥ .



الفصل الثاني عشر

التربية ووسائل الاتصال والأعلام

المقدمة
أولاً : وسائل الاتصال والتعليم
ثانياً : أهمية الوسائل التعليمية
ثالثاً : استخدام الوسائل التعليمية
١. الأفلام التعليمية أو الصور المتحركة
٢. التلفاز التعليمي
٣. الإذاعة التعليمية
٤. الصحف والمجلات
٥. الحاسوب
رابعاً : البحوث والدراسات
خامساً : فوائد وسائل الاتصال وحدودها
سادساً : الإمكانات التربوية لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة



التربية ووسائل الاتصال والإعلام

مقدمة

إن الاتصال عامل مهم في استمرار الحياة وازدهارها على وجه الأرض ، وقد لعبت وسائل الاتصال دوراً كبيراً في نمو الفكر الإنساني وتقدم الحضارة الإنسانية ، واتخذها العديد من العلماء والباحثين معيارا عند المقارنة بين الحضارات والشعوب المختلفة ، بحيث يقاس مدى رقيها بمقدار ما أحرزته من تقدم في هذا المجال .

استعان الإنسان منذ بدء الخليقة بأساليب متنوعة ووسائل كثيرة في التعامل مع الحياة والتفاهم مع الناس وفي التعبير عن أفكاره وآرائه وما يجول في نفسه من أحاسيس ومشاعر ، وقد لجأ إلى الرموز والإشارات وجعل منها لغة التفاهم ، كما استعان بالوسائل المحسوسة في التعامل وفي إتمام كثير من عمليات البيع والشراء .

ورافقت الصور والرسومات التوضيحية والخرائط الإنسان منذ آلاف السنين، ويمكن أن نشاهد ذلك في معابد قدماء المصريين ومقابرهم ، التي سجلت لنا كل ما يتعلق بحياتهم الدينية والدنيوية، وفي هذه المرحلة من تاريخ الإنسانية تشرح المناسك والطقوس الدينية وتوضح عادات قدماء المصريين وتقاليدهم في ممارسة أمور الدنيا ، وتسجل معتقداتهم وإنجازاتهم ، وقد عثر في هذه المقابر كذلك على عينات ونماذج من ملابسهم ومن الأدوات التي كانوا يستعملونها في حياتهم ، ومن أهم وسائل الاتصال التي عملت على تقدم الإنسانية ابتكار حروف الهجاء كلغة للكتابة ، وقد استخدمت الرموز المصورة للكتابة في بادىء الأمر ثم مرت حروف الهجاء في مراحل كثيرة حتى وصلت إلى صورتها الحالية ، وأصبحت من أهم وسائل الاتصال والتعليم خصوصاً بعد اختراع الطباعة وتداول الكتب والمطبوعات .

لقد أضافت الاختراعات الحديثة الكثير من وسائل الاتصال وخصوصاً وسائل الاتصال الجماهيرية مثل الأفلام المتحركة والإذاعة والتلفاز . MAS MEDIA ووسائل الاتصال اللاسلكية TELE COMMUNICATION والاتصال عن طريق الأقمار الصناعية SATLITE COMUNICATION[1].

أولاً : وسائل الاتصال والتعليم

قدمت وسائل الاتصال المختلفة إمكانيات عظيمة إلى مجالات التربية والتعليم ، ولو أحسن استخدام هذه الإمكانيات والاستفادة منها لساهمت مساهمة فعالة في رفع مستوى تحصيل التلميذ، وتحسين عملية التدريس ومعالجة كثير من مشكلات التعليم . إن التعليم عن طريق الأفلام المتحركة مثلاً يؤدي إلى زيادة كبيرة والاحتفاظ بها مدة أطول ، كما يكون أقدر على استخدام هذه المعلومات وتطبيقها في مواقف الحياة العملية ، وقد ساعد استخدام الوسائل التعليمية المدرسين على اختصار الوقت اللازم لتدريس كثير من الموضوعات وذلك بالمقارنة بالطرق التقليدية التي تعتمد على الإلقاء واستخدام السبورة [٢].

وفي مجال تعليم اللغات مثلاً ثبت أن حصيلة التلميذ من الألفاظ اللغوية تزداد نتيجة للتعليم عن طريق الوسائل التعليمية ، كما يزداد شغفه للقراءة واستمرار البحث والاطلاع ، من خلال زيارة المكتبة والاستعانة بالأفلام أو القيام بالرحلات أو إجراء التجارب أو غير ذلك من الوسائل التعليمية[٣].

وأما الإذاعة والتلفاز فإنها تعمل على توصيل التعليم إلى أعداد كبيرة من المستمعين والمشاهدين في أماكن نائية حيث يصعب إنشاء المدارس بها أو توفير احتياجاتها من المدرسين ، وكذلك في تقديم أساليب جديدة لحل بعض مشكلات التعليم مثل محو الأمية وتدريب المدرسين(٤).

وقد دخلت هذه الوسائل المختلفة في مجالات التربية والتعليم تحت أسماء كثيرة فعرفت أول الأمر باسم الوسائل (المعينة) أو (معينات التدريس) TEACHING AIDSأو (الوسائل السمعية والبصرية) AUDIOVISUAL AIDS ، واستعان بها المدرسون في تدريسهم بدرجات متفاوتة من الحماس كل حسب مفهومه لها وإيمانه بأهميتها ؛ ومنهم من أنكرها كلية واستمر في تدريسه بالطريقة التي نشأ عليها وتعلم بها وأساسها الإلقاء والتلقين .

إن الوسائل التعليمية ما زالت رغم التقدم العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصال التعليمي

لا تنال الاهتمام اللازم من رجال التربية والتعليم ، وإنها تأتي في المركز التالي لأساليب التدريس التقليدية كالالقاء والشرح اللفظي ، وفي نظر البعض تقتصر على تكملة (عملية الالقاء والتلقين)، التي تأتي في المكان الأول في عملية التدريس .

لم تعد التسميات للوسائل التعليمية على أنها مجرد (وسائل معينة) أو (وسائل سمعية وبصرية) محققة للغرض من استخدامها ، لأنها اقتصرت غالباً على مجرد الحصول على بعض المواد التعليمية دون الاهتمام بطريقة الاستفادة منها ، كما أنها ارتبطت بالمدرس لمجرد توضيح ما يصعب على الشرح النظري توضيحه فقط ، ولم ترتبط بالتلميذ وتحسين أدائه أو اكتسابه لأنماط جديدة من السلوك أو تحققه لأهداف سلوكية محددة ، ويمكن القول أن الاهتمام بالوسائل التعليمية مر في ثلاث مراحل ، كان الاهتمام في أول الأمر منصرفاً إلى مجرد اختيار المواد التعليمية ، أو إنتاجها وشراء الأجهزة وتشغيلها ، ثم بدا الاهتمام بعملية الاتصال كهدف وغاية ، وأصبحت الوسائل جزءاً متمماً لعملية الاتصال التعليمية ، وأخيراً أصبح اليوم التركيز على تكنولوجيا التعليم كأسلوب في العمل وطريقة في التفكير وحل المشكلات بالاستعانة بنتائج البحوث العلمية في ميادين المعرفة ، وتأتي الوسائل التعليمية كحلقة في هذا المخطط المنهجي الذي يبدأ بتحديد أهداف الدرس تحديداً سلوكياً ، ويعمل على اتباع أسلوب النظم في تحقيق هذه الأهداف(٥).

ولكي ندرك أهمية عملية الاتصال في التعليم ودور الوسائل التعليمية فيها ينبغي أن نتعرض أولاً لمفهوم الاتصال ونتعرف على مكونات هذه العملية والعناصر التي تدخل في مجال الاتصال وأهمية كل منها والطريق الذي تسلكه حتى يتم تحقيق الهدف من الاتصال ومن ثم توضيح علاقة كل ذلك بمجال التربية والتعليم ، ويمكن تعريف الاتصال تعريفاً إجرائياً على أنه العملية أو الطريقة التي يتم عن طريقها انتقال المعرفة من شخص إلى آخر حتى تصبح مشاعاً بينهما وتؤدي إلى التفاهم بين شخصين أو أكثر ، وبذلك يصبح لهذه العملية عناصر ومكونات ولها اتجاه سير وهدف تسعى إلى تحقيقه ومجال تعمل فيه ويؤثر فيها ، مما يخضعها للملاحظة والبحث والتجريب والدراسة العلمية بوجه عام .

ويتم في عملية الاتصال نقل المعرفة بأنواعها والمعلومات المختلفة من شخص لآخر ، أو من نقطة لأخرى وتتخذ لها مساراً يبدأ عادة من المصدر التي تنبع منه إلى الجهة التي تستقبلها ، ثم يرتد ثانية إلى المصدر وهكذا ، وتتخذ هذه الارتدادات صوراً مختلفة تساعد المصدر على معرفة مدى ما تحقق من أهداف فيغير من رسالته ومن محتوياتها وطريقة تقديمها وعرضها بما يحقق التفاهم المنشود ، ومن هنا يتبين لنا أن عملية الاتصال لا تسير في اتجاه واحد بل هي عملية دائرية (مرسل-

مستقبل ـ الخ) تحدث داخل مجال أوسع وأشمل ، يضم كل الظروف والإمكانيات التي تحيط بعملية الاتصال وتؤثر فيها ويشار إليها أحياناً بالبيئة التعليمية أو المجال وهي كذلك عملية ديناميكية تتأثر بالتفاعل المستمر بين عناصرها .

ثانياً : أهمية الوسائل التعليمية

تقوم الوسائل التعليمية بدور رئيسي في جميع عمليات التعليم والتعلم ، التي تتم في المؤسسات التعليمية المعروفة بالتعليم النظامي أو الرسمي كالمدارس والمعاهد والجامعات ، أو في عمليات التعليم التي تحدث خارج هذه المؤسسات ، ويباشر الفرد فيها التعلم على مسؤوليته وبرغبة منه في الاستزادة من المعرفة ، وتسمى بالتعليم غير الرسمي ، وبالمثل فإن الوسائل بأنواعها المختلفة وأساليب الاستعانة بها تعتبر لازمة لنجاح جميع عمليات الاتصال التي تتم عن طريق المواجهة كما يحدث في المحاضرات والندوات والمقابلات ، أو التي تتخذ طريقها من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية كالإذاعة التلفاز والسينما والصحافة ، ولا نغالي إذا قلنا إن معالجة مشكلات التنمية البشرية والاجتماعية لا يمكن أن تحدث إلا من خلال الاستعانة بوسائل الاتصال المناسبة ، التقليدية منها والحديثة والتكنولوجية ، ويمكن أن توضح أهمية الوسائل التعليمية في المجالات الرئيسة التالية :

١ـ أهمية الوسائل التعليمية في مجالات التعليم ـ والتعلم :

أ ـ من الشروط التي تساعد على التعلم وجود الحاجة للتعلم ، وأن يشعر الطفل بأهمية إشباع هذه الحاجة ، وقد يستلزم اهتمامه بالموضوعات التي يتعلمها ، ويمكن للوسائل التعليمية أن تؤدي إلى استثارة اهتمام التلميذ وإشباع حاجته للتعلم .

ب ـ وأفضل التعلم ما يتم عندما يصل التلميذ إلى مرحلة الاستعداد للتعلم والوسائل التعليمية تساعد على زيادة خبرة التلميذ ، فتجعله أكثر استعداداً للتعلم وإقبالاً عليه .

ج ـ يمكن عن طريق استخدام الوسائل التعليمية المختلفة تنويع الخبرات التي تهيئوها المدرسة للتلميذ فتتيح له الفرصة للمشاهدة والاستماع والممارسة والتأمل والتفكير ، فتصبح المدرسة بذلك حقلاً لنمو التلميذ في جميع الاتجاهات وتعمل على إثراء مجالات الخبرة التي يمر بها .

د ـ ولعل من أهم فوائد استخدام الوسائل التعليمية أن نتحاشى الوقوع في اللفظية **Verbalism** وهي أن يستعمل المدرس ، أو المخاطب ألفاظاً ليس لها عند التلميذ أو المستمع الدلالة

نفسها التي لها عند قائلها ، ولا يحاول توضيح هذه المفاهيم والألفاظ المجردة بوسائل محسوسة تساعد على تكوين صورة مرئية Visual image لها في الأذهان .

هـ - يؤدي تنويع الوسائل التعليمية إلى تكوين المفاهيم السليمة وبنائها ، concepts To Construct ولو تتبعنا خطوات بناء التلميذ لهذه المفاهيم حتى يصل إلى التعميمات Generalizations لأدركنا أهمية توفير الوسائل التعليمية لتحقيق ذلك .

و- إن الوسائل التعليمية ، إذا أحسن المدرس استخدامها وتحديد الهدف منها وتوضيحه في ذهن الطالب ، تؤدي إلى زيادة مشاركة التلميذ الإيجابية في اكتساب الخبرة Active participation وتنمية قدرته على التأمل ودقة الملاحظة واتباع التفكير العلمي للوصول إلى حل المشكلات، ويؤدي هذا الأسلوب إلى تحسين نوعية التعليم ورفع مستوى الأداء عند التلاميذ .

ز- يمكن عن طريق الوسائل التعليمية تنويع أساليب التعزيزReinforcement التي تؤدي إلى تثبيت الاستجابات الصحيحة وتأكيد التعلم .

ح - تساعد الوسائل التعليمية على تنويع أساليب التعليم لمواجهة الفروق الفردية بين التلاميذ .

ط - تؤدي الوسائل التعليمية إلى تدريب واستمرار الأفكار التي يكونها التلميذ .

يسير إنتاج كثير من المواد التعليمية كالأفلام المتحركة والثابتة مثلاً في خطوات منطقية متسلسلة عند عرض المادة التعليمية ، ويساعد هذا الترتيب التلميذ على فهم وتتبع خطوات العرض وترتيب الأفكار التي يكونها .

ك - تؤدي الاستعانة بالوسائل التعليمية إلى تعديل السلوك وتكوين الاتجاهات الجديدة [1].

أهمية الوسائل التعليمية في مواجهة مشكلات التغير المعاصرة :

يمر العالم في تغيرات كثيرة تناولت جميع نواحي الحياة وأثرت على مرفق التعليم في أهدافه ومناهجه ووسائله ، بحيث أصبح من الضروري على رجال التربية أن يواجهوا تحديات العصر بالأساليب والوسائل الحديثة حتى يتغلبوا على ما يواجههم من مشكلات ويدفعوا بالتعليم لكي يقوم بمسؤوليته في تطوير المجتمع ومن أهم هذه التغيرات ما يلي :

١- الانفجار السكاني Population Explosion .

٢- سرعة تزايد المعرفة .

٣ـ التطور التكنولوجي ووسائل الإعلام .

لقد خلقت وسائل الإعلام للمدرسة وللفكر التربوي تحديات كبيرة ينبغي مواجهتها على النحو التالي :

أ ـ لا يمكن أن تظل المدرسة بمنأى عن وسائل الإعلام ، بل يجب أن تأخذ المدرسة الحديثة بهذه الوسائل في التدريس ، مثل استخدام الأفلام التعليمية والتلفزيون التعليمي والتسجيلات الصوتية.

ب ـ أن تخلق المدرسة مجالات للتعاون بينها وبين ما تقدمه هذه الوسائل الإعلامية في إطار نظام System يسمح لها أن تساهم في تحقيق بعض أهداف التعليم ، التي تتفق وإمكانياتها مثل تقديم الموضوعات الجديدة أو البرامج ، التي تعمل على إثراء المنهج أو تقديم الصور العلمية التطبيقية ، لما تقدمه المدرسة من معلومات نظرية أحياناً .

ج ـ أن تساهم المعاهد التربوية في إجراء البحوث العلمية حول هذه الوسائل ودراسة آثارها التعليمية والنفسية بغرض تحسين وتطوير طرق الاستفادة منها .

د ـ تهيئة التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة بالخبرات التي تؤهلهم على التميز بين ما تقدمه هذه المؤسسات واختيار أفضلها (Discrimination) ، حتى تخلق الفرد الواعي الذي يحسن اختيار ما يستمع إليه أو يشاهده وبذلك يصبح المواطن قوة إيجابية في إحداث التغيير المنشود في البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات .

٤ـ تطور فلسفة التعليم وتغير دور المدرس :

يهدف التعليم إلى تزويد الفرد بالخبرات والاتجاهات التي تساعده على النجاح في الحياة لمواجهة مشكلات المستقبل ، ولا يمكن أن يتم ذلك بالتلقين والإلقاء ولكن بتوفير مجالات الخبرة التي تسمح له بمتابعة التعلم لاكتساب الخبرات الجديدة ، ليكون أقدر على مواجهة المتغيرات المستمرة في متطلبات الحياة وأنواع العمل التي يمارسها والمشكلات التي تصاحب ذلك ، ولهذا كان من الضروري توفير الوسائل التعليمية التي تسمح بتنويع مجالات الخبرة ، والتي تؤدي إلى امتداد فرص التعلم والإعداد على مدى الحياة ، ومن هنا نشأ الاهتمام بالتعليم للحياة Life long education واستغلال جميع وسائل الاتصال التعليمي بما في ذلك وسائل الاتصال الجماهيرية لتحقيق هذا الهدف .

وفي هذا الإطار خرجت وظيفة المدرس عن دورها التقليدي في التلقين وأصبحت له وظائف

جديدة يحتاج لأدائها إلى خبرات جديدة في إعداده ، لكي يتمشى مع التطور التكنولوجي ، ولذلك أصبح يشار إلى المدرس أحياناً على أنه رجل التربية التكنولوجي **Education Technologist** الذي يستخدم جميع وسائل التقنية لخدمة التربية وأصبح نجاحه يقاس بقدرته على تصميم مجالات التعليم بالاستعانة بجميع وسائل التعليم والتكنولوجيا التي تساعد كل فرد على اكتساب الخبرات التي تؤهله لمواجهة متطلبات العصر ، وأصبح يشار إلى المدرس كذلك على أنه المصمم للبيئة التي تحقق التعلم (7) **Designer of the learning environment**.

إن أهمية الوسائل التعليمية في المساهمة في معالجة مشكلات التعليم والتنمية الاجتماعية في الوطن العربي تتمثل في المجالات التالية :

١ـ مكافحة الأمية .

٢ـ مواجهة مشكلات ازدحام الفصول وقاعات المحاضرات .

٣ـ نقص أعضاء هيئة التدريس .

٤ـ التدريب والتنمية الاجتماعية(٨) .

ثالثاً : استخدام الوسائل التعليمية

١ـ الأفلام التعليمية ـ أو ـ الصور المتحركة Education films

تعتبر الأفلام المتحركة من أكثر الوسائل التعليمية انتشاراً ، وقد توفرت الأفلام في كل موضوع من موضوعات الدراسة ، وعلى جميع المستويات ، وينبغي أن يتعرف المدرس على خواص هذه الوسيلة وأهميتها في التعليم وأن يلم ببعض الأساليب التي تتبع في التصوير وتؤدي إلى نجاح عملية الاتصال التعليمي ، وأن يقف على أهم نتائج البحوث العلمية التي أجريت في هذا المجال حتى يتيسر له اختيار الأفلام المناسبة واستخدامها بالطرق التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من استعمالها ، والأفلام من أهم وسائل الاتصال الجماهيرية التي يصل تأثيرها إلى أعداد كبيرة من المشاهدين كما انه يمكن أن تشاهدها أعداد صغيرة أيضاً ، وبالمثل يمكن أن تستعمل للتعليم الفردي عندما يقوم طالب بمفرده بمشاهدة الفيلم ودراسته .

مزايا الأفلام التعليمية :

للأفلام بعض الخصائص والصفات التي تميزها عن غيرها من الوسائل المرئية ، كما تشترك

جميعاً في بعض المميزات أيضاً ، وينبغي للمدرس أن يتعرف على هذه الخصائص ، وخاصة فيما يساعده على تحقيق أهدافه التعليمية ، وفيما يلي بعض هذه الصفات والمزايا الخاصة بالأفلام المتحركة :

- تجمع بين الصوت والصورة والحركة .
- تساعد في التغلب على بعض مشكلات عملية التعلم .
- تؤدي مشاهدة الأفلام إلى توسيع دائرة ميول التلاميذ واهتماماتهم .
- تعمل على إعادة صياغة وتصوير الأحداث بطريقة مثيرة تكسبها صفة الواقعية .
- تقدم خبرة مشتركة للمشاهدين ، فتعمل بذلك على تقريب الفروق في الخبرات بين أفراد الجماعة الواحدة .
- تمنح تلاميذ الفصل الواحد مميزات الجالسين في الصفوف الأولى في حجرة الدراسة .
- تتخطى الموانع الطبيعية للتعلم كالمسافة والحجم والخطورة العلمية الخطيرة ، التي يصعب توفيرها كالتفاعلات الذرية ، وذلك باتباع أساليب مختلفة في التصوير تتغلب على الصعوبات(٩).

٢- التلفاز التعليمي Educational Television

يعتبر التلفزيون أحد المؤسسات الثقافية الهامة في المجتمع التي كان لها أثر كبير على تعديل سلوك أفراده على اختلاف أعمارهم ومستوى التعليم بينهم ، مما أدى إلى اكتسابهم لأنماط جديدة من السلوك نتيجة لقضاء الساعات الطويلة في مشاهدة البرامج المتنوعة التي يبثها ، وهو من أهم وسائل الاتصال الجماهيرية تأثيراً على الثقافة والحضارة والإنسانية بوجه عام ، وقد ازداد اهتمام رجال التربية والتعليم بالتلفاز نتيجة لما ثبت من البحوث والدراسات العديدة من تأثيره في وظيفة المدرسة ومسؤوليتها سواء فيما يتعلق بتحصيل التلميذ أو الآراء التي يكونها أو الاتجاهات التي يكتسبها أو يقضاء وقت الفراغ خارج المدرسة ، ولذلك أصبح من الضروري دراسة إمكانيات التلفاز للتوصل إلى أفضل الأساليب للاستفادة منه في تحقيق أهداف المدرسة ، عملاً بضرورة التعاون بين المدرسة والمجتمع لتنمية الطاقات البشرية فيه .

المميزات التعليمية

هناك مجموعة من المميزات التعليمية للتلفاز برزت على النحو التالي(١٠):

١ ـ يشترك التلفاز مع السينما في أنه يجمع بين الصوت والصورة والحركة ، وبذلك يضفي على الموضوع أبعاداً من الحقيقة تقترب به إلى صفة الواقع ، التي تجعل من السهل على المشاهد فهم الموضوع ، ويتميز على السينما والصحافة بمقدرته على عرض الأحداث وقت وقوعها وهي صفة الفوريةImmediately ، التي تجعل المشاهد يعيش مع الأحداث فيزداد ما يتعلمه منها نتيجة لانفعاله مع هذه الأحداث مثل مشاهدة رجال الفضاء .

٢ـ يسمح بالاستعانة بالعديد من الوسائل التعليمية المتنوعة في البرنامج الواحد مثل عرض الأفلام والشرائح والتمثيليات وغيرها ، التي لا تتوفر لمدرس الفصل في المرة الواحدة مما يؤدي إلى زيادة مستوى كفاءة البرنامج التعليمي ونوع الخبرة التي يقدمها .

٣ـ يقدم للمشاهد أنماط ممتازة من الأداء نتيجة لتوافر وتعاون المتخصصين في المجالات المختلفة عند إعداد البرنامج الواحد ، فهناك مقدم البرنامج والمتخصصون في المناهج وطرق التدريس والوسائل وعلم النفس والتصوير والإخراج التلفازي .

٤ ـ يربط المشاهد بعالم الحقيقة والواقع من خلال التصوير المباشر ، وعرض المشاهد الحية Live programs أو عن طريق البرامج المسجلة على وسائل الاتصال الأخرى Mediated programs مثل عرض البرامج المسجلة على الأفلام أو على أشرطة الفيديو .

٥ـ إن صفة الواقعية لبرامج التلفاز وارتباطها بالمشاكل اليومية للمواطن تجعلها محسوسة ومفهومة تتقبلها وتقبل عليها قطاعات كبيرة من المشاهدين تختلف من حيث العمر والجنس ومستوى التعليم ، ويزيد من استمالة المشاهد وتعلقه بالتلفزيون تنوع أساليب عرض الإخراج التلفزيوني ، التي تجذب أجيالاً مختلفة من المشاهدين الصغار والكبار على السواء مثل استخدام الرسوم المتحركة في تبسيط المعلومات .

٦ـ يتيح تكافؤ الفرص لجماهير عديدة في أماكن متباعدة لا يسهل توصيل فرص التعليم إليها عن طريق إنشاء المدارس التقليدية ، كما يمكن عن طريق التلفزيون معالجة بعض المشكلات التعليمية مثل صعوبة توفير المدرسين والأجهزة والوسائل التعليمية .

٧ـ تمنح التلميذ فرصة الجلوس في الصفوف الأولى ومتابعة عرض المدرس عن قرب ، فالملاحظ أنه نظراً لازدحام الفصول والمدرجات لا يتيسر لكل تلميذ مشاهدة إجراء التجارب العملية أو دروس التشريح مثلا فيفوتهم الكثير من شرح المدرس ، ولكن يمكن عن طريق استخدام العدسات المقربة Zoom Lenses واللقطات القريبةClose up توضيح وتكبير أدق المعلومات للتلاميذ ، الذين يجتمعون في مجموعات صغيرة حول أجهزة الاستقبال في حجرات

الدراسة أو حجرات المعامل .

٨ ـ يعمل على توفير الوقت والجهد للمدرس لتحسين العملية التعليمية ، فالمدرس الذي يقوم بتسجيل دروسه على شريط الفيديو ، يقوم بإعدادها إعداداً وافياً قبل ذلك ، وهذا بالتالي يتيح له قضاء وقت أطول مع تلاميذه لمناقشة أعمالهم ومراجعة طريقته في التدريس وتحسين أدائه.

٩ـ يؤدي استخدام التلفاز في التدريس إلى إضافة جو من المتعة إلى عملية التدريس ، وتخرج بها عن المواقف التقليدية فتجعل التعلم أكثر تشويقاً .

١٠ـ يقدم التلفاز مفهوم التدريس عن طريق الفريق **Team teaching** في إطار جديد تلعب فيه الآلة مع الإنسان أدواراً محددة[١١].

٣ـ الصحف ـ و ـ المجلات :

تحتاج الكثير من المطبوعات إلى وقفة من رجال التربية والاهتمام بها كأحد المصادر التعليمية الرئيسية للمعرفة ، التي سوف تلازم الطالب طول حياته ، ولذلك يجب تدريبه على كيفية الاستفادة منها وتعويده عادات القراءة السليمة ، حتى تكون عنده الوعي على التمييز بين الغث والسمين والقدرة على القراءة الناقدة العميقة ، فيدرك ما بين السطور من المعاني والأفكار والاتجاهات ، فلا شك أن وسائل الإعلام المقروءة كالصحف والمجلات لها أكبر الأثر في تشكيل أفكار الناس وتوجيه ميولهم وسلوكهم واتجاهاتهم ، ولذلك كان من الضروري الاستفادة من الأساليب والطرق التي تحقق هذه الأهداف .

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

ـ تحليل ودراسة الأحداث الجارية التي تعرضها الصحف كجزء من الدراسات اللغوية أو الاجتماعية .

ـ تقدم الصحف والمجلات الكثير من المعلومات المكتوبة ، أو المصورة التي يمكن الاستفادة منها في دراسة الأحداث المحلية أو الإقليمية أو العالمية أو الموضوعات العلمية والاجتماعية والثقافية والفنية ، ويجب أن تعتبرها المدرسة امتداداً لمصادر المعرفة التي تهيؤها للتلميذ لاكتساب الخبرة .

ـ يمكن استخدامها لتدريب التلميذ على القراءة إذ تتميز الصحف بأنها تعالج موضوعات كثيرة مختلفة تلائم الميول والاهتمامات المتنوعة من رياضية وثقافية وفنية وسياسية فتجعل القراءة هادفة يقبل عليها التلميذ بشوق ، لأنها تشجع في نفسه حاجة خاصة ، هذا فضلاً عن الموضوعات التي تتناولها وثيقة الصلة بمشكلاته وبحياته اليومية والمعاصرة .

ـ تدريب التلميذ على القراءة الناقدة الواعية وذلك عن طريق تحليل المقالات والتمييز بين الرأي الذي يعبر عن أفكار الكاتب وميوله واتجاهاته ، وبين الخبر الذي يصف الأحداث بطريقة موضوعية لا تحمل في طياتها آراء الكاتب وتفسيره الشخصي للأحداث ، كما يتعلم الطالب تحديد أساليب الدعاية ، التي تعمل على تهويل الخبر ، أو تشويه الحقيقة ، أو عرض جانب واحد منها ، أو عرضه ناقصاً عن الخلفية اللازمة التي تساعد الرأي على تكوين المفاهيم الصحيحة الصادقة ، ولا شك أن هذه التربية تساعد على تكوين المواطن الصالح الواعي الذي نرجو أن يكون عاملاً إيجابياً في تطوير المجتمع ، فلا تخدعه الدعاية عن الجوهر وعمق التفكير وأصالة الرأي .

ـ تقدم الصحف والمجلات مادة غنية لتنمية قدرات التلميذ على تعلم اللغات الأجنبية[٢٢].

٤ـ الكمبيوتر :

الكمبيوتر عبارة عن آلة إلكترونية مصممة بطريقة تسمح باستقبال البيانات واختزانها ومعاملتها ، بحيث يمكن إجراء جميع العمليات البسيطة أو المعقدة بسرعة والحصول على نتائج هذه العمليات بطريقة آلية ، ويتم تحويل البيانات إلى لغة يتعامل بها الكمبيوتر مثل : كوبل Cobol وفورتران Fortran ، ويتكون الكمبيوتر من عدد من الأنظمة الإلكترونية المعقدة يقوم كل منها بوظيفة خاصة ، ويتكون الكمبيوتر من أربعة أنظمة أساسية :

أـ المعطيات Input

ب ـ المعامل Processor

ج ـ الذاكرة Storage (memory)

د ـ الناتج Output

ويقوم الكمبيوتر بتنفيذ العمليات التي يكلفه بها واضع البرنامج ، فهو لا يتصرف من تلقاء نفسه ، ولكنه يقوم فقط بالوظائف التي يرسمها له مسبقاً عند وضع البرنامج ، فهو آلة في يد الإنسان ، ويتم تغذية الكمبيوتر بالمعلومات بعدة طرق :

١ـ البطاقات المثقبة Punched cards

٢ـ شريط مثقب من الورق Punched paper tape

٣ـ شريط ممغنط Magnti tape

٤ـ موزع ضوئي (أنبوبة أشعة الكاثود المهبط Optial sanner or Cathode ray tube (CRT).

وفي أجهزة الكمبيوتر المستعمل في الأغراض التعليمية ، يتم الحوار بينه وبين الشخص الذي يستعمله بواسطة آلة تشبه الآلة الكاتبة Type writer Keyboard console ، وعند البدء باستعمال الكمبيوتر يقوم الشخص باستدعاء البرنامج المطلوب المختزن في ذاكرة الكمبيوتر ، وذلك بتوجيه شفرة مميزة Calling code بواسطة الضغط على مفاتيح هذه الآلة كما نفعل عند الكتابة على الآلة الكاتبة ، ثم يدخل الكمبيوتر في حوار مع الشخص الذي يستعمل هذا البرنامج الذي سبق تغذيته طبعاً للكمبيوتر ، وبواسطة شخص آخر يسمى المبرمج Programmer ؛ ويطرح الأسئلة والمشكلات التي يجيب عنها ، يقوم الطالب بتسجيل الإجابة عن السؤال على هذه الآلة الكاتبة المتصلة بالكمبيوتر ، فيتلقى الرد عليه فوراً بالصواب أو الخطاء مكتوباً على الشاشة المتصلة به ، والتي تشبه شاشة التلفزيون ، وقد يقوم الكمبيوتر بتسجيل نتائج الطالب وعرضها عليه بنفس الطريقة ، ويتم تسجيل هذه الردود خلال أنبوبة أشعة الكاثود التي تتحرك في سطور أفقية منتظمة، وفي بعض الحالات في البرنامج المتفرع Branching ، يقوم الكمبيوتر بعض التدريبات لتوضيح السؤال أو المشكلة التي أخطأ الطالب في الإجابة عنها ، وبعد أن ينتهي الطالب من هذه التدريبات يعود البرنامج فيقدم المشكلة الرئيسة التي أخطأ في الإجابة عنها ، وفي هذه الحالة نتوقع أن يعطي الطالب الاجابة الصحيحة لها ، ويشار إلى هذه الأجهزة التي يتكون منها النظام الآلي للكمبيوتر Computer System باسم الآلات Hardware بينما يشار إلى التعليمات التي يتم تغذيتها مسبقاً في الكمبيوتر بالبرنامج Program أو المواد Software .

وبرنامج الكمبيوتر Computer Program للتعليمات هو عبارة عن سلسلة من عدة نقاط تم تصميمها بعناية فائقة ، بحيث تقود التلميذ إلى إتقان أحد الموضوعات بأقل قدر من الأخطاء ، وهناك من البرامج ما سبق إعداده لمساعدة الطالب في حل المشكلات أو تحليل البيانات أو تفسير المعلومات ، ويحتاج وضع هذه البرامج إلى شخص متخصص يسمى واضع البرنامج Programmer يعمل بالتعاون مع المدرس في إعداد هذه البرامج .

مجالات استخدام الكمبيوتر في التعليم :

إن نجاح وانتشار استخدام الكمبيوتر في التعليم يتوقف إلى حد كبير على مدى إتقان إعداد وكتابة البرامج ، وكذلك على نوع الأجهزة المستخدمة ، وعلى ربط هذه البرامج باستراتيجية التدريس، بحيث تصبح جزءاً متكاملاً معها يخدم أهدافاً تعليمية محددة.

ويستخدم الكمبيوتر في مجالات كثيرة منها :

١- حفظ البيانات الخاصة بالطلبة **Student record storge** .

٢- استخدام هذه البيانات عند إجراء البحوث والدراسات العلمية .

٣- التخطيط لاحتياجات التنمية في مجالات التعليم المختلفة على أساس علمي قائم على البيانات والإحصائيات التي يمكن اختزانها في ذاكرة الكمبيوتر .

٤- أعمال المكتبات ، إذ يمكن حصر احتياجات المكتبة من المطبوعات بسرعة .

٥- استخدام الكمبيوتر في المساعدة على أعمال التدريس بهذه الوسيلة **Computer Assested instruction** .

٦- يسمح الكمبيوتر بالاستفادة من عدة وسائل تعليمية **Multi-media instruction** إذ يمكن عرض الصور بواسطة أنبوبة أشعة الكاثود على شاشة الجهاز .

٧- يمكن استخدام الكمبيوتر في حل بعض المشكلات أو التدريب على بعض العمليات التعليمية واكتساب المهارات وفي توجيه الأسئلة والحصول على الإجابة الصحيحة .

ولعل من أهم مميزات استخدام الكمبيوتر في مجالات التعليم أنها :

١- تقوم باختزان قدر كبير من المعلومات في الذاكرة وعرضها في تسلسل منطقي وكذلك القيام بعدد كبير من العمليات مما يوفر الوقت والجهد .

٢- القدرة على تقديم المعلومات المرة تلو الأخرى دون أن يتطرق إليها التعب أو الملل أو التقصير عما تقدمه .

٣- القدرة على توصيل المعلومات من المركز الرئيسي للمعلومات إلى مسافات طويلة طالما يتوفر وجود الآلات الخاصة باستقبال هذه البرامج **Computer Terminals** .

٤- زيادة القدرة على التحكم في العملية التعليمية مع إتاحة الفرص للتعليم الفردي ، حيث يسير كل تلميذ في تعلمه حسب استعداده .

٥- يقوم الكمبيوتر بتقديم الدروس وأداء بعض المهام الروتينية التي توفر للمدرس الوقت لإعطاء الاهتمام الشخصي لكل تلميذ وتوجيه عملية التعلم ومعالجة المشكلات الفردية التي لا تسمح مسؤوليات المدرس العادية له بالوقت الكافي لأدائها[١٣] .

رابعاً : البحوث والدراسات المتعلقة بالوسائل السمعية :

أجمعت الدراسات على إبراز فاعلية الوسائل السمعية ؛ لأنها تتيح الفرصة للإعداد الجيد للمادة ، حيث يشترك في إعداد البرنامج أفضل المتخصصين من معدي المادة ، أو الإلقاء ، أو الإخراج ، أو مهندسي الصوت ... الخ ، مع ما يصاحب عرض المادة من تأثيرات صوتية لا تتوفر في الدرس التقليدي[١٤] .

إضافة إلى إمكانية حذف أي خطأ في التسجيل ، قبل عرضه على المتعلمين ، وبالتالي يكون التسجيل الصوتي أكثر فاعلية من المحاضرات التقليدية ، التي تعتمد على المذكرات القديمة ، التي قد يكررها المحاضر كل عام .

ولا بد من التأكيد على أن الوسيلة مهما كانت متقنة وجيدة ، فإنها لن تعطي فائدتها إذا لم يحسن المعلم عرضها ، واستخدامها واختيارها بطريقة سليمة .

١ـ البحوث والدراسات المتعلقة بالإذاعة التعليمية :

في دراسة حول إمكانية إنشاء إذاعة تعليمية في الأردن ، منطلقة من فرضية مفادها : أن هناك عدة مشكلات تربوية تبرر إنشاء إذاعة تعليمية في الأردن ، وهذه المشكلات هي :[١٥]

ـ ازدحام الصفوف .

ـ وجود صفوف مجمعة .

ـ نقص في الوسائل والأدوات التعليمية .

ـ نقص في الإشراف التربوي .

ـ عدم التكافؤ في الفرص التعليمية .

وقد أسفرت الدراسة عن وجود المشكلات السابقة ، إضافة إلى أن عدداً من المعلمين مؤهلاتهم دون المستوى المطلوب .

ـ ومن الدراسات التي أظهرت تفوق الإذاعة التعليمية على غيرها من الأساليب ، ما قامت به وزارة التربية والتعليم في اليابان عام ١٩٥٨م حول أثر استخدام الإذاعة التعليمية في تحصيل طلبة المرحلتين الابتدائية والثانوية ، في بعض الموضوعات الدراسية ، والتي أظهرت أن المدارس التي استخدمت الإذاعة التعليمية ، حصلت على معدلات أعلى من تلك التي استخدمت الطريقة التقليدية .

وهناك دراسة حول أثر الإذاعة التعليمية المسجلة ، في تحصيل الطلبة واتجاهاتهم نحو اللغة

العربية ، والسلوك التعليمي للمعلمين ، في الجامعة الأردنية والتي أسفرت عن النتائج التالية :

- هناك فرق إجمالي بين متوسطي تحصيل الطلبة للمجموعتين التجريبية والضابطة لصالح المجموعة التجريبية (التي درست باستخدام الإذاعة التعليمية) .

- يوجد فرق إجمالي بين متوسط اتجاهات الطلبة في المجموعة التجريبية والضابطة لصالح المجموعة التجريبية (التي درست باستخدام الإذاعة التعليمية) .

- يوجد فرق إجمالي بين متوسطي اتجاهات الطلبة في المجموعة التجريبية والضابطة ، لصالح التجريبية ، وهذا يعني أن استخدام الإذاعة التعليمية المسجلة ، يؤدي إلى زيادة تحصيل التلاميذ ، وفي اتجاهاتهم الإيجابية .

وقد أوصت الدراسة إلى إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى بناء البرامج الإذاعية ، وتنظيم استخدامها صفياً ، بما يؤدي إلى مردود تربوي أفضل لدى الطلبة والمعلمين .

٢- البحوث والدراسات المتعلقة بأثر التلفاز التربوي :

قبل الحديث عن الدراسات المتعلقة بأثر التلفاز التربوي ، لا بد من التعرض إلى آثار التلفاز عامة على المشاهدين ، وخاصة الأطفال منهم ، ونقصد بذلك برامج الأطفال العامة وليست التعليمية ، ثم بعد ذلك نتعرض إلى الدراسات الخاصة بالتلفاز التعليمية ، ومردوده التربوي .

- أثبتت بعض الدراسات أن التلفاز ، أصبح أخطر وأهم أقنية الاتصال الجماهيري في هذه الأيام .

- إن تأثير التلفاز واضح وفي ازدياد دائم بين فئة الأميين والأطفال ؛ وذلك لعدم تكون معايير القبول والرفض لديهم ، بحكم قلة المعرفة .

خلاصة نتائج الأبحاث والدراسات حول أثر استخدام التلفاز التربوي في العملية التربوية:

أجريت دراسات متعددة حول هذا الموضوع ، عربياً ، وعالمياً ، وقد كانت النتائج متباينة حيناً، ومتوافقة حيناً آخر ، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج كما يلي :

١- يمكن للمتعلم أن يتعلم باستخدام البرامج التلفزيونية الهادفة ، وهذا التعلم لا يقل في مستواه التحصيلي عن طريقة التعلم التقليدية .

٢- في بعض الحالات يزيد تحصيل الطلبة الذين يتعلمون عن طريق استخدام التلفزيون التربوي.

٣ـ تزداد دافعية التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ، عندما يستخدمون التلفزيون .

٤ـ إذا استخدم أسلوب المحاضرة في البرامج التلفزيونية ، فإن الفاعلية تتساوى مع طريقة المحاضرة التقليدية في حجرة الدرس .

٥ـ تزداد فاعلية التلفزيون في المواد التي تحتاج إلى عروض توضيحية ، أو تجارب دقيقة يصعب على المعلم إجراؤها في المختبر أو حجرة الدراسة .

٦ـ أساليب التصوير الفنية ، والرسوم المتحركة وما شابه ذلك ، تساعد في جعل الاستفادة من هذه العروض أكبر خلال عرضها بواسطة التلفزيون .

٧ـ يساعد التلفزيون (البرنامج العام) على تنمية الثروة اللغوية للأطفال ، ويزيد من كمية المطالعة الحرة في المجلات والجرائد اليومية ذات اللغة المبسطة .

٨ـ فيما يتصل بالتذكر وبقاء أثر التعلم ، لم تؤكد الدراسات والأبحاث تفوق التلفزيون على غيره من الطرق .

٩ـ عندما يحتاج موضوع الدرس إلى توضيح بالحركة ، وتصوير أشياء دقيقة ، منظورة بالعين المجردة أم غير ذلك ، فإن التلفزيون يتفوق على غيره من الطرق .

١٠ـ بينت النتائج أن هناك حاجة ماسة إلى دراسات وأبحاث أخرى ، لتحديد موضوعات المقررات الدراسية المختلفة التي يمكن للتلفزيون أن يسهم في تقديمها ، بطريقة أفضل من الطرق الأخرى .

١١ـ هناك تضارب في النتائج حول تأثير مشاهدة التلاميذ للبرامج العامة على تحصيلهم الدراسي ، حيث أظهرت بعض الدراسات أن هذه البرامج تعطل التحصيل الدراسي أو تقلل منه، بينما دلت بعض النتائج الأخرى على أنها لا تؤثر على التحصيل ، وأظهرت دراسات من نوع ثالث أن البرامج العامة تساعد التلاميذ الأذكياء في النواحي المتصلة بتحصيلهم الدراسي .

١٢ـ للتلفزيون أثر فعال في تعليم المهارات الحركية ، ولها أثر أيضاً على عادات واتجاهات وسلوك الأفراد[١٦].

الثمار التربوية لاستخدام التلفاز في التعليم :

استطاع التلفزيون ، بما يحويه من مزايا صوتية ، وحركية وألوان ، أن يحوي كلا من الإذاعة

والأفلام السينمائية ، التي تحتاج إلى جهاز معقد عكس جهاز التلفاز الذي أصبح مألوفاً وشائعاً بين جميع فئات الناس ، كما أنه استطاع احتواء جميع الوسائل الأخرى ، باستثناء الحاسوب في أجياله المتقدمة ، والتي تتميز بالتفاعل والذكاء الاصطناعي ويمكن إدراج الثمار التربوية التالية التي يحققها التلفاز التربوي :

١ـ التشويق والإثارة : وذلك بما يوفره التلفاز من تكامل المؤثرات الصوتية ، والإضاءة ، والصورة ، وتسلسل المواضيع المعروضة مما يؤدي إلى متابعة البرامج المعروضة بشغف ودون ملل.

٢ـ قدرته على التغلب على بعض المشكلات التربوية مثل :

ـ نقص الكفاءات الفنية من المعلمين .

ـ نقص الوسائل التعليمية .

ـ نقص بعض المواد التعليمية مثل : المختبرات وموادها .

ـ نقص الأبنية نتيجة للانفجار السكاني واكتظاظ الصفوف بالطلبة .

٣ـ توفير في الوقت والجهد والمال : فإعداد البرنامج الواحد بما يتوفر من أفضل الكفاءات في الإعداد والإخراج ، والتصوير ، والإلقاء ، والتنفيذ ، وبث هذا البرنامج على جميع التلاميذ ، فيه توفير في وقت المعلم وجهد المتعلم والتكلفة المالية .

٤ـ استخدام أكثر من وسيلة تعليمية في البرنامج الواحد ، وكذلك أكثر من طريقة في التدريس.

٥ـ تستطيع برامج التلفاز خدمة جميع موضوعات الدراسة .

المآخذ على استخدام التلفاز في التعليم :

رغم مميزات التلفاز الإيجابية في التعليم ، والتي ذكرنا بعضها ، إلا أن التلفزيون شأنه شأن أي وسيلة ، عليه بعض المآخذ منها :

١ـ إن التلفاز وسيلة اتصال من طرف واحد : فالدروس من خلال التلفزيون لا تسمح للتلاميذ بالمناقشة أو الاستفسار ، إضافة إلى فقدان التغذية الراجعة .

٢ـ إن شاشة التلفاز صغيرة نسبياً .

٣- إن البرامج التلفزيونية تبث على الهواء ، حيث لا يستطيع المدرس مشاهدتها من قبل ، لتحضير المناقشة اللازمة .

٤- البرامج التلفازية مقيدة في بعض الأحيان بزمن محدد ، وظروف تصوير محددة أيضاً إضافة إلى عدم توافق ساعات البث في معظم الأحيان مع توقيت الدرس ، وتسلسله في المادة الدراسية .

ويمكن أن نضع بعض الحلول حتى نتجنب هذه المآخذ ومنها :

١- تسجيل البرامج التلفزيونية مسبقاً ، ثم مشاهدتها من المدرس قبل عرضها من خلال جهاز (الفيديو) ، وتحضير أسئلة محددة للمناقشة .

٢- ومعنى ذلك ، فإن على المدرس التخطيط الجيد للتعليم عن طريق التلفاز قبل ، وأثناء ، وبعد عرض البرنامج .

٣- تزويد القاعات الواسعة بشاشات عرض كبيرة ، حيث تتوافر بأشكال وأحجم متعددة[١١].

٣- الأبحاث الخاصة بالأفلام السينمائية :

تتشابه الأفلام السينمائية مع التلفزيون في بعض الصفات مثل :

- يجمع كلاهما عنصري الصوت والصورة .
- إمكانية شرح معظم المواد الدراسية من خلالها .
- التشويق .
- يجلبان للمشاهد الزمان والمكان بما يحملانه من إمكانيات وغير ذلك ، ولكن في نفس الوقت نجد الأفلام السينمائية مكلفة أكثر من التلفزيون ، ولا تستطيع تعليم أعداد كبيرة شأن التلفزيون الذي يغطي رقعة جغرافية أوسع .

أما فيما يخص الأبحاث المتعلقة بالأفلام السينمائية فإنها تعرضت لمعظم التساؤلات التي تدور في أذهان كل المستخدمين لهذه الأفلام ، خاصة أولئك المهتمين بالوسائل التعليمية .

أما فيما يخص الأبحاث المتعلقة بالأفلام السينمائية فإنها تعرضت لمعظم التساؤلات التي تدور في أذهان كل المستخدمين لهذه الأفلام ، خاصة أولئك المهتمين بالوسائل التعليمية .

وهنا سنطرح بعض التساؤلات وكيف أجابت عليها الأبحاث في هذا المجال ، ثم نختم حديثنا بنتائج بعض الأبحاث .

الأبحاث التي تتعلق بالفائدة التربوية بوجه عام للأفلام السينمائية :

اهتمت بعض الدراسات التي أجريت في أوروبا وأمريكا بقياس اتجاهات المعلمين والمتعلمين نحو استخدام الأفلام السينمائية في التعليم ، ومدى الفائدة التربوية لهذه الأفلام ، والحقيقة أن هذه الدراسات قد أظهرت فائدة واضحة في مجال التربية والتعليم ، لكن في موضوع الاتجاهات لم تظهر الدراسات نتائج واضحة ، لذا أوصت هذه الدراسات بالمزيد من الأبحاث المتخصصة في مجال الاتجاهات .

٤ـ الأبحاث المتعلقة باستخدام الحاسوب :

أشار الزيود (١٩٨٩) إلى أن هناك فرقاً بين متوسط قدرة الطلبة على إنجاز المهام المطلوبة منهم في مبحث الحاسوب وبين أهمية هذه المهام من وجهة نظر معلمي مبحث الحاسوب .

وفي دراسة حول أثر استخدام أسلوب التعلم عن طريق الحاسوب في تحصيل طلبة الدراسات العليا ، واتجاهاتهم نحو استخدام الحاسوب في التعليم في الأردن أشارت نرجس حمدي (١٩٨٩) إلى وجود فروق ذات دلالة في التحصيل بين الطلبة الذين تعلموا عن طريق الحاسوب والطلبة الذي تعلموا عن طريق المحاضرة لصالح طلبة الحاسوب ، وأن التعلم عن طريق الحاسوب قد اختصر الزمن اللازم لتعلم الموضوع نفسه عن طريق المحاضرة بمقدار الثلثين تقريباً ، وأن تحسناً في اتجاهات طلبة المجموعة التجريبية نحو استخدام الحاسوب في التعلم قد طرأ نتيجة جلوسهم إلى الحاسوب وتلقيهم التعلم من خلاله .

من خلال هذا الاستعراض يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١ـ قلة الدراسات التي أجريت حول تقويم تجربة استخدام الحاسوب في المدارس العربية عامة والأردنية بشكل خاص ، والتي تتناول هذه التجربة من مختلف جوانبها وأبعادها .

٢ـ وجود فروق ذات دلالة في التحصيل بين الذين تعلموا عن طريق الحاسوب والطلبة الذين تعلموا بطريقة أخرى لصالح طلبة الحاسوب .

٣ـ وجود مشكلات تواجه معلمي / معلمات الحاسوب في مدارس الدول التي جربت

استخدام الحاسوب منها : نقص في الأجهزة ، عدم مناسبة الأمكنة ، قلة الدورات التدريبية للمعلمين والمعلمات ، عدم توافر فنيين للوسائل التعليمية في مدارس التجربة .

٤- لم تجر أية دراسة حول تقويم تجربة استخدام الحاسوب في المدارس الخاصة في الأردن[٩٨].

ميزات استخدام الحاسوب في التعليم :

تتسم أنظمة التعلم بالحاسوب بمزايا مهمة تبدو جلية من خلال الخبرة المتراكمة نتيجة التطبيق الفعلي للحاسوب في التربية والتعليم ، ومن أهم هذه الميزات ما يلي :

١- يوفر الحاسوب فرصاً كافية للمتعلم للعمل بسرعته الخاصة مما يقرب من مفهوم تفريد

٢- يزود الحاسوب المتعلم بتغذية راجعة فورية ، وبحسب استجابته في الموقف التعليمي .

٣- المرونة ، حيث يمكن للمتعلم استخدام الحاسوب في المكان والزمان المناسبين له .

٤- التشويق .

٥- قابلية الحاسوب لتخزين المتعلم ورصد ردود أفعاله ، مما يمكن من الكشف عن مستوى المتعلم وتشخيص مجالات الصعوبة التي تعترضه ، فضلاً عن مراقبة مدى تقدمه في عملية التعلم.

٦- يمكن الحاسوب من التقويم الذاتي .

٧- يمكن الحاسوب المعلم من التعامل الفعال مع الخلفيات المعرفية المتباينة للمتعلمين ، مما يحقق مراعاة الفروق الفردية .

٨- ييسر الحاسوب من إدراك المتعلم لدينامية ونشاطية عملية التعلم ، أي إدراك المتعلم أن التعلم عملية دينامية نشطة .

٩- تمكن إمكانات الحاسوب الفنية : المخططات والجداول ، الرسوم ، والرسوم المتحركة ، والأشكال ، والإظهار ... الخ ، المعلم من توفير بيئة تعليمية أقرب ما تكون إلى الموقف التعليمي الحقيقي ، لا سيما في المواقف التعليمية غير الممكنة أو الخطرة أو المكلفة (حركة الكواكب، والتفاعلات النووية مثلاً) .

١٠- يوفر الحاسوب اقتصاداً في وقت المعلم والطالب وجهدهما ، ويوجهه نحو التفاعل التعليمي.

١١- يساهم الحاسوب في زيادة ثقة المتعلم بنفسه ، وينمي مفهوم إيجابي للذات[١٩].

خامساً : فوائد وسائل الاتصال وحدودها :

هناك العديد من فوائد الاتصال وحدودها يمكن تلخيصها فيما يلي: [٢٠]

(١) تقدم وسائل الاتصال خبرات وتجارب واسعة الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بأية طريقة أخرى.

(٢) تساعد وسائل الاتصال على تقديم المعلومات والتجارب بصورة فورية أحياناً أو الإيحاء بالفورية أحياناً أخرى ، كما تؤدي إلى الإحساس بالألفة بين المادة والمتعلم .

(٣) إن وجود الصورة إلى جانب الصوت في بعض وسائل الاتصال يقود إلى تعلم مثمر وفعال .

(٤) إن توفر عنصر الحركة في بعض وسائل الاتصال يساعد على تحقيق الواقعية ويقود إلى تعلم أفضل .

(٥) إن وسائل الاتصال تستعمل أفضل القابليات المتخصصة في برامجها التعليمية ، الأمر الذي ييسر للمتعلمين أحسن فرص التعلم .

(٦) إن الشعور بالفورية في الإرسال خصوصاً بالنسبة للتلفزيون يمكن أن يزيد من انتباه التلاميذ خلال العملية التعليمية .

(٧) تساعد وسائل الاتصال على نشر المعلومات العلمية والتجارية لمسافات بعيدة ولمجموعات كبيرة من المتعلمين .

(٨) لوسائل الاتصال إمكانات فنية تساعدها على التعبير بدقة عن المضمون العلمي ، وتقود إلى إحداث التأثير المناسب لإثارة الانتباه والمتابعة ، مما يعتبر أمراً حيوياً لمتطلبات التعلم .

حدودها :

(١) تحتاج وسائل الاتصال إلى إمكانات مادية وفنية وبشرية واسعة ، الأمر الذي يجعل التعلم عن طريقها عملية معقدة .

(٢) بعض وسائل الاتصال تعتمد على الاتصال اللغوي فقط الراديو والصحافة والتعليم المبرمج مما يجعل فوائدها محدودة .

(٣) وسائل الاتصال أدوات تقدم موادها باتجاه واحد فليس بإمكان معلم الفصل ولا التلاميذ ضمان مبادلة الاتصال الفوري.

(٤) البرامج التعليمية المقدمة عن طريق هذه الوسائل هي مواد ثابتة ، ولا يمكن تعديلها بما يتلاءم مع القدرات المختلفة للمتعلمين ، أو مراعاتها للفروق الفردية بينهم باستثناء ما يقدمه التعليم المبرمج.

(٥) يتخذ محتوى البرامج شكلاً موحداً ، ولا يمكن تكييفه لمختلف المواقف التعليمية في الصفوف الدراسية.

(٦) شاشة التلفزيون صغيرة نسبياً وهذه لا تصلح في الصفوف الدراسية الكبيرة.

(٨) لا يمكن إعادة كل البرنامج أو جزء منه إذا احتاجت عملية التعليم إلى مثل هذه الإعادة[٢١].

سادساً : الإمكانات التربوية لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة

إن النمو السريع في وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم ، والتوسع الكبير في استخدام أدوات الاتصال الجماهيري ، وخاصة ما يتعلق منها بالاتصال السمعي والبصري ، بالإضافة إلى تقدم نظم المعلومات (الإعلاميات) فتح آفاقاً جديدة وضاعف من الروابط بين التعليم والاتصال ، وتشير معطيات الواقع إلى أنه توجد زيادة ملحوظة في القدرة التربوية لوسائل الاتصال والإعلام، وقد استطاعت هذه الوسائل بما يكمن فيها من قدرة ، أو قيمة تربوية متزايدة خلق «بيئة تعليمية» وأصبحت أداة وموضوعاً للتربية في الوقت الذي أخذ فيه التعليم النظامي يفقد احتكاره لهذه التربية وما يتصل بها من معرفة ، ومن ناحية أخرى يعتبر «التعليم» أداة هامة في تنمية قدرة الأفراد على الاتصال والإفادة من عملية الأخذ والعطاء فيما بينهم ، وعلى هذا الأساس تنمو العلاقة المتبادلة بين «الاتصال» و «التعليم».

إن القيمة التربوية للاعلام والاتصال وتأثيرها على النمو العقلي للفرد ذات أهمية في نظر كثير من المفكرين والباحثين والحكام ، خاصة في بلدان العالم الثالث ، فالمدرسة عند العديد من الرجال والنساء والأطفال في تلك البلدان تكاد تنحصر في وسائل الإعلام (الراديو والتلفزيون) وذلك برغم هزال ما تقدمه هذه لهم من عناصر ومادة تعليمية ، ويكفي أن نشير هنا إلى المضمون التربوي ، أو بالأحرى غير التربوي و «ضد الاجتماعي» للرسائل والأنباء التي تبث عبر العالم.

إن الوزن المتصاعد للإعلام في المجتمع يفرض على النظم التربوية الاضطلاع بمسؤولية جديدة وهي : تعليم كل فرد وتدريبه على حسن استخدام وسائل الإعلام وأجهزته ، مع التنبيه في الوقت نفسه إلى أخطار ما تقدمه هذه الوسائل ـ سمعية كانت أم بصرية أم هما معاً ـ من معارف زائفة وإلى أخطار الوهم بقوة الإعلاميات ، والمطلوب هنا هو إيجاد تربية عمادها النقد ، قادرة على أن تحرر الفرد من الانبهار بالتكنولوجيا ، وان تجعله أكثر إيجابية وترفعاً عن منطق السهولة ، وأكثر وعياً ومسؤولية في انتقاء منتجات العملية الإعلامية .

لقد أصبح من المسلم به الآن أن التطور الكيفي للصحافة وبرامج الإذاعة والتلفزيون رهن بوجود مثل هذا النوع من التربية أو التعليم ، عندئذ يمكن القول بأن مختلف المؤسسات التربوية ـ النظامية وغير النظامية ـ تمهد الطريق لإيجاد عالم مثالي يكون فيه الاتصال قسمة مشتركة ، ويكون فيه كل فرد منتجاً للمعلومات مثلما هو مستهلك لها في الوقت نفسه .

وأخيراً ، فإن أهم جانب وأخطره في قضية الترابط والاعتماد المتبادل بين الإعلام والتعليم هو أن تصبح عملية التعلم في جميع المراحل والمستويات خبرة في الاتصال وفي العلاقات الإنسانية بالنسبة للتلاميذ ، وفي الأخذ والعطاء والترابط ، بدلاً من أن تقتصر على عملية نقل في اتجاه واحد للمعرفة ، إن عملية التعليم ينبغي أن تصبح أداة لتحطيم الحواجز بين الأفراد والطبقات والجماعات والأمم ، وهذه خير مساهمة يمكن أن تقدمها المعرفة والخبرات في ميدان الاتصال لإثراء التعليم والتكوين (التدريب) والتربية ، وما المضمون الحقيقي للتعليم والإعلام إلا التبادل والتعاطي والتفاعل الاجتماعي في صور رمزية .

إن التعليم أجل وأقدر من الاتصال (أو الإعلام) فهو ـ أي التعليم ـ إذا غاب أو انعدم دامت الأمية وجعل قدرات الاتصال ضئيلة ، أما التوسع في التعليم فيوفر الأساس لنمو الاتصال ، وفي كل حوار حول ضرورة علاج ما يعاني منه الاتصال من خلل لا يمكنه أن يتجاهل أهمية تعميم التعليم وتحسين نوعيته وفرصة نجاحه في هذا العلاج ، كذلك فإن مناقشة قصور الاتصال (أو الإعلام) في الدول النامية لا بد ألا يغفل قدرة التعليم كعامل في التنمية البشرية ونقل التكنولوجيا، وبالمثل فإنه إذا كان للمشاركة الشعبية أن تصبح حقيقة في ميدان الاتصال والإعلام فإن قدرة التعليم والتكوين (التدريب) ينبغي أن تكون واضحة ومفهومة في أذهان من يدعون للقيام بدور أكبر في «نظام الإعلام» سواء مشاركين أو مستهلكين أو مسؤولين ومتخذي قرارات في كل مجالات الإعلام وعلى كل المستويات .

هذه العلاقات المتنامية بين الإعلام والتعليم تدفعنا إلى أن نبحث كيفية جعلها أكثر إيجابية وأعظم فائدة ، ومع هذا يظل من الضروري أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لكل من العمليتين ، فالتربية بتطبيقها لا يمكنها أن تتجاهل السلطة أو التقاليد أو نقل القيم الثقافية الموروثة عن الماضي ، ومع هذا فإنها مطالبة بان تؤدي وظيفتها في عالم تتناقص طاعته للسلطة واحترامه للتقاليد ، عالم يزداد وعياً بمسؤوليته في ابتكار مستقبل جديد . إن المهمة الأساسية للمدرسة هي أن تعلم النشء ماهية العالم اليوم وهذا يعني رؤية مشتقة من الماضي ، أما الاتصال (أو الإعلام) فيتجه بطبيعته نحو التحديث ونحو تهيئة الأفراد للمعيشة في عالم يتشكل من جديد ومهمته بالدرجة الأولى هي اكتشاف إمكانات أو قابليات اجتماعية لم تكن معروفة أو مستخدمة من قبل، وضمن هذا الإطار يتم تشجيع الأفراد والجماعات والمجتمعات على صنع قيمهم وثقافاتهم . ومسؤولية التعليم هي أن يذكرهم بأنه لا يمكنهم القيام بهذا العمل الكبير إلا إذا تزودوا بالمعارف والأفكار[٢٢].



الهوامش

(١) حسين حمدي الطوبجي ، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم ، كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت ، ١٩٨١م ، ط٤ ، ص ٢١-٢٥ .

(٢)Charles F . Hoban and Edward B . Van Ormer ، Instructional Film Research : 1918-1950 ، Technical - Report ، Special Devices Center ، Port Washington ، N.Y.، October ، 1951.

(٣)William Allen ، Encyclopedia of Educational Research ed . 3 ، Macmillan ، New York، 1960،P. 160.

(٤)Wilbur Schramm، ،Instructional Materials : Educational Media and Technology ص Review of Educational Research ، April 1962 ، p. 156.

(٥) حسين حمدي الطوبجي ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

(٦) المصدر السابق ص ٤٨ .

(٧) المصدر السابق ص ٥٢ .

(٨) المصدر السابق ص ٥٤ .

(٩) المصدر السابق ، ص١٤٧-١٤٩ .

(١٠)l.wilbur Schramm، Educational Television : The next Ten years ، Stanford : The Institute for Communication Research ، 1962.

(١١) حسين حمدي الطوبجي ، مصدر سابق ، ص ١٨٩-١٩١ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٢٤٥-٢٤٧ .

(١٣) المصدر السابق ، ص ٢٧٣-٢٧٦ .

(١٤) عبدالحافظ محمد سلامه ، وسائل الاتصال ، وأسسها النفسية والتربوية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٣م ، ص ٢١٢-٢٣٤ .

(١٥) أحمد عبدالكريم الخولي ، «أثر الإذاعة التعليمية المسجلة في تحصيل الطلبة واتجاهاتهم نحو اللغة العربية والسلوك التعليمي للمعلمين»، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٥م .

(١٦) ختام أحمد العتيبي ، «أثر حلقات مسلسل المناهل التلفزيوني على تحصيل طلبة الصفوف الأربعة الأولى في مادة اللغة العربية» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٠م .

(١٧) سعيد بن مبارك آل زعير ، التلفزيون والتغير الاجتماعي في الدول النامية ، دار الشرق ، جدة ، ١٩٧٣م.

(١٨) عبدالحافظ محمد سلامه ، «واقع استخدام الحاسوب في التدريس الصفي في المدارس الخاصة في الأردن»، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩١م .

(١٩) المصدر السابق .

(٢٠) مكتب التربية العربي لدول الخليج ، وقائع ندوة : ماذا يريد التربويون من الإعلاميين ؟ ، الرياض ١٩٨٦م، ط٣ ، ج٣ ، ص١٥٢ .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) اليونسكو ، الإمكانات التربوية لوسائل الاتصال ، مترجم عن كتاب «أصوات متعددة ـ عالم واحد» باريس، ١٩٨١م .



المراجع

المراجع العربية :

١ـ إبراهيم الجيار ، التربية ومشكلات المجتمع ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٣ .

٢ـ إبراهيم سعد الدين عبد الله «دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٢ ، العدد ١٣٧ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩م .

٣ـ اتحاد جمعيات التنمية الإدارية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ج١ ، (القاهرة د.ت) .

٤ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن إنجازات وتطلعات ، عمان ١٩٨٧م .

٥ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن أشغال وصنع التعاون العربي في مجالات التخطيط والتنفيذ وتبادل الخبرات لتطوير الأطـر في مجال المعوقين عقلياً ، د. جهاد الخطيب ، د. عبدالله الخطيب ، عمان ، ١٩٨٨م.

٦ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، آلية العمل الاجتماعي «نموذج مقترح» د. عبدالله الخطيب ، عمان ، ١٩٨٨م .

٧ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، دراسة واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الشرقية لعام ١٩٨٥ ، عمان ـ الأردن ، ١٩٨٥م .

٨ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن دراسة واقع الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية لعام ١٩٨٧ ، عمان، ١٩٨٨م .

٩ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن مراكز التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الاجتماعية والاقتصادية ٨٦ ـ ١٩٩٠ ، د. عبدالله الخطيب ، عمان ، ١٩٨٨م .

١٠ـ الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، النظام الأساسي ، عمان ١٩٥٩م .

١١ـ أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي ، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨١م .

١٢ـ أحمد عبدالكريم الخولي، «أثر الإذاعة التعليمية المسجلة في تحصيل الطلبة واتجاهاتهم نحو اللغة العربية والسلوك التعليمي للمعلمين »، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٥م .

١٣ـ أحمد علي الحاج محمد : التخطيط التربوي ، إطار لمدخل تنموي جديد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٢م ، ص ٨٦ .

١٤- أحمد يوسف التل ، التعليم العام في الأردن، بحث مقدم إلى اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) عمان ١٨١٨/٧/١٩٨٩م.
١٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :تقارير التنمية البشرية ، ١٩٩١م- ١٩٩٥م .
١٦- البنك الدولي:التربية وثيقة سياسة القطاع ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، بيروت، د.ت .
١٧- التنمية الريفية المتكاملة مع نظرة تطبيقية في الأرض المحتلة ، إعداد مديرية الشؤون الاقتصادية ، دائرة الشؤون الفلسطينية ، وزارة الخارجية ، أيلول ، ١٩٨٩م .
١٨- تنمية المجتمعات المحلية في الأردن/إعداد فيصل الخطيب ، مدير تنمية المجتمعات المحلية ، وزارة التنمية الاجتماعية ، الأردن ١٩٨٣م .
١٩- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، سلسلة التنمية البشرية «المفهوم ، القياس ، الدلالة» ، ١٩٩٤م .
٢٠- جورج شهلا ، عبدالسميع حُربلي ، الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية ، ط٣ ، بيروت ١٩٧٢م .
٢١- جون ديوي ، الخبرة والتربية ، ترجمة محمد رفعت رمضان ، ونجيب إسكندر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
٢٢- حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي ، دار سينا للنشر - القاهرة ، ١٩٩٣م .
٢٣- حسين حمدي الطوبجي ، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم ، كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت ، ١٩٨١م ، ط٤ .
٢٤- خليل العزة : «وإستعراض لمفهوم وتطبيقات تنمية المجتمعات المحلية »، ندوة تنمية المجتمعات المحلية ، مركز الأمير رحمة للتنمية الاجتماعية ، عمان ١١- ١٢/١٠/١٩٨٣م.
٢٥- دارم البصام : العلاقة بين التعليم والتنمية في البلدان العربية في الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٠م .
٢٦- دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة لتعليم الكبار ، علي محمد يوسف الخواجا ، موجه أول تعليم الكبار ، ١٩٨٦م .
٢٧ - دراسة حول تنمية وتطوير القوى البشرية في الأردن ، إشراف المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ، عمان ١٩٩٦م .
٢٨- ذوقان عبيدات وآخرون ، النظام التعليمي وتعليم الكبار في المملكة الأردنية الهاشمية ، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٢م .
٢٩- روبرت ميجر ، «الأهداف التربوية»، ترجمة جابر عبدالحميد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٥م .
٣٠- سعد نصار ، «بعض قضايا تخطيط وبرمجة وتقييم مشروعات التنمية الريفية»، ندوة التنمية الريفية

واقتصاديات الاعتماد على الذات في الوطن المحتل على ضوء التجربتين الأردنية والمصرية ، عمان ، أيلول ١٩٨٩م .

٣١ـ سعدون حمادي ، «القومية العربية والتحديات المعاصرة »، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ـ ١٩٨٥م .

٣٢ـ سعيد بن مبارك آل زعير ، التلفزيون والتغير الاجتماعي في الدول النامية ، دار الشرق ، جدة ، ١٩٧٣م .

٣٣ـ سلسلة التنمية البشرية «المفهوم ، القياس ، الدلالة »، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، ١٩٩٤م .

٣٤ـ سليمان صويص «التحولات المعاصرة في المجتمعات الريفية» :حالة الأردن ، ندوة التحولات الريفية المعاصرة في بلدان المشرق الأوسط ، عمان ١٧ـ ١٩ أيار ١٩٨٩م .

٣٥ـ سمير أمين ، التطور اللامتكافيء ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ط٢ ، ترجمة برهان غليون ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٨م .

٣٦ـ سيد إبراهيم الجبار، «التربية ومشكلات المجتمع »، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

٣٧ـ سيد إبراهيم الجبار :«الفكر الديمقراطي في التربية » في المجلة الاجتماعية القومية ـ عدد يناير ١٩٧٠م .

٣٨ـ سوسن المجالي ـ تقرير المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩٥م .

٣٩ـ الشاذلي العيّاري «تأملات في مسألة الحق في التنمية في الوطن العربي» مجلة شؤون عربية العدد ٧٩ ، أيلول، ١٩٩٤م .

٤٠ـ شبيب أبو جابر ، «المجتمع الأردني ، دراسة اجتماعية تربوية»، الجامعة الأردنية ، ١٩٧٩م .

٤١ـ شرعة حقوق الإنسان ، المادة :٢٦ .

٤٢ـ شكري عباس حلمي ، جمال نويرة :تعلم الكبار ، دراسة لبعض قضايا التعليم غير النظامي في إطار مفهوم التعليم المستمر ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٨٢م.

٤٣ـ صالح عبدالعزيز ، التربية الحديثة ، مادتها، مبادؤها ، تطبيقاتها العملية، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ، ط٤ ، ج٣ .

٤٤ـ صالح عبدالعزيز ، عبدالعزيز عبدالمجيد ، التربية وطرق التدريس ، دار المعارف المصرية القاهرة ، ١٩٧١م ، ج١ ، الطبعة العاشرة .

٤٥ـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، متابعة وتقييم مبادىء توجيهية للتنمية الريفية ، روما ، كانون أول ١٩٨٤م.

٤٦ـ صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني ، التقرير النهائي عن أعمال ندوة تقييم تجربة مراكز التنمية الاجتماعية في الأردن ، عمان ١٩٨٨م .

٤٧ـ عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع ـ مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

٤٨ـ عبدالحافظ محمد سلامه ، «واقع استخدام الحاسوب في التدريس الصفي في المدارس الخاصة في الأردن» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩١م.

٤٩- عبدالحافظ محمد سلامـه ، وسائل الاتصال ، وأسسها النفسية والتربوية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٣م .
٥٠- عبد الحميد لطفي ، علم الاجتماع ، علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٧١-٧٢ .
٥١- عبد الخالق عبد الله :«التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية »، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، كانون الثاني ، ١٩٩٣م .
٥٢- عبدالله أبو العطا ، العمل الاجتماعي التطوعي ودوره في تنمية المجتمعات المحلية ، آذار ١٩٨٩م .
٥٣- عبد الله الرشدان ، علم الاجتماع التربوي، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م .
٥٤- عدنان عبيدات ، «التعاونيات ودورها في تنمية المجتمعات في المناطق المحتلة»، ندوة التنمية واقتصاديات الاعتماد على الذات في الوطن المحتل على ضوء التجربتين الأردنية والمصرية ، عمان ، أيلول ١٩٨٩م .
٥٥- عصـام رشيد حويش ، التنمية والتخطيط في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٩م .
٥٦- عبدالفتاح جلال ، أحمد التركي ومحمد النوير ، استراتيجية مقترحة لمحو الأمية في الوطن العربي (سرس الليان ، ١٩٧٥).
٥٧- علي عبد الواحد وافي ، الأسرة والمجتمع ، القاهرة ، ١٩٤٨م .
٥٨- غالب الفريجات ، دراسة كمشروع للبرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمؤتمر العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني ، ١٩٩٢م .
٥٩- غالب الفريجات ، مجموعة مقالات منشورة في جريدة الرأي الأردنية ، حول مؤسسة التدريب المهني ، بتواريخ عديدة .
٦٠- كرم حبيب :دور التعليم في صيانة الموارد البشرية ، في مؤتمر تخطيط القوى العاملة المنعقد في الفترة من ١٠-١٢ .
٦١- كريم نشيوات ، «لمحات حول الريف والتنمية في الأردن»، وزارة الزراعة /مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط ، عمان ، آذار ، ١٩٨٨م .
٦٢- كمال دسوقي :الاجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧١م .
٦٣- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ، دراسة حول تنمية وتطوير القوى البشرية في الأردن ، عمان ، ١٩٩٦م.
٦٤- محاربة الفقر في الريف ، «برنامج عمل وإعلان المبادىء للمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفيـة»، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة ، روما ١٩٨٣م .
٦٥- محمد عاطف غيث:مقدمة في علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٢م .
٦٦- محمد عبد المجيد : دراسة القوى البشرية العاملة (القاهرة ، الجهاز المركزي للتدريب) ، يناير/كانون الثاني ١٩٧١م .

٦٧ـ محمد لبيب النجيحي :الأسس الاجتماعية للتربية ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
٦٨ـ محمود طنطاوي دنيا ، أصول التربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٤م .
٦٩ـ مصدق جميل الحبيب :التعليم والتنمية والاقتصاد ، بغداد ١٩٧٨م .
٧٠ـ المعهد العربي للتخطيط في الكويت «ندوة التنمية الريفية في الأقطار العربية»، الخرطوم ، نيسان ١٩٨٧م .
٧١ـ منصور أحمد منصور :قراءات في تنمية الموارد البشرية ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٦م .
٧٢ـ مؤسسة التدريب المهني ، إنجازات وتطلعات ، عمان ، ١٩٩٢/٢/٩م .
٧٣ـ مؤسسة التدريب المهني ، الأردن ، عمان ، تقارير سنوية متعددة ، ١٩٧٧ـ١٩٩٤م .
٧٤ـ مجلة أفكار ، العدد ٢٣ ، دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، الأردن ١٩٧٤ ، التربية والثقافة ، أحمد أبو هلال.
٧٥ـ مجلة التربية الجديدة ، بيروت ، العدد العاشر ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦م .
٧٦ـ مجلة التربية (قطر)، ديسمبر ١٩٧٧م .
٧٧ـ مجلة قضايا عربية، بيروت العدد الثاني ، السنة السابعة عشرة ـ شباط ـ فبراير ١٩٨٠م ، ص ١٣٣ـ١٣٦ .
٧٨ـ مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد الثاني ، ١٩٧٨م .
٧٩ـ مجلة المعرفة ، دمشق ، العدد ١٦٣ ، أيلول /سبتمبر ، ١٩٧٥م .
٨٠ـ مجلة الوحدة ، السنة التاسعة ، العدد١٠١/١٠٢ فبراير/مارس ، ١٩٩٣م ، الثقافة العربية ومعطيات الواقع الراهن والآفاق المتطورة ، المختار بنعبدلاوي .
٨١ـ المركز الدولي لتعليم الكبار بسرس الليان ، الأمية والتخلف (المهندس حبيب مبارك)، مجلة العربي ، العدد/ ١٨٧حزيران ، ١٩٧٤م ، الأمية في العالم ، الدكتور عبدالله عبدالدايم .
٨٢ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج ، وقائع ندوة :ماذا يريد التربويون من الإعلاميين ؟ ، الرياض ن ١٩٨٦م، ط٢ ، ج٣ .
٨٣ـ مؤسسة التدريب المهني ، الأردن ، عمان ، تقارير سنوية متعددة ، ١٩٧٧ـ١٩٩٤م .
٨٤ـ موسى النبهان ، تقويم التطور الكمي للتعليم العالي في الأردن للفترة ١٩٨٥ـ١٩٩٥م .
٨٥ـ نادر فرجاني :الأوضاع الاقتصادية ، والتطلعات التنموية ، وأهداف التربية في الدول العربية الخليجية ، تقرير مقدم إلى المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
٨٦ـ نادر فرجاني ، هدر الإمكانية ، بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز الوحدة العربية ١٩٨٠م .
٨٧ـ ندوة تنمية المرأة العربية في الريف ، استراتيجية العمل الاجتماعي العربي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية /الرعاية الاجتماعية ، ١٩٨٢م .
٨٨ـ وزارة التربية والتعليم ، المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي ، رسالة المعلم بديل التعددين الثالث والرابع من المجلد التاسع والعشرين من رسالة العلم ، عمان ، ١٩٨٨م .

٨٩- وزارة التربية والتعليم ، الأردن ، عمان ، نشرات إحصائية مختلفة ١٩٧٩-١٩٩٥م .
٩٠- وزارة التعليم العالي ، الأردن ، عمان ، التقرير السنوي ، ١٩٩٥م .
٩١- وزارة التعليم العالي ، تقرير لجنة سياسة التعليم في الأردن ، أيلول ، ١٩٨٦م .
٩٢- وزارة العمل/دائرة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن الحلقة الدراسية للهيئات الاجتماعية التطوعية ، تحرير وإعداد د. عبدالله الخطيب ، عمان ، ١٩٧٧م .
٩٣- وليم كلباتريك :المدينة المتغيرة والتربية - ترجمة عبدالحميد السيد وآخرين ، مكتبة مصر - القاهرة ١٩٨٥م .
٩٤- يوسف الصايغ :إشكالية التنمية بالاعتماد على النفس ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢م ، عرض نقدي لكتاب ، محمود عبد الفضل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، كانون ثاني ١٩٩٣م .
٩٥- اليونسكو ، الإمكانات التربوية لوسائل الاتصال ، مترجم عن كتاب «أصوات متعددة - عالم واحد» باريس ، ١٩٨١م .
٩٦- اليونسكو ، التقرير الختامي ، لاجتماع كبار المسؤولين عن التعليم الخاص بتنفيذ توصيات المؤتمر الثالث لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية (القاهرة ١٨-١٩٧٦/١١/٢٤) - مطبوع على الآلة الكاتبة.
٩٧- اليونسكو ، «التقرير النهائي - المؤتمر الإقليمي الثالث لوزراء التربية في الدول العربية»، ١٩٧٠م .

المراجع الأجنبية :

-١Adams Smith : The Wealth of Naitons ، Vol. 11، London، J.M.Dent and Sons Ltd.، 1958، PP. 182-211 .

-٢Blair، G.M.، R.S. Jones and R.H. Simpson: Educational psy-chology. New York، 1968، PP. 51 ، 78-81، 373-375.

-٣Bowles، S. Class ، Power and Mass Education، Cambridge، Mass : Department of Economics، July، 1971.

-٤Brubacher ، J.Modern philoso phies of Education ، p.121.

-٥Burdess ، E.W.& H.J. Lockeز ، The Family ، ١٩٤٥ ، صPP. 26-29 and 716-719.

-٦Burgess ، E.W.& H.J.Locke ز ، The Family ١٩٤٥ صpp . 510 . 511.

-٧Chapman ، J. and G.S. Countsز Principles of Education ، ١٩٢٤ ، صpp ، 212 ، 229 . 8-Charles F . Hoban and Edward B . Van Ormer ، Instructional Film Research : 1918-1950، Technical - Report ، Special Devices Center ، Port Washington ، N.Y.، October ، 1951.

-٩Dewey ز ، Democracy and Education ، ١٩٦٦ ، صp.101.

-١٠Dewy ، Education for Needs ofLife ، By Erving Edgar Miller .

-١١John Dewy ، Education Today.

-١٢Education of free men American Democracy N.E.A. Washington ، 1947 ، p. 47.

-١٣Horne ، H.H. The Philosophy of Eduation . New York ، 1966 ، PP.

-١٤Lwilbur Schramm، Educational Television : The next Ten years ، Stanford : The Institute for Communication Research ، 1962.

-١٥Simmons . J. Education Poverty & Development، Washington D.C.، IBRD، 1975.

-١٦Spencer ، H ز ،Education ، ١٨٦٤ ، صpp . 54-55.

-١٧Streeten، P.Bassic Needs : Premises & Promises ، World Bank Reprint Series ، Washington، D.C،

-١٨Sumner، W.G. : Folkways. New York، Mentor. 1960.p.57

-١٩Wilbur Schrammز ،Instructional Materials : Educational Media and Technology ص Review of Educational Research ، April 1962 ، p. 156.

-٢٠William Allen ، Encyclopedia of Educational Research ed . 3 ، Macmillan ، New York، 1960،P. 160.


محمد خطاب